مقدمة:

تعتبر عقود البناء والتشغيل والنقل من العقود الحديثة نسبياً في المعاملات الاقتصادية الجديدة المحلية والدولية وقد بدأ الاهتمام بهذه العقود في إطار التغير الذي يشهده العالم في أثر الدولة في ظل المتغيرات الاقتصادية الجديدة إذ أصبحت الحكومات معنية أساساً بالرقابة والضوابط من خلال النظم الإدارية والتشريعية لحماية المصالح الاقتصادية للمجتمع ومن ثم بدأت الحكومات في الانسحاب من النشاط الاقتصادي خاصة الملكية العامة والإدارة الحكومية بحيث تتيح الفرصة للقطاع الخاص للقيام بالجزء الأكبر من الاستثمارات القومية.

ولتحقيق هذا الغرض اتجهت الحكومات إلى إعطاء القطاع الخاص العديد من الحوافز المشجعة له على القيام بالأثر الرئيسي في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ونظراً لأن مشروعات البنية الأساسية والمرافق العامة من المشروعات التي تحتاج إلى استثمارات مرتفعة القيمة ويصعب على الحكومات تمويلها بالكامل من خلال اعتمادات الموازنة العامة للدولة، فقد اتجهت معظم الدول إلى إعطاء الفرصة للقطاع الخاص للقيام بالاستثمار في هذه المجالات وفق ضوابط معينة مع إعطائه الحوافز والضمانات المناسبة وذلك من أجل تخفيف الأعباء عن الموازنة العامة للدولة، ودون أن تضطر إلى تحمل أعباء المديونية الخارجية أو المديونية الداخلية وما يرتبط بهما من مخاطر ومشاكل متعددة[1].

1( ) د/ حمدي عبد العظيم ، 2003م، دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات الاستثمارية ومشروعات B.O.T ، البوت ، ص 10 ، الطبعة أكاديمية السادات للعلوم الإدارية.

مشكلة البحث:-

يعد نظام البوت أحد الوسائل الملائمة لتمويل مشروعات البنية الأساسية بعيداً عن ميزانية الدولة حيث يتحمل المستثمر والذي يأخذ عادة شكل شركة أو كونسورتيوم دولي أو محلي الأعباء المالية لإقامة هذه المشروعات مقابل العوائد المحصلة نتيجة للتشغيل وهذا يعني تخفيض الأعباء التمويلية ومخاطرها عن الدولة ولا شك ان هذا النظام يساعد الدول التي تعاني من ضعف الاستثمارات إقامة المشروعات التي تحتاج لأموال طائلة لا تتوفر لديها.

تتمثل مشكلة البحث في معرفة أثر نظام البوت في التنمية الاقتصادية في السودان وذلك من خلال الأسئلة الآتية:-

1) هل لعب نظام البوت دوراً مؤثراً في التنمية الاقتصادية في السودان؟
2) ما هو أثر نظام البوت في التنمية الزراعية فى السودان؟
3) ما هو أثر نظام البوت في التنمية الصناعية فى السودان؟
4) ما هو أثر نظام البوت في التنمية الخدمية فى السودان؟

أهمية البحث:

الأهمية العلمية للبحث:-

وهي تتمثل في توضيح الأثر الذي يلعبه نظام البوت في تحسين التنمية الاقتصادية، باعتباره إضافة علمية وبحثاً مكتملاً للدراسات السابقة في هذا المجال وذلك من خلال التطرق لما أغفلت عنه الدراسات السابقة، أيضاً ذو أهمية علمية باعتباره أن يصبح أساس لدراسات مستقبلية من المتوقع أن تنشط لإثراء هذا الموضوع.

الأهمية التطبيقية:-

تتضح من خلال توضيح أثر نظام البوت فى التنمية الاقتصادية وبيان أثر الزراعية والصناعية والخدمية فى السودان.

أهداف البحث:

1) التعرف على نظام البناء والتشغيل والنقل (البوت).
2) معرفة أثر نظام البوت في تمويل التنمية الاقتصادية في السودان.
3) تحديد أثر نظام البوت كأداة هامة وأساسية في التنمية الاقتصادية في السودان في مجال (الخدمات والزراعة والصناعة).

فرضيات البحث:

1) نظـام البـوت لـه أثـر إيجـابي فـي التنميـة الاقتصـادية فـي السودان.
2) نظـام البـوت لـه أثـر إيجـابي فـي التنميـة الزراعيـة فـي السودان.
3) نظـام البـوت لـه أثـر إيجـابي فـي التنميـة الصـناعية فـي السودان.
4) نظام البوت له أثر إيجابي في التنمية الخدمية في السودان.

منهج البحث:

يتبع البحث المنهج الوصفي التحليلي التاريخي المتمثل فـي تتبع التطور التاريخي لهذا النظام، ومعرفة مدى نجـاحه فـي دول العالم.

مصادر وأدوات جمع المعلومات:-

المصادر الأولية:-

الاستبيان، المقابلة.

المصادر الثانوية:-

الكتب – الدوريات – التقارير والمراجع.

الحدود الزمانية والمكانية:

الزمانية: الفترة من 2002 – 2013م

المكانية: جمهورية السودان.

هيكل البحث:

بدأ البحث بفصل تمهيـدي ودراسـات السـابقة، أمـا الفصـل الأول يتناول عقـود البنـاء والتشـغيل والنقـل ويقسـم إلـى ثلاثـة مباحث ، المبحـث الأول مفهـوم عقـود البنـاء والتشـغيل والنقـل، المبحـث الثـاني أنـواع عقـود البنـاء والتشـغيل والنقـل، المبحـث الثالث تمويل عقود البناء والتشغيل والنقل.

بينما الفصل الثاني يتناول، التنمية الاقتصـادية ويقسـم إلـى ثلاثة مباحث، المبحث الأول مفهـوم التنميـة الاقتصـادية المبحـث الثـاني أهـداف التنميـة الاقتصـادية ، المبحـث الثـالث مؤشـرات التنمية الاقتصادية.

الفصـل الثـالث يتنـاول أثـر نظـام البـوت فـي التنميـة الاقتصادية ، المبحث الأول أثر نظام البوت في التنمية الخدميـة، المبحث الثاني أثر نظـام البـوت فـي التنميـة الزراعيـة المبحـث الثالث أثر نظام البوت في التنمية الصناعية في السودان.

فصـل ختـامي ، تنـاولت فيـه الخاتمـة والنتائـج والتوصـيات، وقائمة مصادر المعلومات.

الدراسات السابقة:

1/ أمين عبد القادر تاج الدين 2006م :-

تناولت هـذه الدراسـة موضـوع أثـر التمويـل لنظـام البنـاء والتشغيل ونقل الملكية على اقتصـاديات الـدول الناميـة (دراسـة حالة قطاع الطرق والجسور في السودان).

هـدفت هـذه الدراسـة إلـى دراسـة أثـر تمويـل مشـروعات التنمية الاقتصادية وفقاً لنظام البوت ومدى ملائمة لها، كما يهدف إلى دارسة أثره على قطاع الطرق في السودان.

توصـل البـاحث إلـى بعـض النتائـج وهـي يحتـل التمويـل الحكومي لقطاع الطرق الخيـر الأكـبر مـن بيـن مصـادر التمويـل المختلفة للتنمية مما يدل على اهتمام الدولة فـي البنيـة التحتيـة، واعتمدت الدولة في مشاريع الطرق المنفذة عـن طريـق البـوت علـى القـرارات والنظـرة السياسـية جـانب ذلـك عـدم الاهتمـام بدراسات الجدوى الاقتصادية والفنية.

توصل الباحث إلى بعـض التوصـيات منهـا ضـرورة التعامـل بشـفافية مطلقـة بطـرح مشـروعات البنيـة التحتيـة، مـع دراسـة الفروض المقدمة مـن كـل الجـوانب واختيـار الأصـلح منهـا، منـح الدولة الفرصة للقطاع بصورة أوسـع لتنفيـذ مشـروعات الطـرق وفقاً لنظام البوت.

هذه الدراسة تتفق من حيث موضـوع البـوت وركـزت علـى أثر التمويل على اقتصاديات الدول النامية، واختصرت على قطاع الطرق في السودان، هذه الدراسة تسعى إلـى إبـراز أثـر نظـام البوت في التنمية الاقتصادية. [1]

2/ حسن عثمان وآخرون 2008م :-

تناولت هذه الدراسة موضوع نظام البناء والتمليك والتشغيل ونقل الملكية وأثره على الاقتصاد السوداني (دراسة حالة الهيئة القومية للكهرباء).

1( ) أمين عبد القادر تاج الدين ، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير بعنـوان: أثـر التمويـل بنظـام البنـاء والتشغيل ونقل الملكية على اقتصاديات الدول النامية – دراسة حالة قطـاع الطـرق فـي السـودان فـي الفترة من (2000- 2006م) ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2006م.

تمثلت أهداف هذه الدراسة في التعرف على نظام البناء والتشغيل ونقل الملكية وأهدافه ومعرفة الآثار الاقتصادية المترتبة على نظام البوت.

وتمثلت فروض البحث في سياسة التحرير الاقتصادي ونقل التكنولوجيا.

من النتائج التي توصل إليها الباحث أن حاجة الدول للاستثمارات الأجنبية هي أحد الحوافز لتشجيع الاستثمارات الأجنبية نسبة لأن مشروعات البنية التحتية تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة ولكن في السودان لم يتم استخدام نظام البوت على أرض الواقع نسبة لوجود عدد من العوائق.

من التوصيات لتي توصل إليها البحث هي يجب التنسيق بين الأجهزة الحكومية والقطاع الخاص قبل إصدار قوانين الاستثمار والعمل على تقليل نسبة مخاطر التمويل الأجنبي، وعلى الحكومة إتاحة الفرصة للقطاع الخاص في مجال الاستثمار خاصة باستخدام نظام البوت بالحصول على مشروعات جاهزة في نهاية المدة الزمنية للعقد دون أن تتحمل أعباء.

هذه الدراسة رغم إنها تتفق مع موضوع البحث في نظام البوت إلا أنها اختصرت على دوره على الاقتصاد السوداني كما أنها لم تشير إلى دوره في التنمية الاقتصادية، تسعى هذه الدراسة للتعرف على أثر ه في البنيات الأساسية والتنمية الاقتصادية.[1]

3/ فيصل عليان الشديفات:-

تناولت هذه الدراسة موضوع تمويل مشروعات البوت.

هدفت الدراسة إلى بيان مفهوم تمويل المشروعات الأساسية لنظام البوت، الذي يعني نظام البناء والتشغيل وإعادة الملكية.

توصل الباحث إلى بعض النتائج منها، لا يمكن تصور وجود مشروعات بنظام البوت دون وجود مصادر تمويل لها، تعد مصادر التمويل على اختلاف أنواعها ركناً أساسياً في النظام المالي

1() حسن عثمان علي – عامر علي عبد الله – مرتضى محمد عبدالفتاح دفع الله – يوليو 2008م، بحث مقدم لنيل درجة البكالريوس في الاقتصاد بعنوان نظام البناء والتشغيل ونقل الملكية وأثره على الاقتصاد السوداني ، دارسة حالة الهيئة القومية للكهرباء ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

للمشروعات بنظام البوت، تؤدي مصادر التمويل على أنواعها دوراً في إنشاء المشروعات بنظام البوت.

توصل الباحث إلى بعض التوصيات منها، قيام الدول التي تأخذ بهذا النظام بضرورة التركيز على مصادر من مصادر التمويل الداخلي لا الخارجي حفاظاً على سيادتها، في حال تم الأخذ بمصدر تمويل خارجي يجب أن تحافظ الدولة على مبدأ سيادتها واستغلالها.

هذه الدراسة ركزت على موضوع تمويل مشروعات البوت من حيث مصادر تمويل هذه المشروعات الخارجية والداخلية، وتهدف هذه الدراسة إلى إبراز أثر نظام البوت في التنمية الاقتصادية.[1]

اختلاف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

يتمثل في توضيح أثر نظام البوت في التنمية الاقتصادية في السودان، في جوانب التنمية الاقتصادية المختلفة من حيث أثره في الزراعة، أثره في الخدمات، أثره في الصناعة، حيث أن الدراسات السابقة ركزت على أثره على اقتصاديات الدول النامية، وأثره على الاقتصاد السوداني وأغفلت أثره في التنمية الاقتصادية، لذلك تسعى هذه الدراسة إلى توضيح أثره في التنمية الاقتصادية.

1() فيصل عليان الشديفات ، تمويل مشروعات البوت ، بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه ، جامعة دمشق ، كلية الحقوق قسم القانون العام.

المبحث الأول

مفهوم البناء والتشغيل والنقل

تعريف مفهوم البناء والتشغيل والنقل:

يعرف النظام وفقاً لما استقر عليه العمل، بأنه نظام من نظم تمويل البنية الأساسية حيث تعهد الدول إلى شركة من شركات القطاع الخاص تسمى شركة المشروع "أو الشركة الصاحبة الامتياز" بموجب اتفاق يبرم بينهما يسمى "اتفاق الترخيص" تلتزم الشركة بمقتضاه بتمويل وبإنشاء وصيانة مرفق من مرافق البنية الأساسية ذات الطابع الاقتصادي، ويرخص للشركة بتملك أصول هذا المشروع وتشغيله بنفسها أو عن طريق الغير، ويكون عائد تشغيل المرفق خالصاً لها، على نحو يمكنها من استرداد تكلفة المشروع، وتحقيق هامش ربح طوال مدة الترخيص، وتلتزم شركة المشروع بنقل ملكية أصول المشروع إلى الدولة عند نهاية مدة الترخيص بالأوضاع والشروط المبينة في عقد الترخيص.[1]

يقصد بأسلوب البناء والتشغيل والإعادة (البوت) الاستثمار الذي يتولى القطاع الخاص بناء وتشغيل أحد مشاريع البنية التحتية على أن يتم فيها استرداد رأس المال المستثمر وتحقيق عائد مناسب للمستثمر.

وقد عرفت لجنة الأمم المتحدة للقانون (النموذجي الانتسرال) عقود (البوت) (يقصد بأسلوب البناء والتشغيل والنقل) بأنها شكل من أشكال تمويل المشاريع تمنح بمقتضاه حكومة ما لفترة زمنية محددة أحد الاتحادات المالية تسمى "شركة المشروع" امتيازاً لتنفيذ مشروع معين على أن تقوم الشركة المذكورة بالبناء والتشغيل والإدارة لعدد من السنوات وتسترد تكاليف البناء وتحقق أرباحاً من تشغيل المشروع واستغلاله تجارياً على أن تنقل ملكية المشروع إلى الحكومة بعد نهاية مدة الامتياز.[2]

تعتبر مشاريع البناء والتشغيل والنقل (البوت) شكل من أشكال تمويل المشاريع من جانب القطاع الخاص ويعتبر هذا النظام استثماري للمشاريع الحكومية وتم على ثلاثة مراحل متتالية وهي:

1() د/ عبد الرحيم أحمد إبراهيم – 2009م – 1427هـ - نظام البناء والتشغيل ونقل الملكية – الطبعة الأولى – ص(7)

2() احمد بن حسن أحمد الحسني – دراسة شرعية لخصخصة مشاريع البنية التحتية بأسلوب البناء والتشغيل ثم الإعادة – كلية الشريعة – جامعة ام القرى ص(12).

البناء والتشغيل ونقل الملكية حيث تمنح حكومة ما لفترة محددة من الزمن أحد الاتحادات المالية يطلق عليها شركة المشروع امتياز الدراسة وتطوير وتنفيذ مشروع معين تقترحه الحكومة أو شركة المشروع بحيث تقوم شركة المشروع بتصميمه وبناءه وتملكه وتشغيله وإدارته واستغلاله تجارياً لعدد من السنوات تكون كافية لتعويض الشركة تكاليف البناء إلى جانب تحقيق الأرباح لها ضمن عقد الامتياز، وفي نهاية مدة الامتياز تنتقل ملكية المشروع إلى الحكومة دون أية تكاليف أو مقابل تكلفة يتم الاتفاق عليها مسبقاً أثناء مرحلة التفاوض على منح الامتياز.[1]

البوت مصطلح لنموذج أو هيكل يستخدم استثماراً خاصاً للمباشرة بتطوير البنية التحتية التي كانت تاريخياً حكراً على القطاع الخاص، في مشروع البوت تعطي شركة خاصة إلتزام البناء وتشغيل منشأة ما يمكن عادة أن تبني وتشغل من قبل الحكومة، وقد تكون هذه المنشأة محطة لمعالجة المياه، أو محطة للطاقة الكهربائية أو مطار أو طرقاً ضريبية أو نفق أو تكون هذه الشركة الخاصة مسئولة عن تمويل المشروع وتقيمه في نهاية فترة الالتزام تعيد هذه الشركة الخاصة ملكية المشروع إلى الحكومة، ويتم تحديد الإلتزام (التعهد) بصورة أساسية من خلال طول المدة الزمنية اللازمة لتدفق الموارد لتسديد دين الشركة وتقديم معدل عائد معقول لقاء عملها ومخاطرها.[2]

كلمة بوت هي اختصار لثلاثة كلمات وهي Build operate transfer (انقل الملكية – شغل – ابن) وهذه الكلمات تعني ونظام البوت يقصد به منح الحكومة لمن يرغب في الاستثمار في أحد مشروعات البنية الأساسية أو المرافق العامة، فرصة إقامة المشروع على أرض الواقع التي تحددها الدولة للمستثمر، وتحمله أعباء شراء وتزويد المشروع بالآلات والمعدات والتكنولوجيا المتقدمة، وتحمل كافة نفقات التشغيل السنوية وذلك مقابل حصول المستثمر على إيرادات تشغيل المشروع خلال الفترة التي تحددها الحكومة له، والتي تعرف بفترة الامتياز والتي تتراوح ما بين 20 – 50عاماً، وقد تزيد عن ذلك في بعض الأنشطة وفقاً لتقديرات الدولة ومراعاة المصلحة القومية.

وبعد انتهاء هذه الفترة المحددة في العقد يتم تحويل المشروع أو المرفق إلى الحكومة، التي يحق لها التصرف في

1() رولبت العبود ، نظام ابناء والتشغيل ونقل الملكية وتشييد مشروعات البنية التحتية، جامعة دمشق ، كلية الهندسة المدنية ، قسم الإدارة الهندسية والإنشاء ، ص(2).

2() المرشد في تطوير البنية التحتية من خلال مشاريع البناء والتشغيل ونقل الملكية (البوت)، 1966م، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية فينا – ص(151).

مصيره لما تراه من اعتبارات قومية واقتصادية، قد يكون ذلك بتحديد امتياز التشغيل لمستثمر آخر، كما يمكن بيع المشروع في إطار عملية الخصخصة أو الاحتفاظ بالملكية وخصخصة الإدارة.[1]

ثانياً: نشاة نظام البوت:-

نظام البوت ليس حديثاً ولا مبتكراً، حيث ترجع جذوره لما يعرف بعقود الامتياز التي انتشرت في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين في فرنسا والعديد من الدول، منها مصر حيث يعد أول مشروع ينفذ بنظام البوت في العام هو مشروع قناة السويس، فالشركة العالمية لقناة السويس والتي قام بإنشائها "فيردناند ديليسيس"، قد تم منحها في الثلاثين من نوفمبر 1854م امتياز الحفر وتشغيل قناة السويس وقد كانت مدة الامتياز الأصلية تسعة وتسعون عاماً ومنحت الحكومة المصرية آنذاك الأرض إلى المستثمر بدون مقابل، ثم أعقب ذلك الكثير من عقود امتياز المرافق العامة.[2]

ومع بداية الثمانينيات تنبهت الكثير من الدول خاصة الدول النامية إلى ضرورة إيجاد وسائل جديدة لتمويل هذه المشروعات لأن خزينتها لا تتوفر فيها الأموال الكافية لتمويل هذه المشروعات لقلة الموارد المتاحة إما الاقتراض الداخلي باللجوء إلى طرح سندات الحكومة لا يجد الطلب الكافي نسبة لانخفاض دخول النسبة العالية من سكان الدول النامية، إلى جانب انخفاض الوعي المصرفي لدى قطاع كبير منهم.[3]

أما الاقتراض الخارجي من المؤسسات العالمية فهو أكثر صعوبة، لأن هذه المؤسسات لا تمنح الدول الراغبة في الحصول على التمويل لمشاريعها إلا بنسبة ضئيلة من القروض المطلوبة لتمويل هذه المشاريع بالإضافة إلى أن هذه القروض محكومة بشروط واعتبارات من المؤسسات العالمية تؤدي إلى صعوبة حصول الدول النامية على هذه القروض إما إذا لجأت هذه الدول إلى زيادة نسب الضرائب والرسوم أو فرض ضريبة جديدة فإن ذلك سيواجه غالباً بمقارنة وحدوث بعض الاضطرابات السياسية في الداخل، كل هذه الأمور دفعت الدول إلى التفكير في إيجاد وسائل بديلة توفر لها التمويل اللازم لانجاز هذه المشاريع والتي من أهمها نظام البوت.[4]

1() حمدي عبد العظيم ، 2001م، عقود البناء والتشغيل والتمويل بين النظرية والتطبيق، القاهرة ، (أكاديمية السادات للعلوم الإدارية ، مركز البحوث ، ص 12).

2() محمد متولي وآخرون ، 2001م، إدارة مشروعات البنية الأساسية باستخدام نظام البناء والتشغيل والتحويل، ج 1، القاهرة أكاديمية السادات للعلوم الإدارية ، ص ص (5-8).

3() أحمد بن حسين بن أحمد الحسني ، مرجع سابق ، ص(6).

4() محمد المتولي وآخرون ، مرجع سابق ، ص (3).

وتعتبر المشروعات الممولة عن طريق نظام البوت ذات طبيعة خاصة لجعلها تختلف عن غيرها من المشروعات، سواء من حيث الشكل أو من حيث المحتوى أو من حيث الأطراف الداخلة في العلاقة في المشروع المزمع إنشاءه أو إقامته وتتضمن هذه المشروعات ثلاثة أطراف رئيسية وهي:

1) رأس المال الخاص الذي تم جذبه للتمويل سواء من الداخل أو الخارج أو سواء كان في شكل رأس مال شركة مطروحة أو في صورة أسهم أو في شكل قروض وتسهيلات مصرفية أو غير مصرفية في صورة سندات مطروحة للاكتتاب العام، أو من خلال صكوك يتم إصدارها لتمويل المشروع.
2) مصالح الحكومة المعنية التي يؤول إليها المشروع فيما بعد انتهاء حق الامتياز، أو بمعنى آخر الدولة أو الجهة المانحة للامتياز، والتي سيتم التعاقد معها والتفاوض على شروط وحقوق والتزامات ومواصفات المشروع والقائمين عليه.
3) المنتفعين والمنفذين له، والذين سيقومون بدور مهم بإنشاء المشروع وتشغيله والاستفادة منه وهم الذين سيقومون بالتعاقد مع الحكومة من أجل إقامة وتشييد المشروع، ثم عمليات تشغيله وتطويره وتحسين اقتصادياته وفقاً لما تم الاتفاق عليه والقصد بالوصول إليه، لكل ذلك ينبغي أن يكون الاتفاق المبرم مراعياً لهذه المصالح مجتمعه حتى يمكن تنفيذه واستمراره.[1]

1() 34 (محمد المتولي وآخرون ، نفس المرجع السابق ، ص).

المبحث الثاني

أنواع عقود البناء والتشغيل والنقل

-:أولاً: أهم أنواع عقود البناء والتشغيل والنقل

1/ عقود البناء – التشغيل – التحويل (BOT):-
Build Operate and Transfer

هي العقود التي تبرم بين الدولة والمستثمرين في مجالات البنية الأساسية والمرافق العامة ويتم معها الاتفاق بين المستثمر والدولة على بناء مرفق معين وتشغيله لفترة معينة، والحصول على عائداته مع إمكانية الاستفادة من الاستثمار ما أمكن في متعلقات المرفق المنشأ، وذلك وفقاً لضوابط العقد والاتفاقيات المبرمة بهذا الخصوص.

2/ عقود – البناء – التملك – التشغيل – التحويل (Boot):-
Build Own Operate Transfer

هي العقود التي تتيح للمستثمر بناء المشروع وإقامة هيكله ومعداته وتملكه بواسطة شركة مؤقتة (خاصة) تتمثل فيها الحكومة وتتولى الإشراف على التأسيس والتشغيل خلال فترة الامتياز، وبعد انتهاء هذه الفترة يصبح المشروع ملكية عامة للدولة وتنتهي شركة الامتياز قانوناً.

3/ عقود – البناء – التملك – التشغيل (Boot):-
Build Own Operate

هذه العقود تبرم بين الحكومة والمستثمر أو مجموعة المستثمرين على إقامة المشروع وتأسيسه وتملكه بواسطة شركة امتياز، تتولى الإشراف على التشغيل وتتمثل فيها الحكومة، ولا ينتهي هذا النوع من المشروعات بتحويله إلى الملكية العامة مثل العقود السابقة، ولكن بعد انتهاء الفترة المحددة يتم تجديد الامتياز أو انتهاء العمر الافتراضي للمشروع أو تعويض الدولة الملاك حق الملكية وفقاً لتقييم أصول المشروع، ويحق للدولة بعد ذلك التعاقد مع آخرين على إدارة المشروع من خلال عطاءات مقدمة يتم اختيار أفضلها، وفي كافة الحالات تحصل الحكومة على نصيب من الإيرادات التي يحققها المشروع مقابل منح الامتياز ودعم المشروع أمام الجهات المختلفة.

4/ عقود التصميم – البناء – التمويل – التشغيل (DBFO):
Design Build Finance Operate

بناء على هذا النوع من العقود تتفق الحكومة مع المستثمر على إقامة مشروع البنية الأساسية أو المرافق العامة وفقاً

للشروط الفنية والتصميمات التي تحددها الحكومة للمستثمر بواسطة أجهزتها الاستثمارية ويتولى المستثمر الإنفاق على إقامة المشروع وتأسيسه وإمداده بالآلات والمعدات والأجهزة، ويتولى البحث عن التمويل من أحد البنوك العاملة في الدولة أو من الخارجية، ويقوم بتشغيل المشروع وفقاً للضوابط التي تضعها له الحكومة ولا تنتقل ملكية المشروع إلا بعد فترة الامتياز حيث أن الحكومة تحصل على مقابل منح الامتياز لمستثمر آخر بشروط أفضل، مع دفع التعويض المناسب للمستثمر الخاص المالك للمشروع.

5/ عقود التأجير – التدريب – التحويل (LTT):
Lease Training Transfer

بناء على هذا النوع من العقود يقوم القطاع الخاص بتمويل إقامة المشروع وتدريب العاملين التابعين للدولة، ثم تأجير المشروع للحكومة تستغله خلال فترة زمنية تعود ملكية المشروع إلى القطاع الخاص بعد ذلك، يستخدم النوعين الآخرين من العقود في معظم دول المجموعة الأوربية بدلاً عن نظامي (BOOT) و (BOT) وذلك بعد أن تبين وجود بعض الأساليب المرتبطة ببعضها عند التطبيق العملي.[1]

6/ التصميم – التنفيذ – الإدارة – التمويل (DCMF)[2]
Design Construction Management Finance

7/ بناء – تحويل (BT) Build Transfer

لا تتضمن هذه الصيغة تشغيل المشروع من قبل الشركة صاحبة الامتياز، وإنما تقوم بتحويل ملكيته للحكومة مباشرة بعد الاتفاق على كيفية تسديد القيمة ويعتبر هذا بمثابة مشروع تسليم المفتاح.[3]

8/ التحديث – التملك – التشغيل – نقل الملكية (MOOT):
Modernize Own Operate Transfer

تستخدم هذه الصورة في مشروع قائم يراد تحديثه وتطويره بتقنية ليس متاحة لدى الدولة ويمتلكه منفذ المشروع مع اقتسام العوائد بينه وبين الدولة إلى حيث إعادتها.

9/ البناء – التشغيل – التجديد – الامتياز (BOR):

1() 13) (12 حمدي عبد العظيم ، مرجع سابق ، ص ص).

2() مؤتمر السودان وفقاً لنظام البناء والتشغيل ونقل الملكية والأنظمة الأخرى بمشاركة القطاع الخاص في مشروعات البنية التحتية ص (60)

3() عبد القادر محمد عطية – 2000 – 2001م ، دراسات الجدوى التجارية والاقتصادية والاجتماعية مع مشروعات البوت – الطبعة الثانية – جامعة الاسكندرية – ص (634).

Build Operate Renewal of Concession

في هذه الصورة يتم تجديد الامتياز للمشروع الذي أقامه القطاع الخاص وإدارة وهي تتضمن وعداً بالتجديد بنفس الشروط أو بشروط أخرى محددة في الموعد.

10/ التصميم – الترويج – البناء – التأجير – التمويل (DPBLT): Design Promotion Build Lease Transfer

تقوم الجهة المستثمرة بتصميم المشروع والترويج له وإنشاءوه واستئجاره من الدولة ثم تعيده لها بعدها.[1]

ثانياً: أطراف التعامل في مشروعات البوت:-

هناك العديد من أطراف التعامل في عقد مشروع البوت من أهمها الحكومة المعنية وشركة المشروع وأطراف أخرى، توضح دور كل طرف من هذه الأطراف فيما يلي:

الحكومة المضيفة:

هناك عدد من الأدوار المحددة التي يتعين أن تقوم بها الحكومة المضيفة عند الرغبة في إقامة مشروع البوت أهمها:-

1) الإطار القانوني الذي يعمل المشروع في نطاقه ويتضمن هذا الإطار غالباً تشريعات متعلقة بالإعفاء الضريبي وقوانين العمل وهجرة الأجانب وتحويلات الأرباح والجمارك وحماية المستثمر محلياً وأجنبياً.
2) إعداد دراسة جدوى مبدئية توضح الجوانب المختلفة للمشروع بالنسبة للراغبين في القيام بتنفيذه مع طرح المشروع للمناقصة وطلب تقديم عروض محددة للتنفيذ، ويتعين في هذه الحالة تحديد المعايير الأساسية التي سوف يتم وفقاً لها تقييم العروض المختلفة.
3) إبرام اتفاقية امتياز مع شركة المشروع التي وقع عليها الامتياز مع تحديد كافة الحقوق والالتزامات لكل طرف في هذه الاتفاقية بوضوح.
4) قد يقتضي الأمر إبرام اتفاقية مع شركة المشروع لشراء منتجاته في حالة احتياج الحكومة إلى ذلك، كما هو الحال في محطات توليد الكهرباء ومحطات تنقيه المياه.
5) تعيين ممثل حكومة ليراقب بنود العقد.

شركة المشروع:-

1() عبد الستار أبو نجده – عقد البناء والتشغيل والإعادة وتطبيقه في تعمير الأوقاف والمرافق العامـة، (الدورة التاسعة عشر إمارة الشارقة – دولة الإمارات العربية المتحدة ، ص ص (6-8).

تعتبر شركة المشروع هي الجهة صاحبة الامتياز والتي تتكون لتنفيذ العقد، ويسبق إنشائها تكوين اتحاد مالي من القطاع الخاص، ويقوم الاتحاد بإعداد دراسة جدوى للمشروع وتقييم العرض وتنفيذه، وتكوين شركة المشروع حال يقع الاختيار على عرضه، تحصيل حصة رأس المال من كل مؤسس ثم تتولى شركة المشروع القيام بعمليات الاقتراض وإبرام العقود مع الأطراف المعنية مثل الحكومة وشركات المقاولات وغيرهم وهي تعتبر الجهة المسئولة عن سداد خدمة الدين أمام البنوك.

وقد يشمل الاتحاد المالي بعض الأطراف الذين يرغبون في تسويق منتجاتهم من خلال المشروع المقترح، فقد تنضم آلية شركة مقاولات دولية للبناء، ومورد للآلات والمعدات وشركة للتشغيل والصيانة، وبنك استثماري أو تجاري لتقديم خدمات مالية وبالطبع قد يتيح اشتراكهم في تأسيس المشروع وتسويق منتجاتهم، ومن المفيد أن يحتوي الاتحاد المالي على مستثمر غير مورد لمنتجات أو خدمات المشروع، ويفضل أن يكون من المؤسسات الوطنية أو الحكومية نفسها، وذلك للعمل على الحد من إتجاه الأعضاء الموردين للمنتجات إلى المغالاة في أسعارها، وللمساعدة في حل المشاكل المحلية. [1]

ثالثاً: مراحل تنفيذ مشروع البوت:-

هنالك عدة مراحل وخطوات يمر بها مشروع البوت منذ التخطيط له وحتى تنفيذه، وتعتبر هذه الخطوات معيار لتنفيذ مشروع البوت بالطريقة المثلى، ولضمان نجاح المشروع فلابد من التأكد من أن المشروع يتم تنفيذه وفقاً لهذه الخطوات المعيارية.

1() 636 (عبد القادر محمد عبد القادر ، مرجع سبق ذكره ، ص).

شكل رقم (1) مراحل تنفيذ مشروع البوت

التحديد	تحديد المشروع/ تعريف شكل التمويل/ دراسة الجدوى الأولى/ تعيين المديرو وفريق العمل.
التجهيز المناقصة	إجراءات الشراء/ تأهيل المقاولون/اتفاقية المشروع / وثائق العطاءات / معايير تقييم العطاءات
تجهيز الضامن للعطاء	تكوين الشركات المشاركة/ إكمال شركة المشروع / دراسة الجدوى/ تسليم المشروع.
الاختيار	تقييم العطاءات/ التوضيحات/ التعديلات / منح المشروع
التطور	تكوين شركة المشروع/اتفاقية القرض / عقود التشييد والتوريد والتأمين والعقود الأخرى / اتفاقية التشغيل والصيانة.
التنفيذ	تركيب المعدات/ الاختيار/ القبول/نقل التقنية وبناء القدرات / التقييم.
التشغيل	التشغيل والصيانة خلال فترة الامتياز / التفتيش / التدريب.
التحويل	إجراءات التحويل

المصدر: سمنار التعرف على نظام البوت الهيئة القومية للطرق والجسور، ص(5).

المبحث الثالث

تمويل عقود البناء والتشغيل والنقل

تمويل مشروعات البناء والتشغيل والنقل

أولاً: الإقراض:

من أهم مصادر تمويل مشروعات البوت أموال المؤسسين والتي تتراوح نسبتها بين 15-30% من تكاليف الاستثمار، والقروض وتوجد هناك طريقتين للإقراض في هذا المجال:

1/ طريقة الإقراض بلا ضمان.

2/ طريقة الإقراض بضمان.

وفي حالة الإقراض بلا ضمان فإن الأساس الذي يقدر وفقاً له المقرض القيام به بالمساهمة في تمويل المشروع هو قيمة الأصول التي يمكن بيعها والقيمة المتوقعة لإيرادات المشروع، ولا توجد هناك أي مصادر أخرى للضمان مثل أصول المشروعات الأخرى للمقترض أو غيرها.

بالرغم من أنه في الحالات العادية تحرص البنوك المقترضة على ضرورة التزام المؤسسين بضمان القروض التي حصلوا عليها، إلا أنه في حالة مشروعات البوت يتحمل المقرضون مخاطرة الإقراض بأنفسهم في حالة حدوث إعسار مثلهم في ذلك مثل شركة المشروع، لذا فإن البنوك تطلب من شركة المشروع اتخاذ جميع التدابير التي من شأنها تدنيه المخاطر قبل أن تقبل تقديم القروض لها مثل (التأمين ضد الخسائر).

أما الإقراض بضمان محدود فهي تشير إلى الوضع الذي تتدخل فيه الحكومة بحيث تجعل إيرادات المشروع أكثر تأكيداً، مثال ذلك عندما تتعاقد الحكومة مع شركة المشروع على شراء خدماته خلال فترة العقد، او عندما تتولى الحكومة بنفسها عملية تشغيله عدداً من السنوات ومهما يكن من أمر فإن مخاطر التمويل تختلف من مشروع لآخر وفقاً لطبيعة المشروع، فعلى سبيل المثال نجد أن مخاطر تمويل توليد كهرباء أو تنقيه مياه تكون منخفضة عندما تقوم الحكومة بالتعاقد مع شركة المشروع على شراء منتجاته بأسعار محددة خلال فترة زمنية معينة، أما بالنسبة لمشروع إقامته بطريقة ما له بدائل فإن مخاطرة تمويله تكون أعلى، وذلك لأن الإيراد المحقق منه يتحدد على أساس قرارات الأفراد بالسفر عليه دون غيره ولا يمكن للحكومة بالطبع

أن تتعاقد على شراء خدماته يضاف إلى ذلك أن إمكانية إعادة بيع أصوله قد تكون معدومة.[1]

ثانياً: الهيكل الأساسي لنموذج (البوت):-

بشكل عام فإن الهيكل الأساسي للنموذج البوت يضم عادة المتعهد الخاص (Host Government) الحكومة المضيفة (Private sponsor) شركة المشروع والجهات الملتزمة بالإنشاءات والأعمال الفنية وتسمى أحياناً شركة اتحاد المقاولين (Construction contortion).

فالحكومة يتوجب عليها الإيمان العميق بأهمية مشاريع القطاع الخاص في تنفيذ المشاريع الأساسية بما سيتبعه ذلك من تهيئة الأطر التشريعية اللازمة التي تسمح للشركات الأجنبية أو المحلية بامتلاك وتشغيل المرافق الأساسية ولأن الحكومة تكون غالباً هي المشتري الوحيد لخدمة المشروع المنفذ بأسلوب البوت من المهم تمتعها بالصلاحيات اللازمة للدخول في اتفاقيات طويلة الأجل من المتعهد الخاص بالمشروع وحيث يكون الجمهور هو المشتري النهائي يجب على الحكومة أن تتأكد من أن الرسوم المقدرة على الخدمات عادلة.

إن الجدوى المالية والاقتصادية لأي مشروع ينفذ بأسلوب البوت تعتبر متطلب سابق لمساهمة أي مستثمر في المشروع، بأن تكون تكاليفه معقولة وتدفقات إيراداته خلال عمر المشروع والمقدرة بطريقة غير مبالغ فيها كافية لتغطية تكاليفه وتحقق أرباح مجزية وذلك حتى يمكن للمستثمرين أن يساهموا في المشروع وحتى يمكن للمشروع أن يحصل على قروض طويلة الأجل بتكلفة تنافسية.

ويتكون هيكل التمويل لمشاريع البوت عادة من حقوق ملكية أو أسهم في المشروع وتشكل 15- 30% من إجمالي التمويل ويقدم من قبل الشركات المالكة والمنفذة للمشروع، بينما يغطي بقية التمويل عن طريق القروض والتي تكون عادة غير مضمونة وهذا يعني أن مالكي المشروع أو المطورين لا يمكن الرجوع إليهم من قبل المقرضين لتسديد القروض والتي تسدد فقط الإيرادات المتوالدة من المشروع إذا وجدت، وتحصل

1() 636 (عبد القادر محمد عبد القادر ، مرجع سبق ذكره ، ص).

مشاريع البوت على قروضها من المؤسسات المالية والدولية أو القروض الحكومية الثنائية أو من البنوك التجارية وحيث أن القروض التجارية غالباً ما تكون لآجال قصيرة فإنه لا يمكن الاعتماد عليها لتمويل هذه المشاريع طويلة الأجل وتصبح القروض من المؤسسات المالية الدولية المصدر الرئيسي للتمويل.

وفيما يتعلق بقضية التمويل البنكي فإن معظم مشاريع الإنشاء والتشغيل والتحويل تحتاج لإقتراض الأموال والسبب الرئيسي في ذلك هو أن هذه المشاريع في الغالب تتطلب مبالغ كبيرة من المال كاستثمار مبدئي، ولا يمكن أن تتوقع من المتعهد في هذه المشاريع يلتزم بمفرده بتأمين المبالغ الضخمة المطلوبة كما أن الربحية المتوقعة لمثل هذه المشاريع غالباً ما تكون أكبر من تكلفة الاقتراض، مما ينتج عنه تدعيم عائدات أرباح المستثمر والذي يشارك المقرضون نوعاً من مخاطر الاستثمار، وهذا ما يعتبر موضوعاً آخراً ذا أهمية كبيرة ألا وهو تشجيع رأس المال الأجنبي على الاستثمار والمستثمرون كما نعتقد مستعدون لاستثمار مبالغ كبيرة لكنهم دائماً يردون تحديد حجم تعرضهم للمخاطر بشكل واضح، وهم يتحملون معهم مخاطر الاستثمار بطريقة لا تلغي دورهم في إدارة المشروع مثل هؤلاء المستثمرين المتعدى الجنسيات غالباً ما يختارون مواقع استثماراتهم على هذا الأساس، وعلينا أن نؤمن الفرصة الأكثر منافسة في هذا المجال.

بالنسبة للبنوك الممولة فإن هذا النوع من التمويل في المنطقة يعتبر جديداً، ومشاريع الإنشاء والتشغيل والتحويل، هي مشاريع في بدايتها ولأن التسديد للبنوك سيكون فقط من السيولة المتربة من المشروع نفسه، فإن البنوك يجب أن تكون راضية عن كفاية تلك السيولة في المقام الأول والبنوك غالباً ما تكون راغبة في الحصول على معدل عائد أقل من العائد الذي يتوقعه المستثمرون، شريطة أن تحصل على أولوية عائد رأس المال الذي تقدمه. [1]

1() د/ أحمد محي الدين أحمد، 21-22/1/2003م – تمويل المشروعات التي تنفذ وفقاً لنظام البوت (BOT)، ورقة عمل مقدمة، لمؤتمر الاستثمار في السودان وفقاً لعقود البناء والتشغيل ونقل الملكية والأنظمة الأخرى لمشاركة القطاع الخاص في مشروعات البنية التحتية – الخرطوم – ص ص (B.O.T) 13-11).

المبحث الأول

مفهوم التنمية الاقتصادية

أولاً: مفهوم التنمية الاقتصادية:-

أصبحت التنمية الاقتصادية مسألة اجتماعية وسياسية تحتل مكاناً بارزاً في الأمور العالمية منذ عام 1945م، نتيجة تزايد عدد الدول النامية المستقلة Developing Countries ومحاولتها الخروج من الحلقة المفرغة للفقر.[1]

والتنمية الاقتصادية هي تقدم المجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل ورغم مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل، وتراكم رأس المال في المجتمع وعليه فالدول المتقدمة اقتصادياً Economicaly developed countries هي التي حققت الكثير من هذا الاتجاه بينما الدول التي لم تحقق تقدماً ملحوظاً في هذا الاتجاه يطلق عليها الدول النامية Economicaly Developing Countries ومن ثم تتضمن التنمية الاقتصادية تغييرات هامة في المجالات الاجتماعية والهيكلية والتنظيمية، وزيادة في الدخل القومي الحقيقي Real National Income أو الإنتاج الحقيقي وزيادة في نصيب دخل الفرد مما يدعم التراكم الرأسمالي والتقدم التكنولوجي والمؤسسي والبشري.[2]

وقد شهد عقد السبعينات تغيرات جذرية في مفهوم التنمية حيث أصبحت نظاماً شاملاً ليس فقط في الزيادة السنوية في الناتج القومي الإجمالي، فقد ثبت من تجارب التنمية الاقتصادية في معظم الأقطار النامية بخاصة في أمريكا اللاتينية، إن الكثير من هذه الأقطار استطاعت أن تحقق معدلات نمو مرتفعة في الناتج القومي الإجمالي إلا أن مستويات المعيشة بالنسبة لغالبية السكان وبخاصة في المناطق الريفية ظلت منخفضة، تدهورت إلى مستويات أدنى في بعض الحالات وكان في ذلك دليل على أن المفهوم الضيق للتنمية لم يعد كافياً لحل المشكلات المزمنة التي تعاني منها هذه الأقطار والمتمثلة في العقد والبطالة وسوء توزيع الدخل، لذلك بدأ اهتمام الاقتصاديين ومتخذي القرارات في هذه الأقطار بتحول باتجاه التنمية الشاملة، وذلك من خلال تبني

1() د/ عبد العزيز عجيمة ، د/ محمد علي الليثي، 2004م، التنمية الاقتصادية ، الدار الجامعية الاسكندرية ، ص(13).

2() د/ محمد عبد العزيز ، المرجع السابق ، ص (20-21)

السياسات الهادفة إلى محاربة الفقر وخفض معدل البطالة وتحقيق العدالة في توزيع الدخل القومي، والقضاء على الأمية أي تحسين نوعية الحياة المتاحة لأفراد المجتمع بجميع جوانبها.

ويؤكد كتاب التنمية: على أن التنمية يجب أن تعني توسيع الخيارات المتاحة لجميع أفراد المجتمع في شتى المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية.

كذلك لا تقتصر أهداف التنمية الشاملة على تحسين مستويات المعيشة لجميع أفراد المجتمع فحسب، بل يجب أن ينظر إلى التنمية باعتبارها عملية متعددة الأبعاد والأهداف وإنها تعني حدوث تغيرات كبيرة في النسب الاجتماعية والمؤسسية التي يمكن أن تسهم في إحداث تحولات نوعية في المجتمع ويترتب عليها تعميق الشعور بالانتماء والولاء للوطن.[1]

ثانياً: تعريف التنمية الاقتصادية:

اختلف البعض في تعريف التنمية الاقتصادية ونظراً لأن عملية التنمية معقدة تنطوي على تطور شامل جميع أجزاء النظام الاقتصادي وخاصة أن التنمية تقترن بنمو السكان وبتراكم رأس المال، وتطبيق الابتكارات الجديدة في أساليب الإنتاج بتغير تركيب السكان، وتغير توزيع الإنفاق القومي بين استهلاك وادخار، وأيضاً توزيع الدخل بين الشرائح الاجتماعية، وفي الفكر التقليدي قد عرف التنمية الاقتصادية Ball Winmeier التنموي أمثال على إنها عملية يزداد فيها الدخل القومي ودخل الفرد في المتوسط بالإضافة إلى تحقيق معدلات عالية من النمو في قطاعات معينة تعبر عن التقدم، أما الدكتور مدحت العقاد (التنمية الاقتصادية هي العملية التي تستخدمها الدولة غير المستكملة النمو في استغلال مواردها الاقتصادية الحقيقية بهدف زيادة دخلها القومي الحقيقي وبالتالي زيادة متوسط نصيب الفرد إن التنمية الاقتصادية هي Kindleberger منه)، أما الاقتصادي عبارة عن (الزيادة التي تطرأ على الناتج القومي في فترة معينة مع ضرورة توفر تغيرات تكنولوجية وفنية وتنظيمية في المؤسسات الإنتاجية القائمة أو التي ينتظر إنشاؤها)، امانيكولاس كالدور (التنمية الاقتصادية على إنها مجموعة من إجراءات وسياسات وتدابير معتمدة موجهة لتغيير بنيات وهيكل الاقتصاد القومي تهدف في النهاية إلى تحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط دخل الفرد الحقيقي عن فترة ممتدة من الزمن وبحيث

1() عبد الرحمن ذكي إبراهيم ، 1999م ، قضايا التخلف والتنمية ، مصر مطبعة دار الإشعاع ، القاهرة ، ص(83).

يستفيد منها الغالبية العظمى من الأفراد().
[1]

وتركز هذه الآراء على زيادات الدخل ومتوسط الفرد منه والسياسات الواجب اتباعها إلا أن التنمية الاقتصادية لا تعني فقط تغيير كمي يتمثل في زيادة دخل الفرد الحقيقي فقط وإنما يتمثل في الحقيقة في تغيير وتطوير هيكل وبنيان الاقتصاد القومي، أما دكتور محمد ذكي شافعي عرفها بأنها عبارة عن (عملية تحول من أوضاع اقتصادية واجتماعية قائمة وموروثة وغير مرغوب فيها إلى أوضاع أخرى مستهدفة وأفضل منها قبل حدوث التنمية) إذن التنمية الاقتصادية ما هي إلا عملية حضارية شاملة ترتبط بخلق أوضاع جديدة متطورة.[(2)]

وهذا يعتمد اعتماداً كبيراً على جدية صانعي القرار في الإلتزام بتحقيق التغير من واقع متخلف إلى واقع متطور ومتقدم في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بل حتى في المجال العسكري، تحتاج دائماً إلى التطور والمتابعة والتدريب على أحدث الوسائل التكنولوجية المستخدمة، وحتى يمكن تحقيق أهداف برامج التنمية يتطلب ذلك إحداث تنمية متوازنة في الجانبين الاقتصادي والاجتماعي وليس التركيز على جانب واحد على حساب الجانب الآخر كما هو حاصل الآن في معظم البلدان النامية فلابد من التأكد على أن التنمية لا تحدث إلا للإنسان كما أنه لا يمكن أن يكون هناك تنمية اقتصادية واجتماعية بدون البدء أولاً بتنمية فتطور الدولة أو تخلفها يعتمد على كيفية تنميته، فالأثر الحقيقي للتنمية يقاس بمقدار تحسين ظروف الحياة لجماهير البشر في الاقتصاد المتخلف، فإذا اقتصرت التنمية على رفع معدلات النمو دون أن تحسن نوعية جماهير السكان لا يمكن القول بأن ثمة تنمية قد تحققت.

تعطي الدول المتقدمة اهتماماً كبيراً لتنمية الإنسان بالمقارنة مع البلدان النامية ومنها الدول العربية والتي تذخر موارد بشرية هائلة كما أن تحديد مفهوم علمي دقيق عن التنمية يجب أن يكون مبنياً على فهم صحيح لأسباب وعوامل لتخلف وللكيفية التي أدت إلى وجود التخلف في أقطار العالم الثالث، فالتنمية في نهاية الأمر هي عملية تحطيم التخلف والقضاء عليها مما يحتم أن نفهم جيداً الظاهرة التي نحاول القضاء عليها، ولا يقدم الفكر التنموي التقليدي الذي ظهر وساد بعد الحرب العالمية

1() حربي محمد موسى عريقات ، 1999م ، مبادئ التنمية والتخطيط الاقتصادي ، الطبعة الأولى ، (الأردن ، دار الفكر للنشر والتوزيع ، ص 5)

2() مدحت القرشي ، 2007م ، التنمية الاقتصادية ، الطبعة الأولى ، الأردن ، دار وائل للنشر ، ص (127).

الثانية وحتى منتصف الستينات تقريباً تفسيراً مقبولاً لظاهرة التخلف فالفكر التنموي التقليدي كان بصفة عامة ينظر لظاهرة التخلف على إنها ظاهرة اقتصادية بحتة وكان يفسر التخلف بأسباب ذاتية او داخلية في المجتمعات المتخلفة نفسها ولم يلتفت هؤلاء الكتاب إلى العوامل التاريخية الهامة التي أسهمت إلى حد بعيد في إيجاد وتوطيد التخلف.[1]

ولاشك في أن للاستثمار والمعدل التراكمي الرأسمالي دوراً هاماً في عملية التنمية، وهو أثر لا يمكن إهماله ولكن لاشك كذلك أن الاستثمار ليس هو وحده العامل الإستراتيجي الأساسي في تحقيق التنمية، فبدون إحداث تغيير وتطوير شامل في كثير من العوامل الاجتماعية والسياسية في المجتمعات المختلفة فإنه لا يمكن لأية استثمارات وكذلك لأية معدلات من التراكم الرأسمالي أن تولد الحركة الديناميكية التي تدفع عملية التنمية.[2]

بل إن حجم الاستثمارات التي يمكن أن يحققها المجتمع المتخلف تتوقف لدرجة كبيرة على عوامل تنظيمية لها أثرها البالغ والهام في تكوين المدخرات ومن ثم في توفير الموارد التي تمول هذه الاستثمارات، وهذه العوامل التنظيمية لا تصل بالجوانب الاقتصادية وحدها، ولكنها تتصل أيضاً بالجوانب الاجتماعية والسياسية في المجتمع بل إن توزيع الاستثمارات بين القطاعات المختلفة في داخل الاقتصاد المتخلف يتوقف على موقف الدولة من الأوضاع الاجتماعية والسياسية، كذلك إن نجاح التنمية لا يتوقف فقط على مجرد الارتفاع لمعدلات نمو الناتج القومي الإجمالي وإنما أيضاً وربما بدرجة أكبر على هيكل معدلات النمو أي أن الكيفية التي يتولد منها المعدل الكبير للنمو بين القطاعات والفروع والصناعات المختلفة.

أي أن التنمية عملية حضارية شاملة والتنمية يختلف مفهومها في الدول النامية عن مفهوم النمو في الدول المتقدمة، ففي الدول النامية تعني التنمية تغيراً جذرياً في أوضاع ومجالات مختلفة وأما في الدول المتقدمة فإن مفهوم النمو يعني في الأوضاع القائمة والتي قد لا تكون متخلفة.

وتتعدد تعريفات التنمية الاقتصادية، فيعرفها البعض بأنها العملية التي بمقتضاها يتم الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم، هذا الانتقال يقتضي إحداث العديد من التغيرات الجذرية

1() د/ عبد القادر محمد عطية ، 1999م، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية الإسكندرية، ص(17)

2() د/ محمد علي الليثي ، 1979م، التنمية الاقتصادية ، مصر ، جامعة الاسكندرية ، دار الجامعات المصرية ، ص(15)

والجوهرية في البنيات والهيكل الاقتصادي، كما يعرفها آخرون (العملية التي يتم بمقتضاها دخول الاقتصاد القومي مرحلة الانطلاق نحو النمو الذاتي). [1]

إذن التنمية الاقتصادية هي تقدم المجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل ورفع مستويات الإنتاج من خلال إنما المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل، هذا فضلاً عن زيادة رأس المال المتراكم في المجتمع على مر الزمن. [2]

1() محمد عبد العزيز عجيمة ، إيمان ناصف ، 2005م ، التنمية الاقتصادية ، مصر ، الناشر قسم الاقتصاد جامعة الاسكندرية ، ص(57).

2() انطونيوس كرم ، 1993م، اقتصاديات التخلف والتنمية ، الطبعة الثانية ، مصر ، مكتبة دار الثقافة للنشر ، ص(240).

المبحث الثاني

أهداف التنمية الاقتصادية

تسعى كل دولة إلى رفع مستوى معيشة سكانها كما أن أهداف التنمية تختلف من دولة لأخرى ويعود ذلك إلى ظروف الدولة وأوضاعها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وحتى السياسية، ولكن هناك أهداف أساسية تسعى إليها الدول النامية في خططها الإنمائية ويمكن حصر أهم الأهداف الأساسية في الآتي:- [1]

1/ زيادة الدخل القومي الحقيقي:-

الدول النامية تعطي الأولوية لزيادة الدخل القومي الحقيقي لأن زيادته م أهم الأهداف لتلك الدول فمعظم الدول النامية تعاني من الفقر وانخفاض مستوى المعيشة وتجنب تفاقم المشكلة السكانية والأوضاع الصحية والتعليمية المتدهورة إلا بزيادة الدخل الحقيقي الذي يساعد تدريجياً على حل جميع المشاكل التي تعاني منها الدول النامية حالياً، خاصة إذا تحققت زيادة الدخل القومي من إحداث تغييرات عميقة وهيكلية في البنية الاقتصادية. [2]

إن زيادة الدخل القومي الحقيقي في أي بلد من البلدان تحكمه بعض العوامل كمعدل الزيادة في السكان، الإمكانات المادية والتكنولوجية الملائمة لتلك الدول، فكلما كان معدل الزيادة على تحقيق نسبة أعلى في دخلها لتلبية الحاجات الأساسية للزيادة السكانية ولكن هذه الزيادة في الدخل مرتبطة أيضاً بإمكانيات الدولة المادية والفنية، فكلما كان هناك توافر في رؤوس أموال وكفاءات بشرية في الدولة كلما أمكن تحقيق أعلى للزيادة في الدخل القومي الحقيقي ولا ننسى أن السكان أنفسهم مصدر مهم لزيادة الناتج بالتدريب المستمر مما سوف يزيد من الإنتاجية.

2/ رفع مستوى المعيشة:-

1() 32 ص(، مرجع سابق ، حربي موسى عريقات).

2() 51 ص(، مرجع سابق ، إيمان ناصف ، محمد عبد العزيز)

وتسعى الدول النامية في خططها الإنمائية إلى تحقيق مستوى معيشة مرتفع وأن الارتفاع بمستوى المعيشة للسكان يعتبر من الضرورات المادية للحياة من مأكل وملبس ومسكن.

فالتنمية الاقتصادية ليست مجرد وسيلة لزيادة الدخل القومي السنوي فحسب وإنما هو أيضاً وسيلة لرفع مستوى معيشة سكان تلك الدولة، ففي معظم دول العالم الثالث هناك فئة معينة من السكان مسيطرة سيطرة كاملة على الموارد المالية وعلى معظم الأنشطة الاقتصادية في الدولة، مما يدل على أن الدخل غير موزع توزيعاً عادلاً بين فئات السكان علماً أن هناك ارتباط وثيقاً بين زيادة السكان والدخل، فكلما كانت زيادة السكان أكبر من زيادة الدخل كلما انخفض متوسط نصيب الفرد وأدى ذلك بالتالي إلى انخفاض مستوى المعيشة.[1]

3/ تقليل التفاوت في توزيع الدخل والثروات:-

يعتبر تقليل التفاوت في توزيع الدخل والثروات هدفاً من الأهداف الاجتماعية في عملية التنمية فأغلب الدول النامية التي تعاني من انخفاض الدخل القومي ومن انخفاض متوسط نصيب الفرد تعاني أيضاً من اختلالات في توزيع الدخل والثروات، مما يجعل فئة صغيرة من السكان تستحوذ على جزء كبير من الثروة بينما تعاني غالبية السكان من الفقر وانخفاض مستوى دخولهم مما يؤدي إلى تدني المستوى الصحي والتعليمي والمعيشي، وتزداد هذه الظاهرة تفاقماً كلما كبر حجم السكان واتسعت أقاليم الدولة وتباينت، ولاشك أن للتفاوت في توزيع الدخول والثروات مساوئ تتمثل في عدم شعور الأغلبية بالعدالة الاجتماعية، كما أن هذا التفاوت يميل إلى وضع الأفراد في طبقات وأهم هذه المساوي على الإطلاق هي هدر الموارد الاقتصادية فالأغنياء سينفقون أموالهم في السلع الكمالية وستوجه موارد المجتمع إلى هذه الناحية هذا إن افترض أن الجهاز الإنتاجي قادر على التحرك لإشباع الطلب المتزايد من تلك الطبقة ولو أننا نرى غالبية الدول المتخلفة يعجز جهازها الإنتاجي عن تلبية الاستهلاك المظهري الذي تتمتع به طبقة الأغنياء فتتجه الدولة إلى الاستيراد من الدول المتقدمة، مع ما

1() والتريكان ، ترجمة محمد عبد العزيز ، مقدمة في التنمية الاقتصادية ، ليبيا ، بنغازي ، مطبعة قاريونس ، بدون تاريخ، ص (93)

يرتبط هذا من عجز في ميزان المدفوعات ومتاعب اقتصادية أخرى وكذلك فإن زيادة الطاقات الإنتاجية الناجمة عن عملية التنمية في حاجة إلى خلق الطلب عليها وأحد وسائل خلق الطلب هي إعادة توزيع الدخل لصالح الشرائح الأوسع من المجتمع.

4/ التوسع في الهيكل الإنتاجي:-

يجب أن تسعى التنمية الاقتصادية إلى توسيع قاعدة الهيكل الإنتاجي لأن التنمية الاقتصادية لا تقتصر على مجرد زيادة الدخل القومي وزيادة نصيب الفرد بل التوسع في بعض القطاعات الهامة من الناحية الاقتصادية والفنية، كما يجب على الدولة بناء الصناعات الثقيلة إن أمكن ذلك من أجل أن تمد هذه الصناعات الاقتصاد القومي بالاحتياجات اللازمة ومن أهم المشاكل التي تعاني منها الدول النامية والتي تسعى التنمية إلى تحسينها تتمثل في تخلف القاعدة الإنتاجية ضعف درجة التشابك بين القطاعات وهيمنة قطاع واحد، وإرتباط القطاع الواحد بالتصدير للعالم الخارجي وتبعيته بإضافة إلى الثقل الكبير للقطاع الواحد في توليد الدخل الحكومي وتحديد مستوى النشاط.[1]

إذن التنمية في كل المجتمعات يجب أن يتوافر فيها على الأقل واحد من هذه الأهداف الثلاثة التالية:-

1) زيادة إتاحة توسيع وتوزيع السلع الأساسية المقدمة على الحياة مثل الغذاء والسكن والحماية.
2) رفع مستوى المعيشة متضمناً توفير فرص عمل أكبر وتعليم أفضل واهتمام أكبر بالقيم الثقافية والقيم الإنسانية، والتي لا تؤدي فقط لتحسين الرفاهية المادية بل أنها سوف تولد أيضاً عزة نفس على المستوى الفردي بشكل كبير.
3) توسيع نطاق الاختيارات الاقتصادية والاجتماعية المتاحة للأفراد والأمم، وذلك عن طريق تخليصهم من العبودية والاعتمادية، وليس فقط في علاقتهم مع الناس والدول أيضاً تحريرهم من قوى الجهل والمأساة الإنسانية.[2]

1() محمد عبد العزيز ، إيمان ناصف ، مرجع سابق ، ص (56)

2() ميشيل توادارو ، 2006م، التنمية الاقتصادية ، تعيب محمود حسن محمـود حامـد ، السـعودية ، دار المريخ ، ص ص (58-59)

المبحث الثالث

مؤشرات التنمية الاقتصادية

1/ الناتج المحلي:

يعرف الناتج المحلي الإجمالي على أنه:- [1]

القيمة الاسمية والحقيقية للسلعة والخدمات النهائية المنتجة خلال فترة زمنية معينة عادة سنة واحدة، باستخدام الموارد الاقتصادية لبلداً وإقليم ما، والخاضعة للتبادل في الأسواق على وفق التشريعات المعتمدة، بغض النظر أن تم هذا الناتج في الداخل أو في الخارج ويعتمد التعريف على عناصر التمييز الآتية لمفهوم الناتج المحلي الإجمالي:

1) احتساب كافة السلع الملموسة (كالأغذية – الملابس – الأثاث ..) والخدمات غير الملموسة أو غير المادية (... كالتعليم – الصحة- الأمن).
2) حصر السلع والخدمات المحسنة بالمنتجات النهائية.
3) يرتبط بنشاطات مقيمي وحكومات بلد معين.
4) الفترة الزمنية عادة سنة واحدة.
5) الاحتساب يشمل السلع والخدمات المنتجة والمباعة.
6) يهتم بالسلع والخدمات الخاضعة للتبادل.

أهمية الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الكلي:-

تأتي الأهمية الأساسية للناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الكلي من كونه مؤشراً رئيسياً لتحديد الكثير من الحقائق في الاقتصاد والتي منها:-

1) متابعة التقلبات الاقتصادية (الدورية وغير الدورية) قصيرة ومتوسطة الأجل.
2) تشخيص واقع الاقتصاد وموضوع الدراسة ومقارنته بالاقتصاديات الأخرى.
3) يمكن الاعتماد على التنبؤات الاحتمالية والإسقاطات القياسية لمؤشرات الناتج المحلي الإجمالي المذكورة سابقاً (مثل الدخل القومي، متوسط نصيب الفرد، التوزيع بين الاستهلاك والادخار، الاستثمار والعلاقة بين الأجور والدخول الرأسمالية) وذلك للأغراض التخطيطية.
4) تشخيص واقع النظام الاقتصادي من خلال تحديد العلاقة أو النسبة بين القطاعين العام أو الخاص باستخدام مؤشر الناتج المحلي الإجمالي.

1() هوشيار معروف ، 1999م، الاقتصاد الكلي ، الطبعة الأولى ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، السلطنة (الأردن ، جامعة البقاء التطبيقية ، ص 73).

5) يعد مؤشر مهماً في إعداد السياسات الخاصة بالسكان وذلك لأن معدل نمو السكان يمثل دوراً سلبياً عند تحديد معدلات نصيب الفرد من الدخل القومي.

6) إن أية سياسة اقتصادية (مالية – نقدية – تجارية) لابد لها وأن تراجع الحسابات القومية، وذلك لأن أي عجز أو فائض في الميزانية، أو الميزان التجاري، أو ميزان المدفوعات سينعكس حتماً على معدلات لنمو الناتج المحلي الإجمالي وكذلك على العلاقة بين القيمة الأسمية والقيمة الحقيقية لهذا الناتج.

2/ ميزان المدفوعات:-

يعتبر ميزان المدفوعات بمثابة مرآة تعكس المركز المالي وتلقي الضوء على الوضع الاقتصادي في الدولة.

كما أنه عنصراً أساسي من العناصر التي يتأثر بها جهاز النقد الدولي، وحين يكون في وضع متوازن فإن وضعه يساعد ويعزز ويساند قيمة العملة الوطنية في المعاملات الدولية بينما العملة تتردى قيمتها إذا إختل توازن ميزان المدفوعات وكشف وضعه عن عجز وتولى الدولة اهتماماً به.

وميزان المدفوعات حساب يصور حركة المعاملات الدولية وما تتضمنه المعاملات من صادرات وواردات إما منظورة مثل تجارة السلع والخدمات وإما غير منظورة مثل النقل البحري والسياحة والتأمين والخدمات الأخرى.

كما يعرف ميزان المدفوعات بأنه عبارة عن سجل قدرت فيه كافة المعاملات الاقتصادية الدولية والتي تتم بين المقيمين في بلد وغير مقيم في هذا البلد خلال فترة زمنية معينة.

3/ التضخم:

التضخم هو الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار، ويقاس بمعدل الزيادة السنوية في الرقم القياسي لأسعار المستهلك.

إن التضخم ظاهرة اقتصادية ناتجة عن زيادة الطلب الفعال في الاقتصاد، وارتفاع تكاليف الإنتاج وزيادة عرض النقود، ومن آثاره التقليل من القدرة التنافسية لسلع الصادر، والقضاء على المدخرات بتآكل القيم الحقيقة للعملة الوطنية وعدم توزيع الدخل بصورة عادلة.

4/ سعر الصرف للعملة الوطنية:-

سعر العملة يعني سعر صرف الوطنية (الجنيه) مقابل العملات الأجنبية أهم أهداف الاقتصاد القومي والموازنة العامة ويحتل أهم مؤشرات الاستقرار الاقتصادي.

مقدمة:

عرف السودان نظام البوت (البناء والتشغيل ونقل الملكية) بصورة غير منظمة منذ أمد طويل خاصة في مجال بنـاء المحلات التجارية حيث ظلت كثير مـن الجهـات الحكوميـة المسـئولة عـن المدارس الحكومية ومكاتب التعليم والمسـاجد والمجمعـات فـي السعي لدى المقتدرين من القطـاع الخـاص لبنـاء محلات تجاريـة في تلك المؤسسات وتشغيلها وتحويل ملكيتها لتلـك المؤسسـات بعد فترة محددة، وقد كان الهدف الأساسي من هـذا الإجـراء هـو أن يـدر علـى تلـك الوحـدات عائـداً يسـاهم فـي ترقيـة وتنميـة الخدمات.

وفي الآونة الأخيرة ونسبة لشح المـوارد المحليـة والأجنبيـة لتنفيذ مشروعات البنيات الأساسية مثل (الكهرباء ، السكة حديد، الطرق ، المياه) فقـد عمـل المسـئولون فـي تلـك الجهـات علـى ابتداع نظم مختلفـة مـن نظـام (البـوت) وذلـك بهـدف أن يقـوم القطـاع الخـاص بتـوفير التمويـل مـن مصـادره الخاصـة أو مـن مؤسسات تمويل أخرى لتشييد المرافق وإدارتها وتشـغيلها ومـن ثم تحويـل ملكيتهـا للقطـاع العـام، ممـا شـجع المسـئولون بتلـك الوحدات هو تبني الدولة سياسيات التحرير الاقتصادي وخصخصـة المرافق العامة. [1]

1() دورة تدريبية حول نظام الإنشاء والتشغيل ونقل الملكية (BOT)- ، الخرطوم – جمهورية السـودان (5-10-2000م ، ص(75

المبحث الأول

أثر نظام البوت في التنمية الخدمية في السودان

قطاع الخدمات:

يعتبر قطاع الخدمات من القطاعات الحيوية جداً في الاقتصاد السوداني وتبلغ نسبة مساهمته نسبة مقدرة بحوالي أكثر من 34% من إجمالي الناتج المحلي، يشمل هذا القطاع كل من قطاعات النقل والمواصلات وتشمل:-

1) الخطوط البحرية.
   السكك حديد – النقل النهري – النقل البري.
2) الطرق والجسور.
3) خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية.
4) خدمات الصحة.
5) الخدمات المصرفية.
6) خدمات التجارة الخارجية.
7) خدمات التعليم. [1]

الاستثمار في مجال الطرق عن طريق البوت:-

نظام البوت هو مصطلح لنموذج أو شكل يستخدم الاستثمار الخاص لتحقيق تنمية البنيات التحتية التي ظلت تاريخياً من اختصاص القطاع العام، وتمويل المشروع يعتبر حجر الزاوية بطريقة البوت ويعني ذلك في الأصل أن المقترضين يهتمون بمجهودات المشاريع وتدفق العائد لإعادة الدفع أكثر من المصادر الأخرى وتحقيق الطمأنينة للضمانات الحكومية وضامني موجودات المشروع، وفي مشروع البوت تمنح شركة خاصة امتياز التشغيل منشأة يفترض أن تنشأ وتدار بواسطة الحكومة وفي نهاية فترة الامتياز تعيد الشركة الخاصة ملكية المشروع للحكومة وتحدد فترة الامتياز أساساً بالوقت اللازم لتحقيق عائد سداد دين الشركة وتوفير معدل التغطية جهود الشركة ومخاطرها وأفضل نموذج اتفاقية لمشروع البوت هو الذي يتم فيه تحديد ضامني القطاع الخاص لمدى مناسب للعائدات والتأكد من أن المشروع يخدم مصالح البلاد القومية والاقتصادية ويساهم هذا النوع من الاستثمارات في تخفيض عبء تمويل التنمية من الخزينة العامة وتساهم في تشييد الطرق القومية بالسرعة المطلوبة من خلال جذب الاستثمارات الخارجية بالعملات الحرة وتقوم بدفع عملية النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمالة ونقل

1() 79 ص ، 2007م (تقرير بنك السودان).

التقنية علاوة على طول الطريق المشيد من استراحات وفنادق وكافتريات ومحطات خدمة وفي بعض الأحيان مشاريع زراعية.

وفي مجال تمويل المعدات والعقارات فإن الضمان الأساسي للمقترضين هو قيمة رأس مال الموجودات، ومن الناحية الأخرى فإن طرق العبور ومنشاءات الطاقة قدرتها في البيع محددة ولذا فإن ضمان المقترضين الأساسي هو العقودات التي تدعم المشروع ومن قبل ذلك الثقة في تدفق العائد الموضوع قبل اتفاقية المشروع.

-:مميزات وفوائد البوت لتنمية البنية التحتية

نظام البوت هو النظام الأمثل لتحقيق تنمية البنيات التحتية ولذلك فهو يتميز بمميزات اقتصادية مهمة منها:-

1) استخدام تمويل القطاع الخاص لخلق نوع جديد من رأس المال الذي من شأنه تخفيض الاستدانة العامة والصرف المباشر.
2) المقدرة على تعجيل تنمية المشاريع التي ستظل منتظرة لفترة طويلة للتمويل الوطني الذي لا يكون متيسراً في كل الأحوال.
3) استخدام رأس مال القطاع الخاص يمكن من تحقيق المبادرات والاستفادة من الخبرات لتقليص تكلفة إنشاء المشاريع مع تحسين فعالية كفاءة تنفيذ العمليات.
4) إدخال التقنية وتنمية وتدريب الكوادر المحلية لتنمية رأس مال الأسواق الوطنية.

بعض ترتيبات السلامة القياسية الموجودة في مشاريع البوت:-

1) التزام الحكومة المضيفة بتنفيذ التزامات وكالاتها وفقاً لاتفاقية المشروع.
2) موافقة الحكومة والبنك المركزي على معاملات التحويلات الأجنبية.
3) التنازل عن حقوق الحسابات المصرفية للدائنين الأساسيين.
4) ضمانات رأس المال.
5) ترتيبات الدفع.
6) تأمين الفوائد أو الرهن وحق الحجز على أصول المشروع.
7) ضمانات التنفيذ والصيانة لضمان الالتزامات المختلفة للشركة.

الشـروط النمطيـة الموجـودة فـي اتفاقيـات محـددة التشريعات:-

بعض التشـريعات النمطيـة الموجـودة فـي اتفاقيـة محـددة التشريعات لنظام البوت تتضمن المحددات التالية:-

1) متطلبات أولية في عمليات بناء وتشغيل وصيانة المشروع.
2) حق استخدام الأرض والطرق والمرافق المساعدة الأخــرى اللازمة لبناء وتشغيل المشروع.
3) تحديد فترة الملكية الخاصة وكذلك فترة التشغيل.
4) تدريب المواطنين.
5) نقل ملكية المشروع بما في ذلك أسهم شركة المشروع.
6) استخدام البضائع والخدمات القومية.
7) نقل التقنية. [1]

تجربة قطاع الطرق:

في عـام 1988م تـم التعاقـد بيـن الهيئـة القوميـة للطـرق والجسور وشركة السهلي السعودية لتشييد طريق التحدي قطـاع عطبرة بطول 274,4 كيلومتر بنظام البوت بتكلفة حـوالي 90,7 مليـون دولار تـدفع الحكومـة السـودانية 20% وتتحمـل الشـركة 80%.

أسباب عدم نجاح الاستثمار بنظـام البـوت فـي طريـق عطبرة – هيا:-

1) غياب القوانين المنظمة لنظام البوت (BOT) في البلاد.
2) عدم استيعاب الناس لمفهوم نظام البوت (BOT).
3) هنالك بعض الأخطاء صاحبت طريقة التعاقد (طرح العطـاء، عدم تحديد التفاصيل بدقة).
4) الشركة لم تكن مؤهلة في هـذا المجـال وحـتى فـي مجـال تنفيذ الطرق وتنقصها الخبرة الفنية والمالية.
5) التعاقـد مبـدئي ولـم تسـتكمل جميـع عقـود التنفيـذ (عقـد التشييد – عقود التوريد وعقد التشغيل والصيانة)
6) الامتيازات التي منحت للمقاول ليست من اختصاص الهيئــة القومية للطرق.
7) غياب تحديد الكميات المستوردة والمصدرة والتكلفة الكلية للامتيازات وفقاً للعقد المبرم.

المعوقات والسلبيات لمفهوم بوت (BOT):-

1) غياب القوانين المنظمة.
2) طول فترة استرداد التكلفة.

1() مجلة إقراء ، 2006م ، السودان ، (سلام وتنمية) ، وزارة النقـل والطـرق والجسـور، الهيئـة القوميـة للطـرق والجسور، ص ص (44-64).

3) ميلان القطاع الخاص للعائد السريع.
4) غياب التنسيق بين الجهات الحكومية المختلفة.
5) عدم توفير أو وجود الضمانات من الدولة للمخـاطر الكـثيرة التي تعرض لهـا المسـتثمرين نتيجـة لطـول التنفيـذ وطـول مدة الاسترداد.

الامتيازات التي يجب أن تمنح للمستثمرين حتى تكــون الاستثمارات في الطرق جاذبة:

1) منح أراضي للزراعة وتربية الحيوان.
2) إقامة الفنادق والكافتريات.
3) إقامة محطات الوقود والخدمة والورش.
4) منح التراخيص للتصدير والاستيراد.
5) تطبيق قـانون الاسـتثمار علـى الشـركات المنفـذة لطريقـة البوت (BOT) .
6) منح ضمانات من الدولـة لحفـظ وحمايـة حقـوق الشـركات المنفذة لطرق البوت (BOT) [1]

تجربة قطاع السكة حديد

بما أن النقل بالسكك الحديديـة يعتـبر مـن أهـم القطاعـات التي تساهم بطريقة مباشرة في عملية التنمية الاقتصادية بحكــم ارتبـاطه المباشـر بالتجـارة الداخليـة والخارجيـة وتحديـد أسـعار المنتجات ومنافستها في الأسواق العالميـة لـذا فـإن تطـوير هـذا المرفق وتفعيلـه ليكـون قـادراً علـى مواجهـة المنافسـة الدوليـة حسب مقتضيات اتفاقية التجارة الحرة، ويتطلب معالجة وتطـوير هذا المرفق البحـث عـن مصـادر تمويـل غيـر تقليديـة فـي إطـار سياسـات التحريـر الاقتصـادي وخصخصـة المرافـق العامـة الـتي يمكن أن تحقق عدة أهداف في هذا المجـال منهـا: المرونـة فـي التعامل – الجودة في الخدمـة – القـدرة علـى التطـور المسـتمر للخدمـة لتلبيـة الطلـب المتزايـد بالإضـافة إلـى سـرعة التحـرك وإمكانية المحاسبة الدائمة.

ولعل تجربـة الهيئـة القوميـة لسـكك حديـد جمهوريـة مصـر والتي قامت بإشراك القطاع الخاص في أعمال تجديـد الخطـوط وصيانتها قد حقق إنتاجية اكبر وجودة أفضل ومراقبة دائمة.

كما أن تجربة النقـل المتكامـل بواسـطة السـكك الحديديـة البلجيكية حيث يتم نقل البضائع من الباب إلـى البـاب وذلـك مـن خلال إشراك القطـاع الخـاص بالتكامـل مـع السـكك الحديديـة إذ قامت السكك الحديدية البلجيكية بشراء 45% من أسهم الشركة

1() دورة تدريبية حول نظام البوت – مصدر سابق – ص ص (85-86).

الخاصة للترويج لنقل الطـرق ممـا مكنهـا مـن دعـم نفوذهـا فـي تطوير النقل المشترك وزيادة قدرتها التنافسية.

مراحل مشاركة القطاع الخاص:-

بدأت هيئة السكة حديد بعد إجازت مقـررات ورشـة السـكة حديـد فـي مطلـع العـام 1999م باتخـاذ خطـوات عمليـة لتنفيـذ قرارات هـذه الورشـة وبـالأخص القـرار القاضـي بجـذب القطـاع الخاص للمشاركة في أنشطة السكك الحديدية وتمثل فيما يلي:-

1) توقيع عقد مع شركة (شيخو) للنقل الحديدي بتسـيير قطـار ركاب بين الرهـد ونيـالا فـي الإقليـم الغربـي ، وقـامت فـي البدايــة بتأهيــل (20) عربــة ركــاب واســتجلبت لاحقــاً 3 وابورات سفرية خاصة بها.
2) تم توقيع عقد مـع شـركة (السـككيون) المملوكـة بواسـطة العاملين بالهيئـة بتشـغيل قطـارات وكـان بيـن الخرطـوم/ بورتسودان/ والخرطوم/ حلفا وعطبرة/ كريمة.
3) تـم عقـد اتفاقيـة مـع مطـاحن سـيقا لترحيـل القمـح مـن بورتسودان إلى الخرطـوم، وقـامت الشـركة بمـوجب هـذه الاتفاقيـة بتمويـل وتأهيـل عربـات (هـوبرز) وتـوفير تمويـل لبعض معدات الهيئـة، وقـد حققـت هـذه الاتفاقيـة نجاحـات كبيرة إذ استطاعت الشركة أن ترتفع بنقلياتها الشهرية مـن القمح إلى (13,900) طن بالمقارنة مع متوسـط (6,280) طن قبل تطبيق الاتفاقية وبزيادة بلغت (121%)
4) تـم إبـرام عقـد بيـن الهيئـة وشـركة (سـيكام) وذلـك بقيـام الشركة باسـتجلاب عشـرة وابـورات سـفرية (150) عربـة بضاعة ودفع أجرة مجزية لاستخدام الخطوط.
5) تم إبرام اتفاقية إجمالية بلغت (5,1) مليون دولار، وقـد تـم حــتى الآن فتــح الاعتمــادات بمبلــغ (1,7) مليــون دولار وستوالي فتح الاعتمادات ببقية المبلغ.

كذلك فإن السكة حديد تمتلـك طاقـات غيـر مسـتغلة إذ ان نسبة استغلالية الخط الرئيسي والذي يعتبر العمود الفقري للنقل لا تتعدى في الوقت الحاضر (25%).

كمـا أن موقـع السـودان الجغرافـي ومجـاورته للعديـد مـن الدول التي ليست لها ناقل مائي يربطها بالعالم الخـارجي يجعـل ربط هذه الـدول مثـل تشـاد وأفريقيـا الوسـطى وأثيوبيـا بـالخط الحديدي مشروعاً ناجحاً للغاية وذو جدوى اقتصادية عالية.

وتســعى الســكة حديــد لتــوفير التمويــل اللازم لهــذه المشروعات بأي من الصـيغ الاسـتثمارية المتعـارف عليهـا ومنهـا نظام الإنشاء والتشغيل وتحويل العائد BOT.

وتتميز مشروعات السكة حديد بطول عمرها الاقتصادي وضخامة عائداتها، ومن أهم المشروعات المطروحة حالياً ذات الأولوية القصوى والجدوى الاقتصادية العالية ما يلي:

1) مشروع تشييد خط موازي للخط الرئيسي بورتسودان الخرطوم بطول 787 كيلومتراً وبتكلفة تقدر بنحو (2,2) مليون دولار و (280) ألف جنيه، ويقدر معدل العائد الداخل للمشروع بنحو (8%) وفترة استرداد رأس المال (13) عاماً.
2) تشييد خط سلوم/ سواكن بطول 55 كيلومتراً وبتكلف تقدر بنحو (10) 100 ألف جنيه.
3) تأهيل خط بابنوسة/نيالا بتكلفة تبلغ (70) مليون دولار و(525000) ألف جنيه.
4) إنشاء محطة للحاويات بالخرطوم بحري بتكلفة تقدر بنحو (1,6) مليون دولار و(1446000) ألف جنيه.
5) ربط السودان وأثيوبيا بخط حديدي بطول (200) كيلومتر داخل الأراضي السودانية و(200-350) كيلو متراً داخل الأراضي الأثيوبية وبتكلفة تقدر بنحو (50) مليون دولار أمريكي و (665000) ألف جنيه.
6) ربط السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى بخط حديدي بطول (360) كيلو متراً داخل الأراضي السودانية وبتكلفة تقدر بنحو (132)مليون دولار و(1255) ألف جنيه متضمنة تأهيل الخط بابنوسة الضعين (40) مليون دولار و (30000) ألف جنيه.
7) ربط السودان وجمهورية تشاد بخط حديدي (460) كيلومتراً داخل الأراضي السودانية و (145) كيلو متراً داخل الأراضي التشادية وبتكلفة تقدر بنحو (184) مليون دولار و (3209000) ألف جنيه.
8) ربط السودان بالخط الحديدي المصري بنحو (30)كيلومتراً داخل الأراضي السودانية و (375) كيلومتراً داخل الأراضي المصرية، وتقدر تكلفة تشييد الخط داخل الأراضي السودانية بنحو (59) مليون دولار و (1170000) ألف جنيه سوداني.

علماً بأنه ومنذ العام 2000م فقد بدأت الدولة في تبني مشروعات البنية التحتية والممثلة في تشييد وإعادة تأهيل الخطوط ووسائل الإشارات والاتصالات، وتمثل ذلك في تخصيصها لمبالغ مقدرة في ميزانية التنمية للعام 2000م فاقت الاثنين مليار جنيه لمشروعات البنية التحتية وأيضاً حصولها على

قـرض صـيني بقيمـة (28) مليـون دولار قابلـة للزيـادة بخصـوص مشروعات تأهيل البنى التحتية ودعم القوة الناقلة.

ويوضح ذلك استعداد الدولة لتقديم كـل الضـمانات اللازمـة مستقبلاً للسكة الحديد والتي تنـوب عنهـا فـي تنفيـذ مشـروعات البنى التحتية والإشراف على إدارتها وتشـغيلها، وذلـك يعتـبر مـن المتطلبات الأساسية للحصول على التمويل عبر الصـيغ التمويليـة ومنها نظام البوت BOT.[1]

تجربة الهيئة القومية للمياه

تم عـن طريـق البـوت إنشـاء مشـروع محطـة ميـاه مدينـة المنارة، هدف هذا المشروع إلى توفير ميـاه شـرب نقيـة لمدينـة المنارة بامدرمان عن طريق نظام البناء والتشغيل ونقل الملكيـة البوت (BOT).

الغرض الأساسي من هذا المشروع هـو تـوفير ميـاه شـرب نقية لاستعمال الإنسان والحيوان وعلـى الأخـص الأبقـار والضـأن والمـاعز حيـث إن هـذه المنطقـة تعتـبر مـن المنـاطق المأهولـة بالسكان، كما أن هذا المشروع ذو جدوى اقتصادية ومالية وفنيـة واجتماعية عالية حيث حقق المشروع عائـداً اقتصـادياً أعلـى مـن التكلفة الحدية الاقتصادية والاجتماعية بالإضافة إلـى ذلـك يحقـق المشروع عائدات نقدية ممثلة فـي إيـرادات ميـاه الشـرب الـتي يوفرها المشروع للإنسان والحيوان، وعائدات الاستثمار الملحقـة بالمشروع.

وعليه سوف يحقق المشروع أرباحاً مجزية وذلك بعد تغطية جميـع التكـاليف الخاصـة بالتشـييد والتشـغيل والصـيانة والتأهيـل وتكـاليف القـروض وفوائـد التـأمين علـى الاسـتثمار، وذلـك لأن الطلـب علـى خـدمات المشـروع سـوف يكـون عاليـاً وحقيقيـاً ومستمراً، كما أن المشروع سيلبي رغبة المستفيدين بالمسـتوى المطلوب، ويحقق طلباتهم بأعلى مستوى من الإتقان وأقل نسبة من الرسـوم المحـددة لهـا، ومـن المـؤثرات الهامـة أيضـاً لنجـاح المشروع أن المستفيدين مـن خـدمات المشـروع لـديهم القـدرة الكاملة والرغبة الأكيـدة علـى الاسـتفادة مـن خـدمات المشـروع ورفع تكاليفها، وقد أثبتت الدراسـة أن المشـروع يحقـق عائـدات مالية مجزيـة تبلـغ (22%) بالإضـافة إلـى سـداد جميـع القـروض طويلة الأجل والقروض المصرفية وتكاليف خدماتها.

مزايا النظام:-

1( ) (دورة تدريبية حول نظام البوت – مصدر سابق – ص ص(84-85.

1) يتم تمويل المشروع مـن مصـادر القطـاع الخـاص وبالتـالي تخفيف الأعباء المالية على الخزينة العامة.
2) توفير إمكانيات مالية للحكومـة يمكـن الاسـتفادة منهـا فـي مشروعات خدمية أخـرى الأمـر الـذي يضـاعف مشـروعات التنمية ويزيد معدل النمو الاقتصادي.
3) يتم تنفيذ مشروع النظام بالسرعة المطلوبة ووفقاً للتواريخ والجــداول المتفــق عليهــا للتنفيــذ وذلــك بســبب تــوفر الإمكانيات المالية والفنية والإدارية والخبرة.
4) الإشراف والمتابعة اللصيقة والتدقيق والمحاسـبة الصـارمة من جانب شركة المشروع للشركات المنفذة كي لا يتعرض المشروع للمخاطر غير المتوقعة أو التأخير والتي تؤثر سلباً علـى فـترة الامتيـاز وبالتـالي إيـرادات مرفـق المشـروع والأطراف الأخرى ذات المصلحة المباشرة في المشروع.
5) تكتسب الدولة المضيفة نقل تكنولوجيا متقدمـة إلـى داخـل البلاد وتـدريب كـوادر محليـة فـي شـتى المجـالات وتطـوير وتوسيع سوق رأس المال المحلي وكل ذلك بدون أن تتكبـد الدولة المضيفة تكاليف تذكر.

الشكل (2) يوضح هيكل المشروع والعلاقة بيـن الشـركة صـاحبة الامتياز والدولة المضـيفة، والمستشـارين والمـاليين ومؤسسـات التمويل الداخليـة والخارجيـة ، وشـركات التـأمين وعقـد التـأمين وعقد التشغيل والصيانة بالإضـافة إلـى اتفاقيـة المسـاهمين فـي الشركة والضامنين الأساسيين (أصحاب شركة الامتياز).

شكل (2) هيكل المشروع

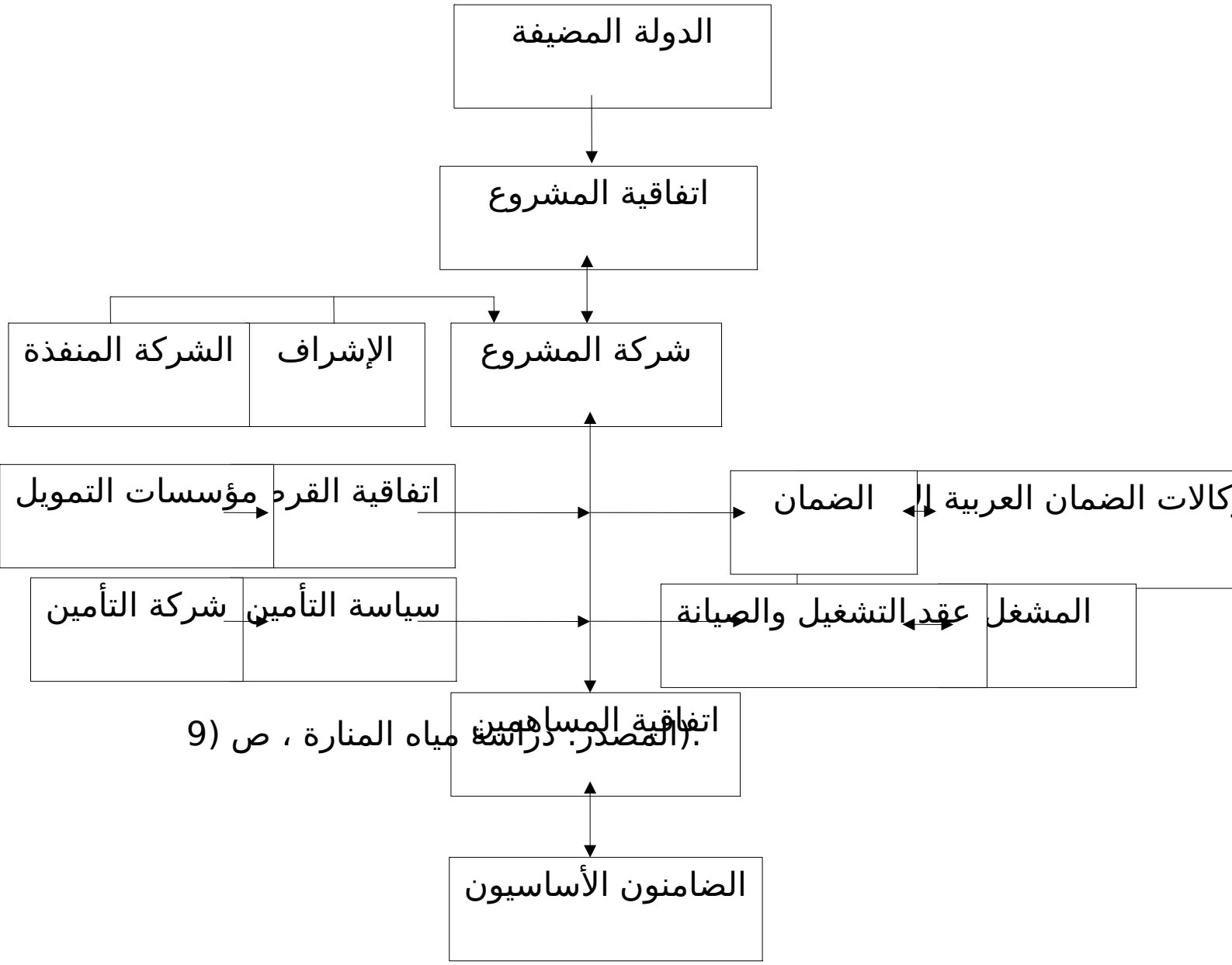

(المصدر: دراسة مياه المنارة ، ص 9).

وقد أثبتت الدراسة أن المشروع يحقق عائدات مالية مجزية تبلغ (22%) بالإضافة إلى سداد جميع القروض طويلة الأجل والقروض المصرفية وتكاليف خدماتها.

متطلبات نجاح مشاريع النظام:-

1) أن يتمتع البلد المضيف بخدمات ائتمانية عالية، ولعل السودان الآن يتمتع بسياسات اقتصادية غير مستقرة تتمثل في عدم ثبات سعر الصرف للعملة الوطنية وارتفاع معدلات التضخم إضافة إلى عدم استقرار مؤشرات أداء الاقتصاد الكلي، مما يؤهله أن يكون دولة جاذبة للاستثمار ولها القدرة على استيعاب استثمارات جديدة وسداد الالتزامات المالية المترتبة على ذلك.
2) الالتزام بشروط المنافسة في اختبار المقاولين والشفافية في تحليل العروض وإرساء العقود.
3) التوازن في توزيع مخاطر المشروع المختلفة بين الحكومية وشركة المشروع والممولين.
4) قابلية المشروع للتمويل والتي تعني توفر المعايير والسياسات القانونية والمالية والفنية التي تقنع الممولين والمستثمرين بالإسهام في التمويل.[1]

تعتبر شركة مياه المنارة المحدودة من أحد المشاريع التي طبقت عن طريق نظام البوت وتتمثل أهمية إنشاء المشروع في الآتي:-

1) توظيف أبناء المنطقة (القضاء على البطالة).
2) توفر البنيات التحتية للمناطق الطرفية.
3) تقليل تكلفة المياه.
4) توفير المياه الجوفية المهدرة.
5) تشجيع التوسع العمراني في المناطق الطرفية.
6) تقليل الأمراض نسبة لتوفر مياه صالحة للشرب.

وتمثل الهدف الأساسي من قيام المشروع حل مشكلة مياه مدينة امدرمان، بتخفيف الضغط الزائد على محطة بيت المال.

وكانت الجهة المنفذة للمشروع هي شركة Biwater البريطانية، ولهذه الشركة عدد من الفروع في الدول مثل (هولندا، ماليزيا، جنوب أفريقيا) وهي تختص بكل الأعمال التي تتعلق بالمياه فقط.

1( ) شركة القوم الاستشارية – الدورة التدريبية –لنظام البناء والتشغيل ونقل الملكية – المقامة بقاعة الهيئة القومية للطرق والجسور – دارسة مياه المنارة – الخرطوم مارس 2010م ص ص(1 ، 3 ، 5، 9، 10).

العائد الذي تحصلت عليه المنطقة من تطبيق هذا المشروع هو ضمان استقرار المياه، نظافة المياه، توفير المياه الجوفية (التنمية المستدامة، وفترة الامتياز حسب الاتفاقية بين الشركة المنفذة والحكومة هي فترة (خمسة عشرة سنة) وبعدها تؤول ملكية المشروع أو المحطة إلى الهيئة القومية لمياه ولاية الخرطوم.

هنالك بعض المعوقات واجهت المشروع أثناء فترة الإنشاء منها، ضعف ثقافة المواطنين بأهمية عمل الشركة بالنسبة للمنطقة، مشكلة ملاك الأرض وكيفية تعويضهم. وهنالك بعض المعوقات أثناء فترة التشغيل منها، الامتداد الزائد للمحطة أكثر من الطاقة المحددة وذلك يؤدي إلى هدر المحطة والأجهزة والمعدات، الإدارة المشتركة (المزدوجة)، مشكلة سداد مستحقات الشركة.

يعتبر تنفيذ المشروع بواسطة نظام البوت هو أفضل وانجح البدائل لتمويل مشروعات البنية التحتية، وقد لعب النظام أثر واضح وفعال في هذه المنطقة ولكن تطبيق النظام يمثل ضرر على الشركة المنفذة، لعدم فهم المواطنين لطبيعة النظام وعدم الالتزام من جانب الدولة المضيفة بسداد حقوق الشركة حسب الاتفاقية الموقعة، مما يؤدي إلى فقد ثقة الشركة في التعامل مع الدولة المضيفة.

يساهم نظام البوت في دفع عجلة التنمية الاقتصادية في السودان في حالة الالتزام بالقوانين واللوائح المنظمة للشركة حتى تتمكن من تنفيذ المشروع بأفضل صورة ممكنة.[1]

المبحث الثاني

أثر نظام البوت في التنمية الزراعية في السودان

-:أهمية القطاع الزراعي في الاقتصاد الوطني

القاعدة المورديه الزراعية الضخمة التي يمتلكها السودان والمتمثلة في عوامل الإنتاج الرئيسية للتوسع في الزراعة من أراضى زراعية ومصادر خصبة ومصادر ري متعددة وموقع جغرافي متميز وتنوع مناخي فريد، جعلت الزراعة هي القطاع

1() مقابلة مع أ/ محمد الفاتح خلف الله ، إدارة التشغيل ، الوردية (2) شركة مياه المنارة المحدودة ، الأربعاء 17/12/2014م 2:30م.

الرائد في منظومة الاقتصاد الوطني من هنا يصبح الاهتمـام بهـذا القطاع وفتح المجال للاستثمارات الأفقية والرأسية بـه مـن أهـم العوامل التي تؤدي إلى التنمية المتوازنة والمستدامة.

يتمتـع السـودان بمـوارد زراعيـة متنوعـة وظـروف مناخيـة ملائمة لنمـو العديـد مـن المحاصـيل الزراعيـة وأيضـاً المسـاهمة بفعالية في تحقيق الأمن الغـذائي الإقليمـي والعـالمي ومـن أهـم هذه الثروات:-

1) يمتلك السودان أراضي زراعية تبلغ أكثر من (200) مليــون فدان وموارد مائيـة ضـخمة تقـدر بحـوالي (21) مليـار مـتر مكعب حصة السودان مـن ميـاه النيـل، إضـافة إلـى الميـاه السطحية غير النيلية من مياه الأمطار والمياه الجوفية.
2) يتملك السودان أكثر من (104) ملايين رأس مـن الماشـية وحوالي (43,3) ألف من الحيوانات البرية تمتاز بجلـود ذات قيمة اقتصادية عالية إضافة إلى ثروة سمكية يقدر مخزونها بالمياه العذبة والمالحة بأكثر (72) ألف طن سنوياً.
3) يمتلك ثروة غابيـة تقـدر بنحـو (80) مليـون فـدان ومراعـي طبيعية تقدر بحوالي (115) مليون فدان.

يتميز السودان بتنوع مناخي متميز من صحراوي وشبه صـحراوي من أقصى الشمال إلى السافنا الفقيـرة، والسـافنا الغنيـة وتنـوع تبعاً لذلك المنتجات من المحاصيل والحبوب الغذائية المختلفة.

يعتـبر القطـاع الزراعـي بشـقيه النبـاتي والحيـواني العمـود الفقــري للاقتصــاد الســوداني إذ يســاهم بحــوالي (34%) مــن إجمالي الناتج المحلي وفقاً لتقديرات عام 2013م ونحـو (80%) من جملة الصادرات غير البترولية، ويعتمـد عليـه حـوالي (70%) من إجمـالي السـكان فـي معيشـتهم ويسـتوعب حـوالي (57%) من القوى العاملة[1].

مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي:

جدول (1) يوضح مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي في الفترة من 2002-2013م

الأعوام	قطاع زراعي	مروي	مطري آلي	مطري تقليدي	ثروة حيوانية	غابات
2002	46.0	12.7	1.3	8.1	20.9	3.0
2003	44.0	11.0	2.0	7.0	20.8	3.0

(1) (التقرير السنوي لأوضاع الأمن الغذائي في السودان 2013م – ص (2

2004	40.0	11.0	0.9	4.5	20.9	2.7
2005	39.6	10.9	1.4	5.4	19.4	2.5
2006	35.9	11.0	1.2	6.9	17.0	2.3
2007	33.6	9.9	0.9	4.7	16.0	2.1
2008	36.2	11	1	4.7	16.0	2.1
2009	36.5	10.8	1.0	5.5	17.0	2.2
2010	32.5	-	-	-	-	-
2011	34.1	-	-	-	-	-
2012	34.2	-	-	-	-	-
2013	33.8	-	-	-	-	-

.المصدر: تقرير الأمن الغذائي خلال الفترة من 2002-2013م

باستعراض بيانات الجدول تبين أن مساهمة القطاع الزراعي فـي الناتج المحلي الإجمالي في 2002م حوالي (46.0%) وبدأت في التناقص منذ العام 2003م حتى 2013م.

حسب العمل الميداني الذي قام به الباحث وجد أن نظـام البـوت لم يلعب أي أثر واضح وفعال في (القطـاع الزراعـي وتطبيقـاته، بل كان لدى وزارة الزراعة مقترح مشـروع زراعـي يتـم تطـبيقه عن طريق نظام البوت ولكنـه مـات فـي مهـده حـتى قبـل عمـل دراسات الجدوى التي تسهل من عمل وتنفيذ المشروع).

المبحث الثالث

أثر نظام البوت في التنمية الصناعية في السودان

الصناعة:

يقصد بالصناعة فروع النشاط الذي يتولى تحويل المواد الأولية الزراعية والخامات المعدنية وغير المعدنية وغيرها من خبرات الثروة الطبيعية إلى منتجات قابلة للتداول ومجهزة للوفاء بحاجات الإنسان في الاستهلاك والاستثمار والإنتاج ويختلف محتوى فنون الصناعة من بلد إلى آخر ويطلق اسم الصناعة من معظم الأقطار على فروع الصناعة التحويلية ويضاف إليها في كثير من البلدان نشاطات المناجم والتعدين وإنتاج الكهرباء والغاز. (1)

والصناعة هي تحويل مواد خام جامدة إلى أغراض وأدوات تقدم خدمة خاصة صالحة للاستعمال بواسطة عمل معين تقوم به، وبالتالي هي نوع من النشاط البشرى الذي له مظاهر متعددة. (2)

أما التصنيع فيقصد به تلك العمليات العديدة والمعقدة التي تترتب على إدخال الأساليب التقنية وتطبيقاتها في مجالات الإنتاج والتسويق والتوزيع والإدارة في مختلف نشاطات الاقتصاد الوطني. (3)

وقد أصبحت التنمية الصناعية لبلدان العالم الثالث أحدي أهم المعارك في عصرنا الحديث إذ تضع البلدان النامية آمالاً كبرى في الصناعة والتصنيع للتخلص من الفقر وإستشراق مستقبل أفضل ومواكبة الزيادة الكبيرة في عدد السكان كما تقيم عليه آمالاً أكبر في إنهاء تخلفها المزمن باعتبار أن التقدم الحقيقي يعتمد أساساً على التصنيع كما أن هناك علاقة قوية بين البلد ومستواه المعيشي وبين مدى تقنية(4).

وإذا نظرنا إلى دول العالم نجد أن أكثر الدول تقدماً هي الدول الصناعية مثل الولايات المتحدة، اليابان، الصين، روسيا، ألمانيا....الخ) كما أن دول العالم الثالث هي الدول الضعيفة جداً في الصناعة والتصنيع.

ويقال أن الإنتاج الصناعي يحقق استقراراً أكثر من الإنتاج الزراعي خاضع لمجموعة من الظروف التي لا يمكن التحكم فيها

1() محمود أحمد الشافعي ، 1989م، اقتصاد وتخطيط الصناعة، مطبعة خالد بن الوليد، دمشق ، ص (2).

2() محمود شاكر ، 1988م، اقتصاديات العالم الإسلامي، الطبعة السادسة، بيروت ، ص (257).

3() محمد احمد الشافعي ، مرجع سابق ، ص (1).

4() سمير التنير وآخرون، 1978م، تنظيم المشروع الصناعي ، الطبعة الأولى ، معهد الأحما العربي، بيروت، ص (7).

لهذا فإن أثر الصناعة فـي الإنتـاج يسـاعد فـي تحقيـق نـوع مـن الاستقرار في الدخل الوطني. [1]

فروع الصناعة:-

الصـناعات الإسـتخراجيه هـي تشـمل الصـناعات الخاصـة باسـتخراج المـواد مـن بـاطن الأرض ومـن ثـم سـطحها وتشـمل عمليات الكشف عن المواد واستخراجها وتركيزها لفصـل المـواد الغريبة عنها مثل اكتشـاف واسـتخراج الحديـد والفحـم والبـترول ويحتـاج هـذا النـوع مـن الصـناعات لخـبرات خاصـة فـي مجـال اكتشاف المواد وتجهيز المناجم. [2]

أما الصناعات التحويلية فتشمل الصناعات الخاصـة بتحويـل الخامات بكافة أنواعها مواد كانت أو خامات زراعية أو مستخرجة من باطن الأرض أو من سطحها إلى صورة أخرى جعلهـا صـالحة للاستخدام في صناعات أخـرى تحولهـا إلـى منتجـات للاسـتخدام المباشر.

وتبرز أهمية هذه الصناعة فـي تأثيرهـا الفعـال علـى العديـد من الصناعات الأمامية مثل الصناعات المعدنية والإنشائية وعلـى الصناعات الخلفية كالتعدين والكهربـاء والغـاز الطـبيعي بالإضـافة إلى امتداد تلك المؤشرات إلى قطاعات اقتصـادية هامـة كالنقـل والمواصلات والمرافق العامة والخدمات ممـا يـؤدي إلـى تشـابك اقتصادي واسع النطاق. [3]

وتشمل الصناعات التحويلية صناعات كثيرة يمكن تقسـميها إلى مجموعات مختلفـة تشـترك فـي العمليـات الصـناعية أو فـي الغرض من الإنتاج وفيما يلي أهم المجموعات الـتي تقسـم إليهـا الصناعات التحويلية.

1/ الصناعات المعدنية:

وهي الصناعات الخاصة باسـتخلاص مـن خاماتهـا وإعـدادها في صورة أشكال خاصة أو مقاطع قياسية صالحة للاستخدام في الصـناعات الأخـرى وذلـك عـن طريـق اسـتخلاص الخامـات والشوائب العالقة بها وفصلها من مركباتها الكيميائية الـتي توجـد عليها في الطبيعة ويدخل في نطاق هذه الصناعة تحويل المعادن إلـى سـبيكة وذلـك بإضـافة بعـض العناصـر الأخـرى الـتي تحقـق صـفات ميكانيكيـة وفيزيائيـة معينـة، ويتـم هـذا غالبـاً بعمليـات التسخين والصهر والاختزال باستخدام أفران خاصة مثل صناعات

1() مطانيوس حبيب ، 1993م، التنمية الاقتصادية ، منشورات جامعة دمشق ، دمشق ، ص (229).

2() محمد نصر الدين دمير، 1988م، تكنولوجيـا هندسـة الإنتـاج ، الجـزء الثـاني ، دار الراتـب الجامعيـة (بيروت، ص 270).

3() ممدوح علي هبره ، 1984م، صناعة الحديد والصلب ، مجلة التعاون الصناعي في الخليـج، العـدد (15)، السنة الرابعة، ص (78

الحديد والصلب والنحاس والألمونيوم ثم قلب هـذه المعـادن فـي قوالب ذات أشكال تتفق مع المنتج النهائي وتسمى هـذه العمليـة بالسباكة. [1]

2/ الصناعات الهندسية:-

وهـي صـناعات تعتمـد علـى منتجـات الصـناعات المعدنيـة وتشمل الآتي:-

أ) صناعة الآلات والمعدات.

ب) صناعة الملحقات الهندسية للمصانع.

ت) صناعة قطع الغيار.

وتعرف الصـناعة الهندسـية بأنهـا الصـناعات الـتي تتـولى تحويـل منتجات الصناعات المعدنية إلى سلع صالحة للاستخدام المباشر. [2]

3/ الصناعات الكيميائية:-

وهي الصـناعات الـتي تختـص بتحويـل الخامـات إلـى مـواد جديـدة بإتبـاع عمليـات فيزيائيـة وكيميائيـة وهـي مثـل صـناعات البتروكيماويات والوقود. [3]

والصناعات الكيميائية تشمل الصناعات التالية:-

1) البتروكيمياويــات مثــل أنــواع الوقــود المختلفــة وزيــوت المحركات.
2) صناعة الأحماض والقلويات.
3) صناعة الأسمدة.
4) صناعة الزجاج.
5) صناعة الأصباغ.
6) صناعة المفرقعات... الخ. [4]

4/ صناعة الغزل والنسيج:-

هي الصناعات التي تتعلق بإعداد المنسـوجات وهـي يمكـن أن تكـون أقمشـة أو حبـال أو غيرهـا وتسـتخدم هـذه الصـناعات الألياف الطبيعية والصناعية كمادة أولية. [5]

وتتكون صناعة الغزل والنسـيج مـن ثلاث صـناعات رئيسـية وهي:-

1) صناعة النسيج.
2) صناعة الغزل.

1() محمد نصر الدين دمير – مرجع سابق – ص (271).

2() عبده محمد الحمصي، 1992م، اقتصاد وتخطيط الصناعة منشورات ، جامعة (دمشق) دمشق ص (18)

3() منصور فهمي، 1978م، إدارة الإنتاج وتنظيم المصانع، دار المعارف ، القاهرة ص (63).

4() عزيز أحمد أمين، 1983م، أسس الكيمياء في الصناعة، جامعة البصرة ، البصرة ، ص (25).

5() منصور فهمي، مرجع سابق ، ص (63).

3) الصباغة والتجهيز.[6]

5/ الصناعات الغذائية:-

هي الصناعات التي تتعلق بتصنيع وحفـظ وتعبئـة المنتجـات الزراعيـة والحيوانيـة لصـناعة الأغذيـة المحفوظـة والمشـروبات والحلويات.[2]

6/ الصناعات الدوائية:-

وهي الصناعات التي تتعلق بصناعة الدواء ومـواد التجميـل، هذا النوع من الصناعة يحتاج لخـبرة خاصـة فـي المجـال العلمـي والفني وأيضاً لمعدات خاصة واتباع أسلوب رقابة على المنتجـات ذو كفاءة عالية.[3]

التجربـة المصـرية فـي مشـروعات معالجـة النفايـات العضوية:

1/ الأسمدة العضوية من النفايات البلدية:-

فيما يلي وصف لنظام المعالجة بطريقة الكمر الهوائي:

1) يتم وزن الشاحنات لتسجيل الكمية الواردة يومياً، كمـا يتـم وزن شـاحنات السـماد وشـاحنات المفـروزات، ويتـم وزن المرفوضات التي تذهب إلى المدفن الصحي.
2) يتم القاء النفايات في منطقة الاستقبال حيـث يتـم اسـتبعاد القطع الكبيرة من أجهزة منزلية وإطارات سيارات وغصون أشجار.
3) يتـم نقـل النفايـات إلـى سـورة التغذيـة الصـاعدة بواسـطة اللودر المحورية حيث تتـم عمليـة الفـرز المبـدئي للنفايـات وتفتيح الأكياس.
4) يتم تمزيق أكياس القمامة المغلقـة بواسـطة ماكينـة تفتيـح الأكياس المركبة على السير الصاعد.
5) يتم نقـل المخلفـات فـي منخـل ابتـدائي دوار ثـابت لفصـل المـادة العضـوية ويتـم تجميعهـا علـى سـير تجميـع المـادة العضوية.
6) تنقـل المخلفـات مـن المنخـل الابتـدائي إلـى سـبور الفـرز اليـدوي حيـث توجـد علـى كـل سـبر (6) محطـات لالتقـاط المسترجعات لكل محطـة فتحـتين علـى كـل جـانب لوضـع المسترجعات بها.
7) يتم التقاط المواد الحديدية آلياً بواسـطة لاقـط مغناطيسـي مثبت فوق نهاية سير الفرز.

6() (محسن حرفش السيد، 1988م، التخطيط الصناعي ، جامعة البصرة، البصرة ، ص 70).
2() (محمد نصر الدين دمير ، مرجع سابق ، ص 273).
3() (منصور فهمي ، مرجع سابق ، ص 63).

8) يتم نقل المخلفات المتبقية من سير لفرز المنخل الدوار الثانوي، لفصل المرفوضات عن المادة العضوية.
9) يتم تجميع المادة العضوية من المناخل عن طريق سير تجميع المادة العضوية.
10) يتم إعادة فرز الزجاج والبلاستيك يدوياً من المادة العضوية بعد فصلها من محطتين على سير تجميع المادة العضوية ثم تنقل المادة العضوية إلى سير التوزيع ثم إلى منطقة المصفوفات.
11) يتم إعادة فرز المفروزات المتبقية في المرفوضات يدوياً من (4) محطات على سير تجميع المرفوضات من المناخل الدواره.
12) تنقل المرفوضات التي تم فصلها من خلال المناخل إلى المكبس المتواصل لتخرج في صورة بالات.
13) تنقل المواد العضوية إلى منطقة المصفوفات حيث يتم وضعها على هيئة مصفوفات.
14) فروع الأشجار ونواتج التشجير تجمع في منطقة خاصة حيث يتم تكسيرها وتقطيعها بواسطة ماكينة التقطيع ثم تنقل لمصفوفات السماد حيث يتم خلطها بالمخلفات الحيوانية إن وجدت أو مصفوفات المواد العضوية.
15) يتم ترطيب النفايات بإضافة المياه للاحتفاظ بنسبة رطوبة مناسبة للتفاعل البكتيري الهوائي مما يؤدي إلى سرعة إتمام عمليات التخمر والانضاج.
16) يتم تقليب النفايات بواسطة ماكينة التقليب.
17) يتم نخل السماد بعد ذلك في وحدة النخل النهائي حث يتم فصل السماد الناعم بواسطة منخل دوار بحيث تكون حجم الحبيبات مناسبة للاستخدام.
18) لزيادة جودة السماد العضوي الناتج من النفايات الصلبة، يتم تمديد السماد المنخول على وحدات فصل الزجاج وهي وحدات فريدة من (Destoner) والحصى والشوائب نوعها في مصر والشرق الأوسط.
19) يتم تعبئة السماد في أجوله زنه (30 أو 50) كليو بواسطة ماكينة التعبئة.

2/ الأسمدة العضوية من النفايات الزراعية:-

طريقة تصنيع الأسمدة العضوية من النفايات الزراعية في منظومة الكمر الهوائي لا تختلف عن استخدام النفايات البلدية كمادة عضوية إلا في عملية التجهيز فقط وتتحدد في:

1) فرم النفايات الزراعية إلى قطر لا يزيد عن 5 سم.
2) نخلط المخلفات النباتية المفرومة لنسب محددة من مصادر النفايات الحيوانية.

تتم خطوات الكمر الهوائي كما سبق في حالة النفايات البلدية من حيث:-

1) بناء خليط النفايات النباتية والحيوانية في مصفوفات، ثم متابعة الترطيب والتقليب مثلما هو متبع مع إعادة العضوية للنفايات البلدية.
2) بعد اكتمال النضج (حوالي 90 يوماً) يتم نخل السماد الناتج (على منخل بقطر (15 مم).
3) تتم التعبئة للسماد المنخول ويصبح جاهزاً للبيع والاستهلاك.

أهمية الأسمدة العضوية من المنتجات الهامة والضرورية في استصلاح الأرض الجديدة، وتحسين خواص الأراضي القديمة ومن ثم فإنها ينظر إليها على إنها من محسنات التربة العضوية، ومن أهم فوائد الأسمدة العضوية للتربة والنبات ما يمكن إيجازة فيما يلي:

1) تحسين الأراضي الجديدة وتكوين تجمعات أرضية لحبيباتها المفككة.
2) تفكيك الأراضي الثقيلة وتحسين خصائص الصرف بها.
3) احتفاظ الأراضي الرملية بالمياه لفترات أطول.
4) الحد من فقد الأسمدة المضافة للتربة مما يزيد من استفادة النباتات بالعناصر السمادية وتقليل تلوث مصادر المياه الجوفية.
5) تزيد من المحتوى الميكروبي في التربة كما تساهم في مقاومة بعض أمراض الجذور.

3/ الأعلاف غير التقليدية:-

فيا يلي وصف للعمليات التي تتم على قش الأرز لتحويله إلى علف حيواني في المراحل التالية:-

1) طحن قش الأرز من (5-7 سم).
2) يتم تغذية القش داخل الخلاط باستخدام الكباشن.
3) يتم تجهيز وخلط للمحسنات والانزيمات وإضافتها داخل الميكسر باستخدام طلمبة رفع.
4) يتم التأكد من نسبة الرطوبة قد وصلت إلى 50%.
5) يتم تفريغ الميكسر إلى القادوس الأمامي للماكينة (200 MP) الذي يقوم بعملية توزيع التغذية إلى المكبس.
6) تتم عملية الكبس داخل المكبس الذي لا يسمح بوجود أي هادر أثناء عملية الكبس وكذلك تفريغ البالة من الهواء.

7) بعد تمام كبس البالة يفتح الباب وتنقل البالة إلى منطقة التغليف حيث يتم عزلها نهائياً عن الهواء لضمان تمام عملية السيلجة.
8) بعد التغليف يتم نقل البالات إلى منطقة التخزين وتحفظ لمدة شهر من تاريخ الإنتاج.

وإيماناً من الشركة المصرية لتدوير المخلفات الصلبة (ايكارو) برسالة التدوير والاستفادة من المواد الطبيعية وتحديد التقنيات الملائمة من الناحية الاقتصادية والبيئية ذات الجدوى الاقتصادية، فقد استحدثت الشركة تكنولوجيا إضافة مخلفات صناعات التعليب ومخلفات الخضر والفاكهة إلى خطوط إنتاج الأعلاف نظراً لما تحتويه من قيمة عالية من الدهون والكربهيدرات والألياف والبروتين مما يؤدي إلى تحسين جودة المنتج.

4/ بدائل الوقود في مصانع الأسمنت:-

فيما يلي وصف للعمليات التي تتم على قش الأرز لتحويله إلى بدائل للوقود في المراحل التالية:-

1) طحن قش الأرز (من 5 – 7 سم).
2) يتم تغذية القش بالقادوس الأمامي للماكينة (2000 MP) الذي يقوم بعملية التغذية إلى المكبس.
3) تتم عملية المكبس الذي لا يسمح بوجود أي هادر أثناء عملية الكبس وكذلك تفريغ البالة من الهواء.

5/ الأخشاب الصناعية:-

فيما يلي وصف للعمليات التي تتم على النفايات الزراعية لتحويلها إلى أخشاب صناعية في المراحل التالية:-

1) تنقل أحطاب القطن ومخلفات تقليم الأشجار والتي يتم فرمها بالماكينات المتخصصة.
2) تفرد المخلفات على ألواح من الصلب حجمها حجم الألواح المطلوب تصنيعها، ثم تمر على مكبس حراري تحت حرارة وضغط لكي يتم كبسها ثم تجفيفها.
3) تتم عملية تسوية للحروق ثم يتم صنفرة على السطح ليصبح جاهزاً للبيع.

6/ مصبعات الوقود الحيوي:-

فيما يلي مراحل إنتاج مصبعات وقود من قش الأرز:-

1) ينقل قش الأرز إلى وحدة التحويل حيث يتم عملية التقطيع والطحن.
2) يتم تجفيف المنتج عن طريق مجفف استعداداً لانتقاله إلى مرحلة التكوير.

3) يتم تكوير قش الأرز عن طريق ماكينة التكوير لتحويلها إلى مصبعات وقود (Pellelister).
4) يتم وضع المنتج (مصبعات الوقود) في مبرد لتقليل درجة الحرارة.
5) يتم تعبئة المنتج في شكائر عن طريق ماكينة ، ليصبح المنتج جاهزاً للبيع.

يوجد ثلاث نظم شائعة محلياً وعالمياً لإدارة مشروعات المعالجة والتخلص من النفايات البلدية الصلبة وبياتها كالتالي:-

1/ نظام BOT عقد استثمار:-

تتولى الشركات المتخصصة في مجال تقديم خدمات المعالجة والتخلص من النفايات البلدية الصلبة الاستثمار في إنشاء مصانع المعالجة والمدافن الصحية للتخلص من المرفوضات بمعرفتها وتشغيل هذه المرافق (المصنع والمرفن) عادة (15 عاماً) مقابل قيمة تمثل رسوم المعالجة والتخلص من النفايات البلدية الصلبة.

2/ نظام PPP عقد مشاركة:-

تتولى الدولة إنشاء مصانع المعالجة بينما تتولى الشركات المتخصصة في مجال تقديم خدمات المعالجة والتخلص من النفايات البلدية الصلبة الاستثمار في إنشاء المرافق الصحية للتخلص من المرفوضات بمعرفتها وتشغيل هذه المرافق (المصنع والمدفن) عادة (15 عاماً) مقابل قيمة تمثل رسوم المعالجة والتخلص من النفايات البلدية الصلبة.

3/ نظام (O & M) عقد تشغيل وصيانة:-

تتولى الدولة الاستثمار في إنشاء مصانع المعالجة والمرافق الصحية للتخلص من المرفوضات بمعرفتها على أن تعاقد الدولة مع شركات قطاع خاص متخصصة في تشغيل وصيانة مصانع المعالجة والمدافن الصحية. بعقود لا تتجاوز 3-5 سنوات. [1]

1() د/ هشام شريف، التجربة المصرية في مشروعات المعالجة والتخلص من النفايات العضوية،العضو المنتدب، مجموعة الأنشطة الهندسية (إنتاج) ، الشركة المصرية لتدوير المخلفات الصلبة (ايكارو) مصر (أبريل 2011م).

المبحث الرابع

تحليل الاستبانه

تـم إختيـار عينـه مـن(56) مـن المعنييـن بالنظـام وتـم تصـميم إستبيان وتحليل النتاتج بواسطة برنامج الحـزم الاحصـائيه للعلـوم الاجتماعيه SPSS وخلصنا الى النتائج الاتيه:-

جدول رقم **(2)** أفراد عينة الدراسة حسب النوع

البيان	التكرار	النسبة
ذكر	**33**	**58,9**
أنثى	**23**	**41,1**
المجموع	**56**	**100.0**

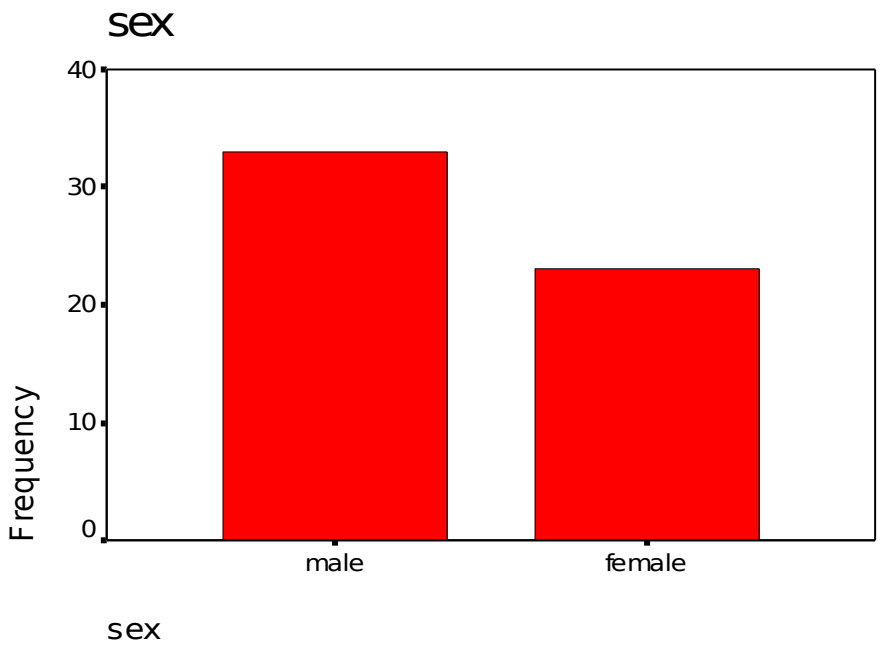

من الجدول (2) نلاحظ أن استجابات المبحوثين حول النوع ذهبت نسبة (58.9%) مـن الـذكور ،بينمـا ذهبـت نسـبة (41.1%) مـن الإناث أي أن كفة الذكور أعلى من الإناث.

جدول **(3)** أفراد عينة الدراسة حسب العمر

البيان	التكرار	النسبة

45-18	**44**	**78,6%**
60-46	**9**	**16,1%**
أكثر من 60	**3**	**5,4%**
المجموع	**56**	**100.0**

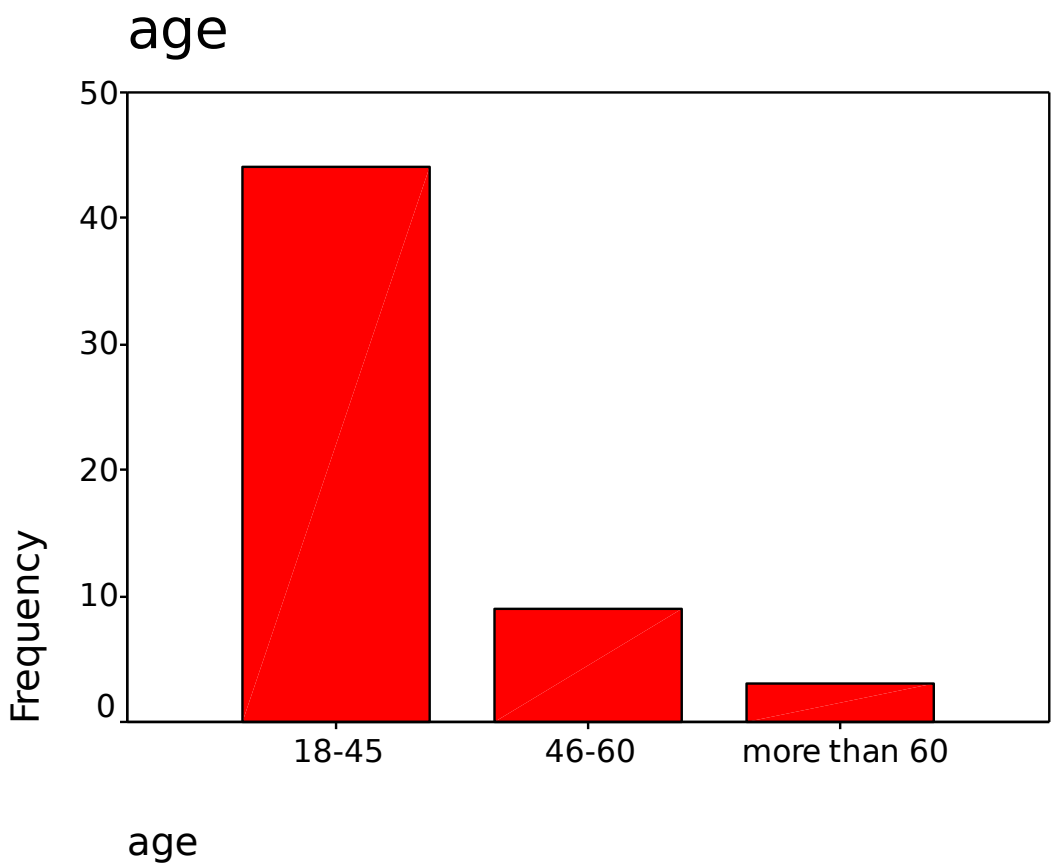

مـن الجـدول (3) نلاحـظ أن اسـتجابات المبحـوثين حـول العمـر ذهبت نسبة (78.6%) من (18-45) ,بينما ذهبت نسـبة (5.4%) أكثر مـن 60 ,وذلـك يعنـى ان نسـبة الاعمـار مـن (18-45) هـي الأعلى.

جدول رقم **(4)** أفراد عينة الدراسة حسب الحالة الاجتماعية

البيـان	التكرار	النسبة
متزوج	**33**	**58,9%**

عازب	**22**	**39,3%**
أخرى	**1**	**1,8%**
المجموع	**56**	**100.0**

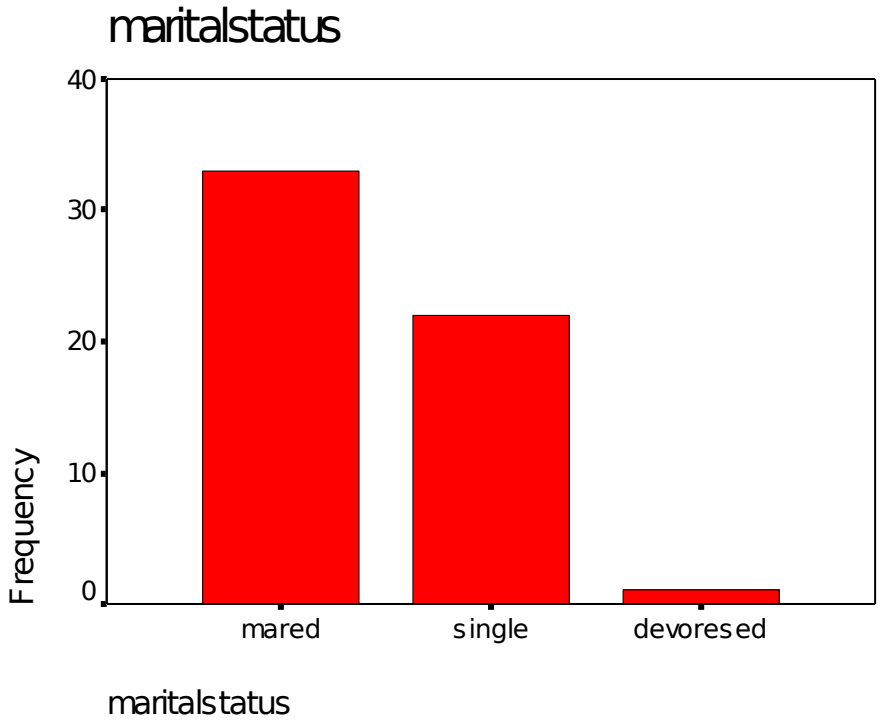

من الجدول (4) نلاحظ إن استجابات المبحوثين حول الحالة الاجتماعية ذهبت نسبة (58.9%) من المزوجين ونسبة (39.3%) غير المزوجين.

جدول رقم **(5)** أفراد عينة الدراسة حسب المهنة

البيان	التكرار	النسبة
موظف	**49**	**87,5%**
عامل	**4**	**7.7%**
أعمال أخرى	**3**	**5.4%**

المجموع	**56**	**100%**

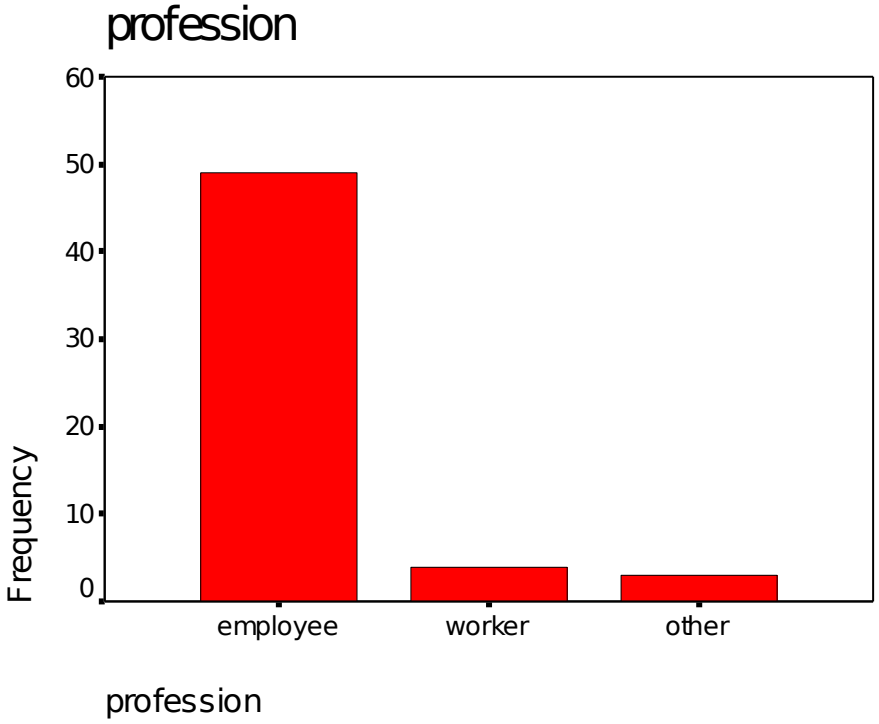

مـن الجـدول (5) نلاحـظ ان اسـتجابات المبحـوثين حـول المهنـه ذهبت نسبه (87.5%) من الموظفين ,بينما ذهبت نسبه (5.4%) من الاعمال الاخرى ,اى ان كفه الموظفين هى الاعلى.

جدول رقم **(6)** أفراد عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

البيان	التكرار	النسبة
ثانوي	**7**	**1.5%**
جامعي	**31**	**55.4%**
فوق الجامعية	**18**	**32.1%**
المجموع	**56**	**100.0**

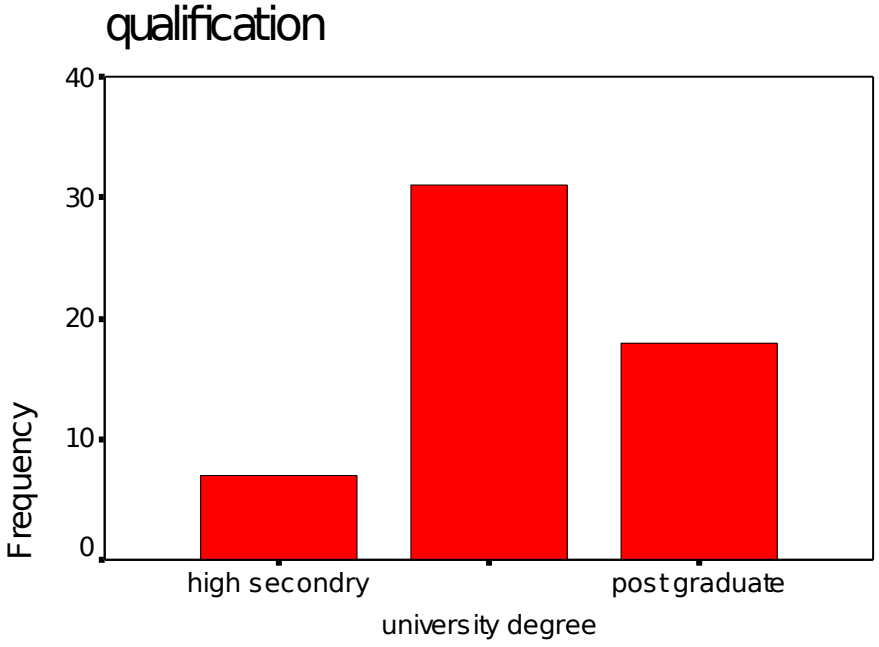

qualification

من الجدول (6) نلاحـظ إن اسـتجابات المبحـوثين حـول المؤهـل العلمي ذهبت نسبة (55.4%) من الجامعيين , بينما ذهبت نسـبة (12.5) من الثانويين اى إن كفة الجامعيين أعلى.

جدول رقم (7)

أراء العينة حول أثر نظام البنت فى التنميه الاقتصاديه فى السودان

البيـــان	التكرار	النسبة
إيجابي	**34**	**60.7%**
إيجابي لحد ما	**18**	**32.1%**
سلبي	**4**	**7.1%**
المجموع	**56**	**100.0%**

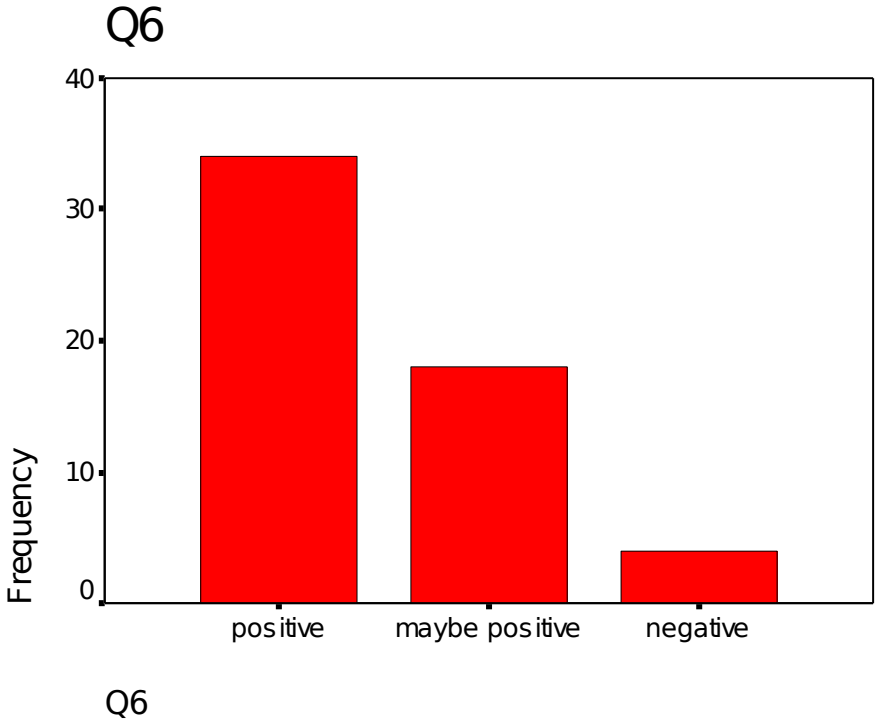

فى التنميه (BOT) من الجدول (7) نلاحظ ان استجابات المبحوثين حول أثر نظام BOT الاقتصاديه , ذهبت نسبة (60.7%) من يعتقدون ان لنظام أثر فى التنميه الاقتصاديه فى حين كانت نسبة (7.1%) من يعتقدون ان ليس لنظام أثر فى التنميه الاقتصاديه, اى ان BOT كفة من يعتقدون ان لنظام أثر فى التنميه هى الارجح.

(جدول 8)

أراء العينة حول أهميه نظام البوت فى التنميه الاقتصاديه فى السودان

البيان	التكرار	النسبة
نعم	**37**	**66.1%**
لا	**7**	**12.5%**
لحد ما	**12**	**21.4%**
المجموع	**56**	**100.0**

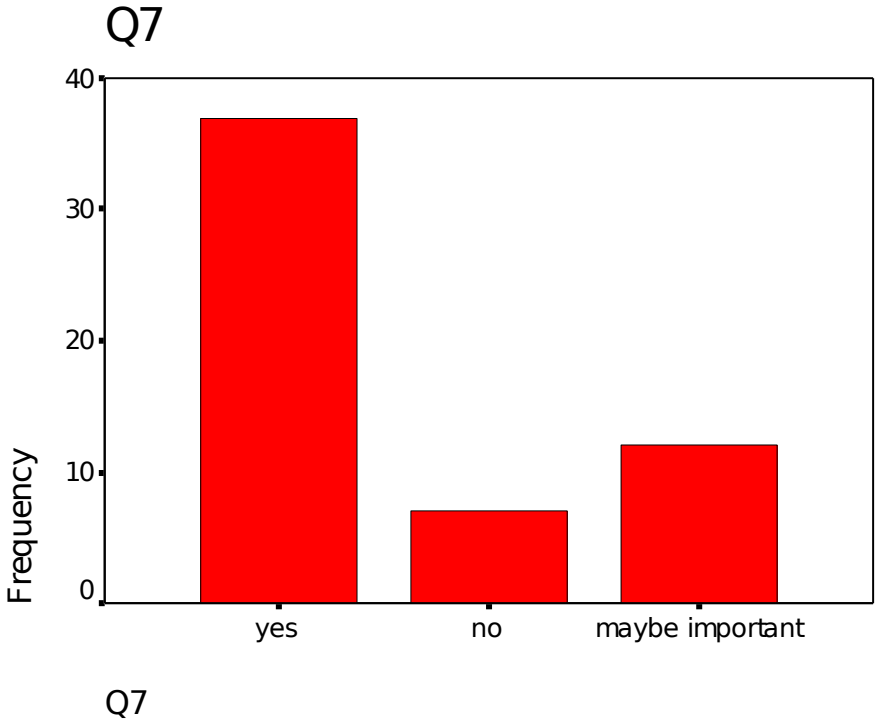

من الجدول (8) نلاحظ ان استجابات المبحوثين حول اهمية نظام (BOT) فى التنميه BOT الاقتصاديه , ذهبت نسبة (66.1%) من يعتقدون ان لنظام اهميه فى التنميه الاقتصاديه فى حين كانت نسبة (12.5%) من اهميه فى التنميه الاقتصاديه, اى BOT يعتقدون ان ليس لنظام أهميه فى التنميه هى BOT ان كفة من يعتقدون ان لنظام الارجح.

جدول رقم (9)

أراء العينة حول مساهمة نظام البوت فى دفع عجلة تنميه الخدمات

البيان	التكرار	النسبة
نعم	**41**	**73.2%**
لا	**4**	**7.1%**
لحد ما	**11**	**19.6%**
المجموع	**56**	**100.0%**

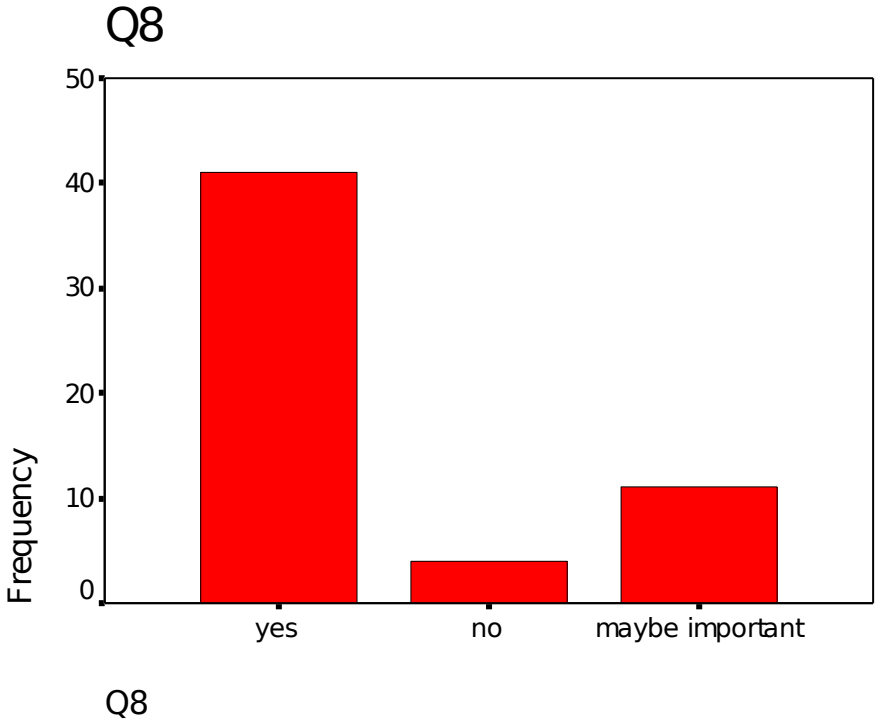

فى دفع (BOT) من الجدول (9) نلاحظ ان استجابات المبحوثين حول مساهمة نظام عجلة تنميه الخدمات , ذهبت نسبة (73.2%) من يعتقدون ان مساهه فى دفع تنمية الخدمات, فى حين كانت BOT لنظام مساهمه فى BOT نسبة (7.1%) من يعتقدون ان ليس لنظام دفع عجلة تنميه الخدمات, اى ان كفة من يعتقدون ان لنظام BOT مساهمه فى دفع عجلة تنميه الخدمات هى الارجح.

جدول (10)

أراء العينة حول فوائد نظام البوت فى تنميه الخدمات

البيان	التكرار	النسبة
أوافق	**33**	**58.9%**
لا أوافق	**9**	**16.1%**
محايد	**14**	**25.0%**
المجموع	**56**	**100.0%**

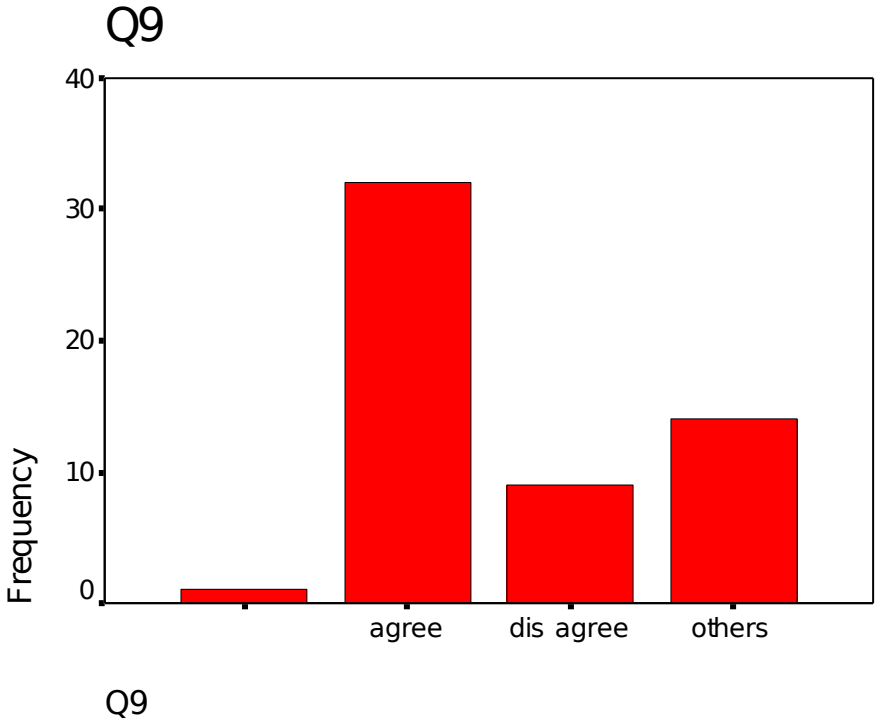

من الجدول (10) نلاحظ ان استجابات المبحوثين حول فوائد نظام (BOT) فى تنميه الخدمات , ذهبت نسبة (58.9%) من يعتقدون ان لنظام BOT فوائد فى تنمية الخدمات, فى حين كانت نسبة (16.1%) من يعتقدون بعدم وجود فوائد لنظام BOT فى تنميه الخدمات, اى ان كفة من يعتقدون ان لنظام BOT فوائد فى تنميه الخدمات هى الارجح.

جدول (11)

أراء العينة حول أثر نظام البوت فى ادخل التقنيه وتنميه وتدريب الكوادر المحليه

البيـان	التكرار	النسبة
أوافق	**29**	**51.8%**
لا أوافق	**14**	**25.0%**
محايد	**13**	**23.2%**
المجموع	**56**	**100.0%**

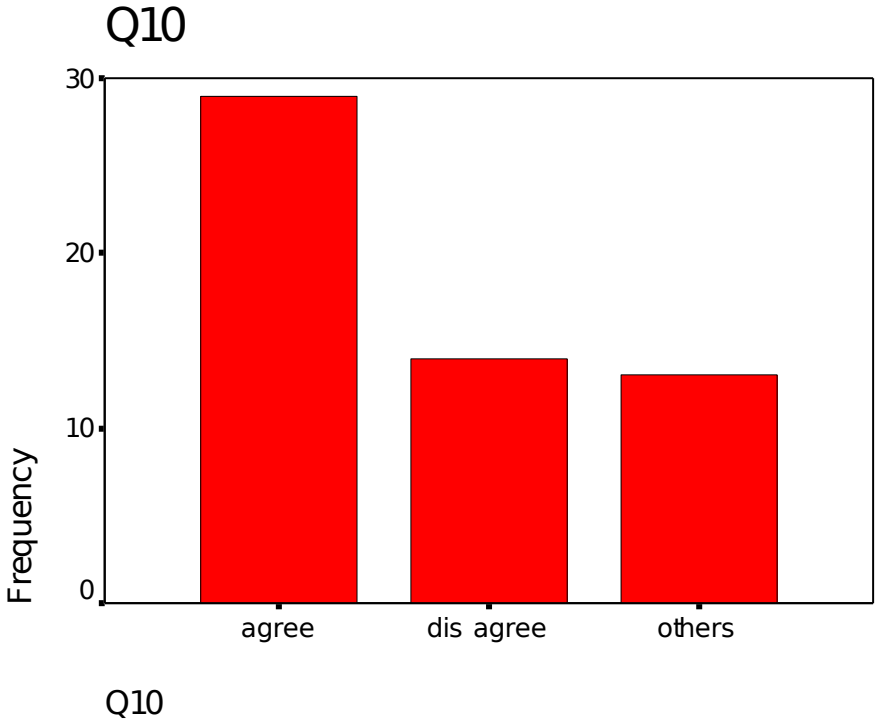

فى ادخال (BOT) من الجدول (11) نلاحظ ان استجابات المبحوثين حول أثر نظام التقنيه وتنميه وتدريب الكوادر المحليـه , ذهبـت نسـبة (51.8%) أثـر فـى ادخـال التقنيـه وتنميـه BOT مـن يعتقـدون ان لنظـام وتدريب الكوادر المحليه , فـى حيـن كـانت نسـبة (23.2%) مـن أثر لحدما فى ادخـال التقنيـه وتـدريب BOT يعتقدون ان لنظام أثـر BOT وتنميه الكوادر , اى ان كفة مـن يعتقـدون ان لنظـام فى ادخال التقنيه وتنميه وتدريب الكوادر هى الارجح.

جدول (12)

أراء العينة حول أثر نظام البوت فى المقدره على تعجيل تنميه المشاريع الخدميه

البيان	التكرار	النسبة
نعم	**25**	**44.6%**
لا	**13**	**23.2%**
لحد ما	**18**	**32.1%**
المجموع	**56**	**100.0%**

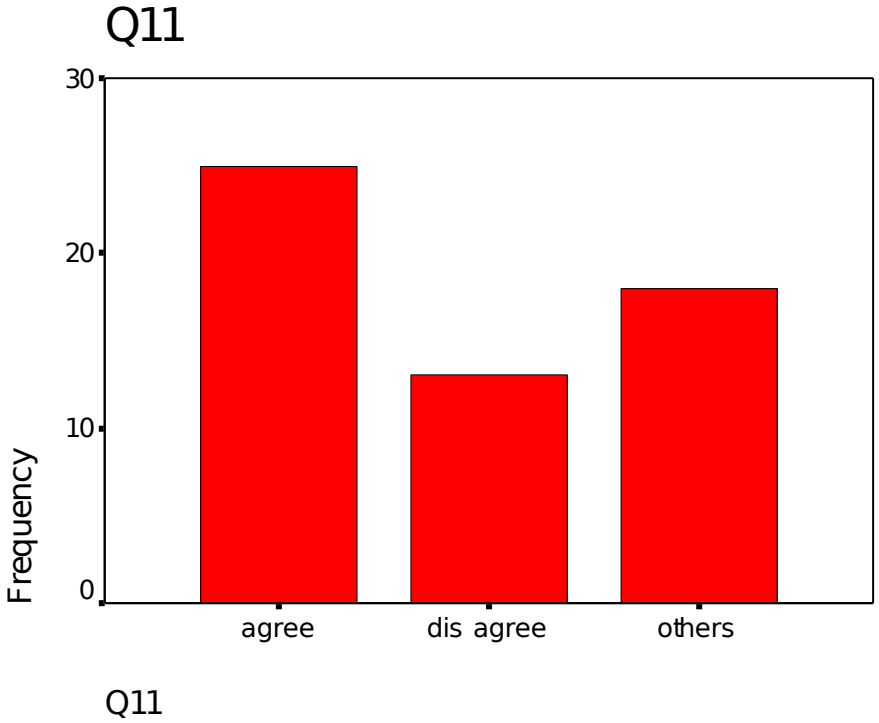

فى المقدره BOT من الجدول (12) نلاحظ ان استجابات المبحوثين حول أثر نظام على تعجيل تنميه المشاريع الخدميه ذهبت نسبة (44.6%) من أثر فى المقدره على تعجيل تنميه BOT يعتقدون ان لنظام المشاريع الخدميه ,فى حين ذهبت نسبه (23.3%) من يعتقدون فى تعجيل تنميه المشاريع الخميه ,اى ان كفه من BOT بعدم وجود أثر لنظام أثر فى تعجيل تنميه المشاريع الخميه هى الارجح BOT يعتقدون ان لنظام.

جدول (13)

أراء العينة حول أثر نظام البوت فى تطوير التنميه الزراعيه

البيان	التكرار	النسبة
نعم	**12**	**21.4%**
لا	**25**	**44.6%**
لحد ما	**18**	**32.1%**
لا توجد إجابة	**1**	**1.8%**
المجموع	**56**	**100.0%**

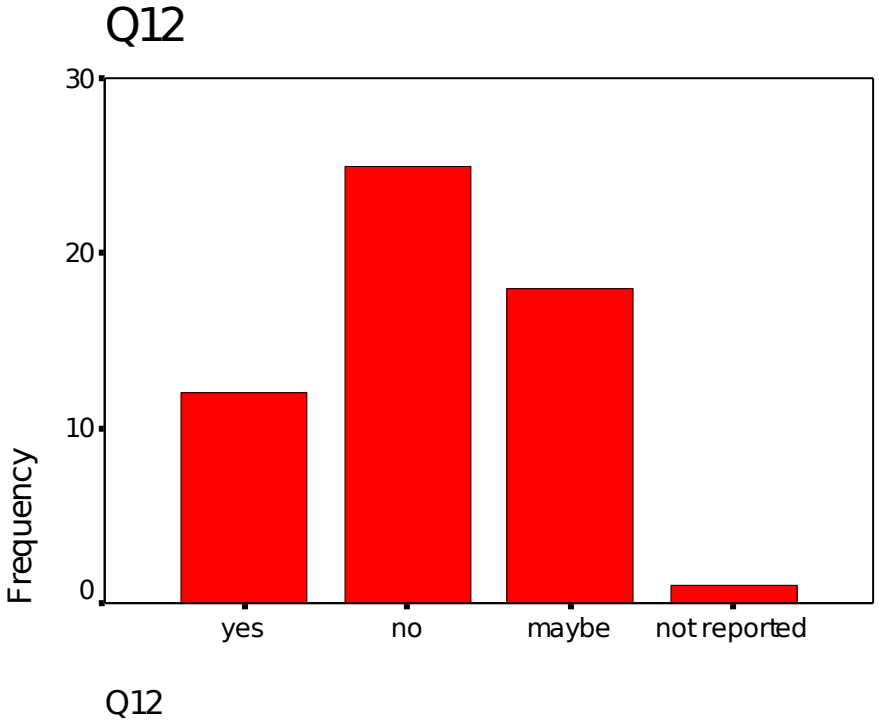

فى تطوير BOT من الجدول (13) نلاحظ ان استجابات المبحوثين حول أثر نظام الزراعه ذهبت نسبة (44.6%) من يعتقدون بعدم صلاحية النظام فى الزراعه ,فى حين ذهبت نسبة (21.4%) من يعتقدون بوجود أثر BOT لنظام فى الزراعه لى ان كفه من يعتقدون بعدم جدوى النظام فى الزراعه هى الارجح.

(جدول 14)

أراء العينة حول أثر نظام البوت فى تطوير التنميه الزراعيه الآليه

البيان	التكرار	النسبة
نعم	**14**	**25.0%**
لا	**23**	**41.1%**
لحد ما	**16**	**28.6%**
لا توجد إجابة	**3**	**5.4%**
المجموع	**56**	**100.0%**

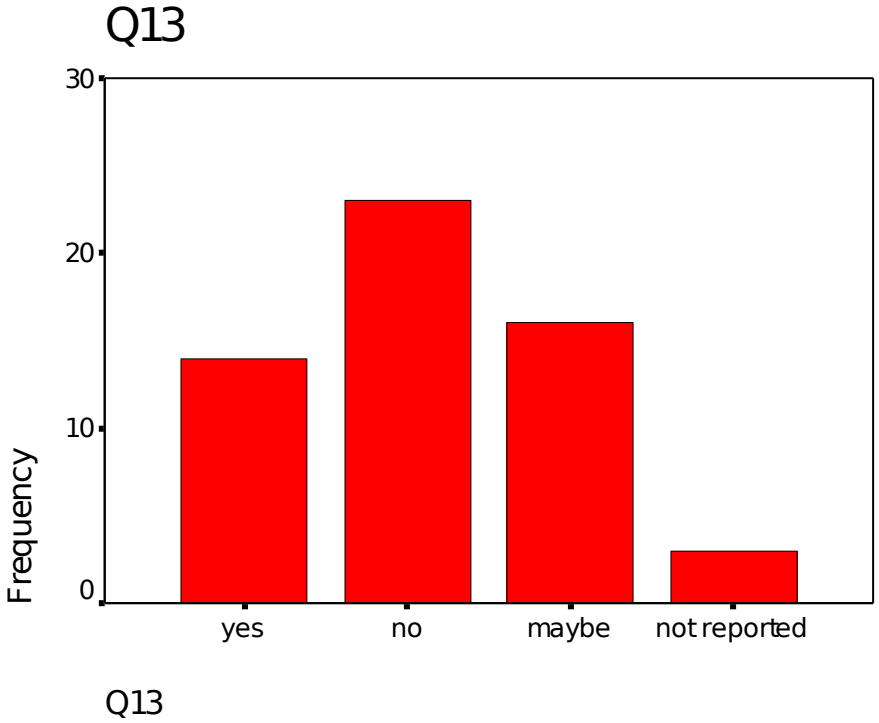

فى تطوير BOT من الجدول (14) نلاحظ ان استجابات المبحوثين حول أثر نظام التنميه الزراعه الاليه ذهبت نسبة (41.1%) مـن يعتقـدون بعـدم جدوى النظام فى تنميه الزراعـه الاليـه فـى حيـن ذهبـت نسـبة (أثر فـى تطـوير الزراعـه BOT 25.0%) من يعتقدون ان لنظام الاليه اى ان كفه من يعتقدون بعدم جـدوى النظـام فـى الزراعـه الاليه هى الارجح.

(جدول 15)

أراء العينة حول أثر نظام البوت فى تطوير زراعه الرى الدائم

البيان	التكرار	النسبة
نعم	**8**	**14.3%**
لا	**28**	**50.0%**
لحد ما	**18**	**32.1%**
لا توجد إجابة	**2**	**3.6%**
المجموع	**56**	**100.0%**

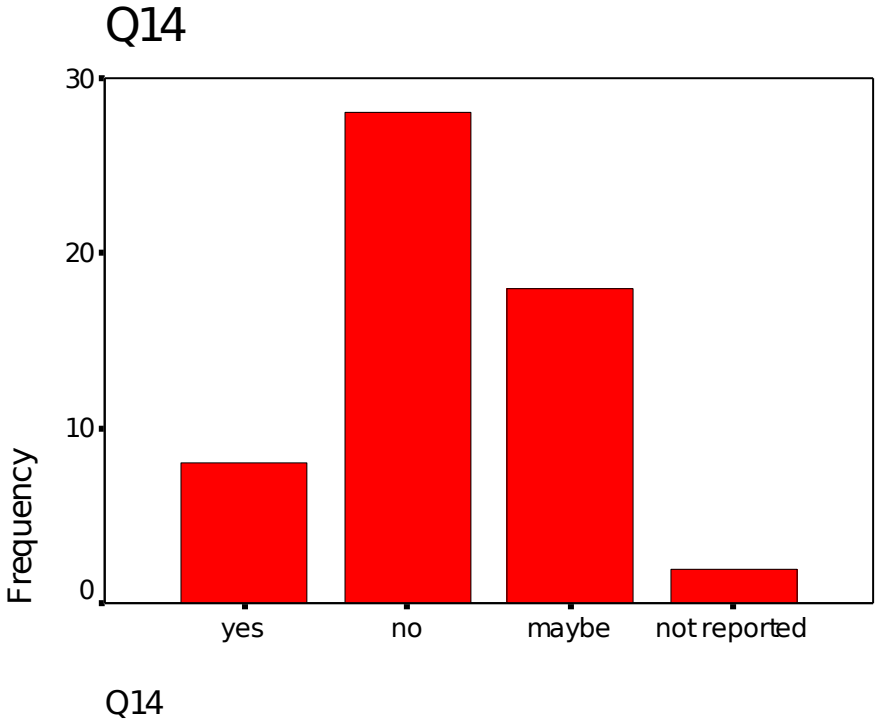

فى تطوير BOT من الجدول (15) نلاحظ ان استجابات المبحوثين حول أثر نظام زراعة الرى الدائم ذهبت نسبة (50.0%) من يعتقدون بعدم وجود أثر للنظام تطوير زراعة الرى الدائم ,فى حين ذهبت نسبة (14.3%) من يعتقدون ان للنظام أثر فى تطوير زراعه BOT الرى الدائم اى ان كفه من يعتقدون بعدم وجود أثر لنظام فى تطوير زراعة الرى الدائم هى الارجح.

(جدول 16)

أراء العينة حول أثر نظام البوت فى تطوير الزراعه المطريه التقليديه

البيان	التكرار	النسبة
نعم	**7**	**12.5%**
لا	**31**	**55.4%**
لحد ما	**16**	**28.6%**
لا توجد إجابة	**2**	**3.6%**
المجموع	**56**	**100.0%**

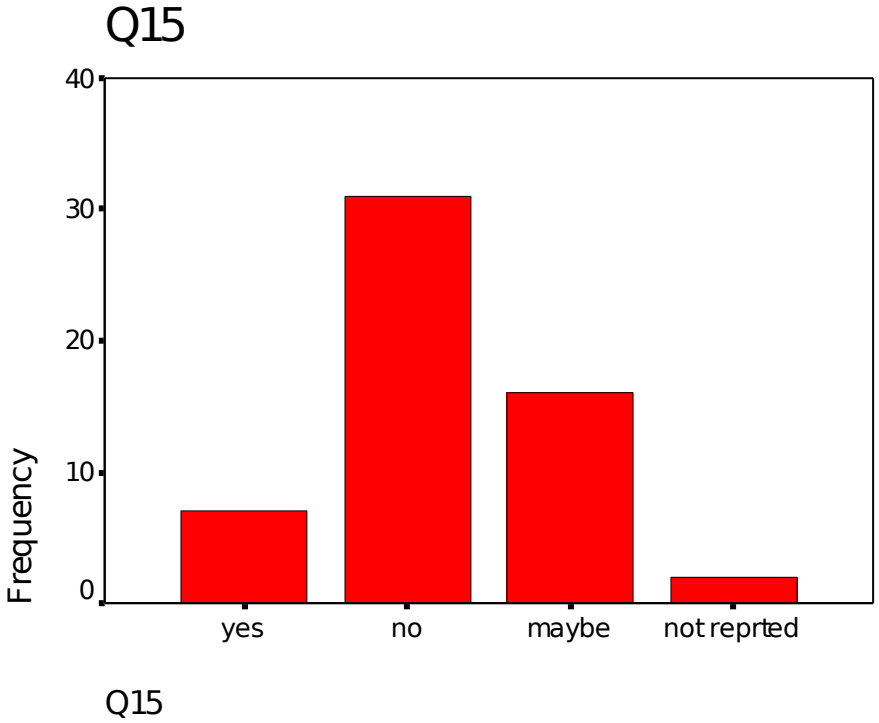

فى تطوير BOT من الجدول (16) نلاحظ ان استجابات المبحوثين حول أثر نظام الزراعه المطريه التقليديه ذهبت نسبة (55.4%) من يعتقدون بعدم جدوى النظام فى الزراعه المطريه التقليديه ,فى حين ذهبت نسبة (12.5%) من يعتقدون ان للنظام جدوى فى الزراعه المطريه التقليديه اى ان كفة من يعتقدون بعدم جدوى النظام فى الزراعه امطريه التقليديه هى الارجح.

(جدول (17

أراء العينة حول أثر نظام البوت فى تطوير التنميه الصناعيه

البيان	التكرار	النسبة
نعم	**21**	**37.5%**
لا	**17**	**30.4%**
لحد ما	**18**	**32.1%**
لا توجد إجابة	**3**	**5.4%**
المجموع	**56**	**100.0%**

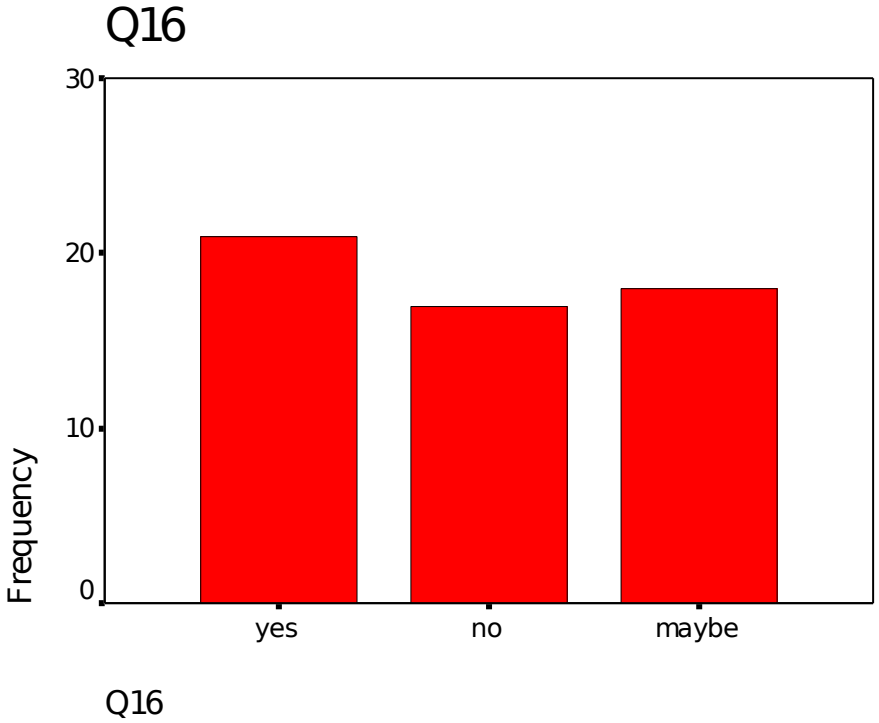

من الجدول (17) نلاحظ ان استجابات المبحوثين حول أثر نظام BOT فى التنميه الصناعيه ذهبت نسبة (37.5%) مـن يعتقـدون بوجود أثر لنظام BOT فـى تطـوير التنميـه الصـناعيه فـى حيـن ذهبت نسبة (30.4%) من يعتقدون بعدم وجود أثر للنظام فــى التنميـه الصـناعيه ,اى ان كفـة مـن يعتقـدون بوجـود أثـر لنظـام BOT فى تطوير التنميه الصناعيه هى الارجح.

جدول (18)

أراء العينة حول أثر نظام البوت فى تطوير الصناعه التحويليه

البيان	التكرار	النسبة
نعم	**16**	**28.6%**
لا	**22**	**39.3%**
لحد ما	**16**	**28.6%**
لا توجد إجابة	**2**	**3.6%**
المجموع	**56**	**100.0%**

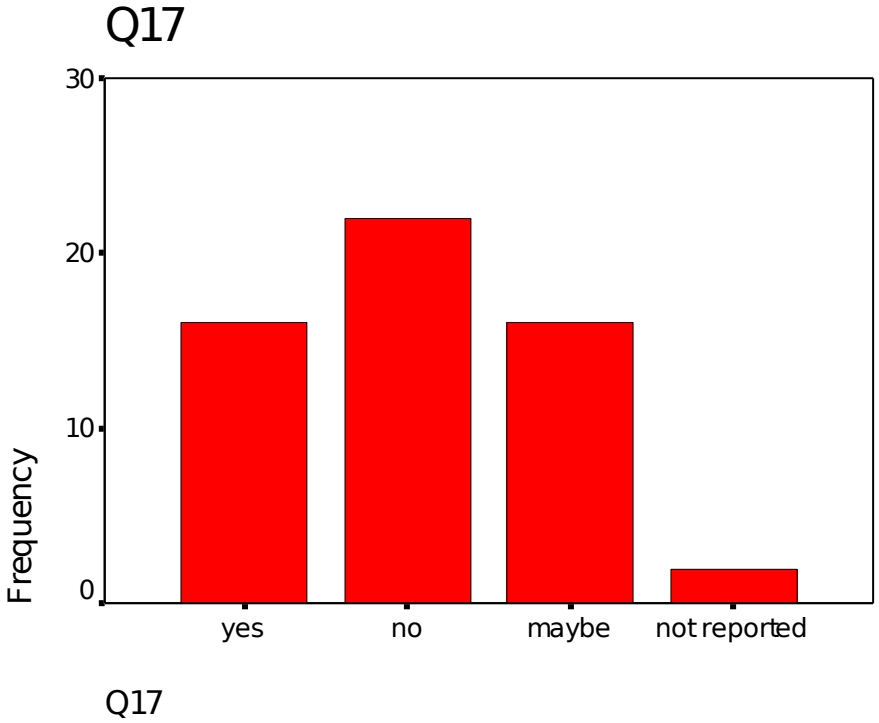

فى تطوير BOT من الجدول (18) نلاحظ ان استجابات المبحوثين حول أثر نظام الصناعه التحويليه ذهبت نسبة (39.3%) من يعتقدون بعدم وجود أثر للنظام فى تطوير الصناعه التحويليه فى حين ذهبت نسبة (28.6%) من يعتقدون وجود أثر للنظام فى تطوير الصناعه التحويليه ,اى ان كفة من يعتقدون بعدم وجود أثر لنظام BOT فى تطوير الصناعه التحويليه هى الارجح.

(جدول رقم (19

أراء العينة حول أثر نظام البوت فى تطوير الصناعه الثقيله

البيان	التكرار	النسبة
نعم	**15**	**26.8%**
لا	**24**	**42.9%**
لحد ما	**15**	**26.8%**
لا توجد إجابة	**2**	**3.6%**
المجموع	**56**	**100.0%**

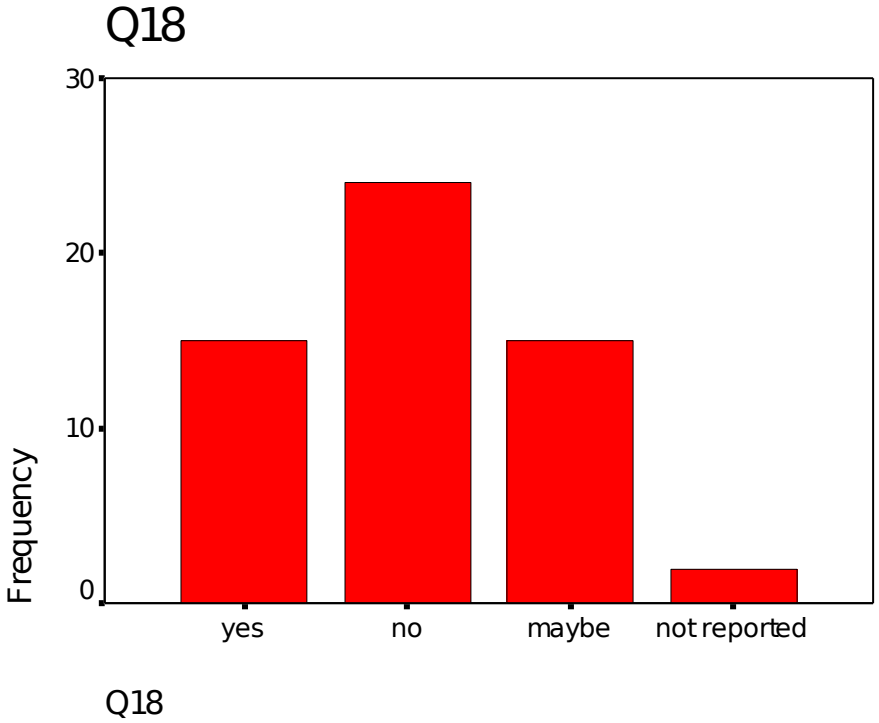

من الجدول (19) نلاحظ ان استجابات المبحوثين حول أثر نظام BOT فى تطوير الصناعه الثقيله ذهبت نسبة (42.9%) من يعتقدون عـدم تطـوير هذا النظام للصناعه الثقيله فى حين كـانت نسـبة (26.8%) مـن يعتقدون بصلاحية هذا النظام فى تطـوير الصـناعه الثقيلـه اى ان كفة من يعتقدون بعدم جدوى النظام هى الارجح.

(جدول رقم (20

أراء العينة حول أثر نظام البوت فى تطوير الصناعه الزراعيه

البيان	التكرار	النسبة
نعم	**10**	**17.9%**
لا	**27**	**48.2%**
لحد ما	**16**	**28.6%**
لا توجد إجابة	**3**	**5.4%**
المجموع	**56**	**100.0%**

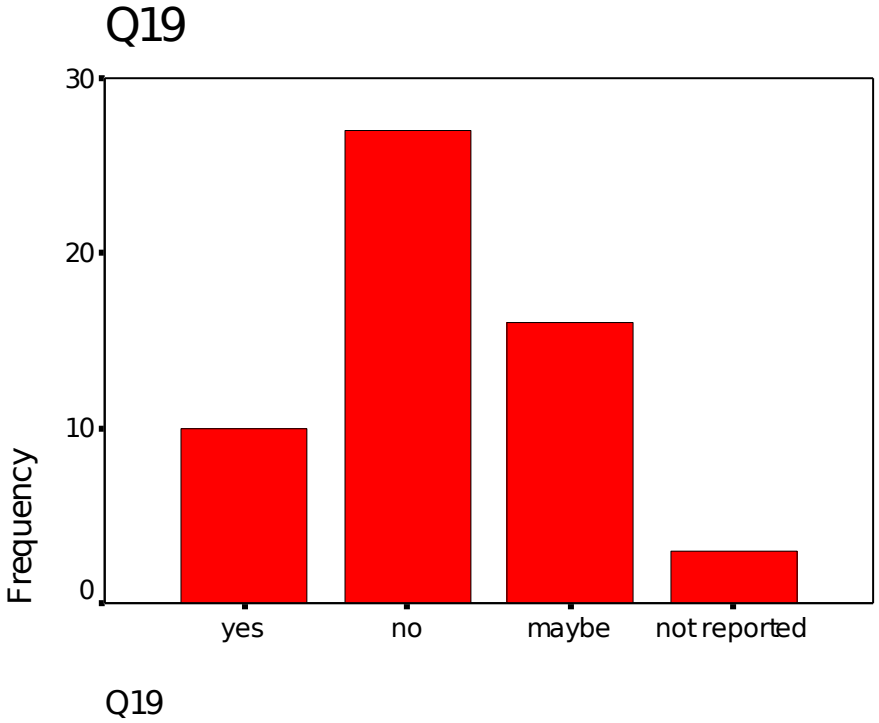

فى تطوير BOT من الجدوال (20) نلاحظ ان استجابات المبحوثين حول أثر نظام الصناعه الزراعيه ذهبت نسبة (48.2%) من يعتقدون بعدم صلاحية النظام فى تطوير الصناعه الزراعيه فى حين ذهبت نسبة (17.9%) من يعتقدون بصلاحية النظام فى تطوير الصناعه الزراعيه اى ان كفة من يعتقدون بعدم جدوى النظام فى الصناعه الزراعيه هى الارجح.

العلاقه بين متغيرى النوع وأثر نظام البوت فى التنميه الاقتصاديه

sex * Q6 Crosstabulation

Count

		Q6			
		positive	maybe positive	negative	Total
sex	male	19	13	1	33
	female	15	5	3	23
Total		34	18	4	56

Chi-Square Tests

	Value	df	Asymp. Sig. (2-sided)
Pearson Chi-Square	3.347[a]	2	.188
Likelihood Ratio	3.406	2	.182
N of Valid Cases	56		

a. 2 cells (33.3%) have expected count less than 5. The minimum expected count is 1.64.

فـى BOT عند تحليل العلاقـه بيـن متغيـرى النـوع وأثـر نظـام التنميه الاقتصاديه نلخص الى صياغه الفروض الاتيه:-

فرض العدم # لا يوجد إختلافات بين المتغيرين.

الفرض البديل = يوجد إختلافات بين المتغيرين.

ومن الجدول أعلاه SPSS بعد إستخراج النتائج بواسطه برنامج المحسوبه هـى (0.188) Pearson chi-square نجد أن قيمة وعند مقارنة هذه القيمه مع مستوى معنويه (0.05) نلخـص إلـى أن القيمـه المحسـوبه أكـبر مـن القيمـه الجـدوليه لـذلك فإننـا مـواجهين بقبـول فرضـية العـدم الـتى تشـير الـى عـدم وجـود إختلافـات بيـن المتغيريـن اى النـوع لا يـؤثر علـى اسـتجابات المبحوثين.

العلاقه بين متغيرى النوع اهميه نظام البوت فى التنميه الاقتصاديه

sex * Q7 Crosstabulation

Count

		Q7			
		yes	no	maybe important	Total
sex	male	24	3	6	33
	female	13	4	6	23
Total		37	7	12	56

Chi-Square Tests

	Value	df	Asymp. Sig. (2-sided)
Pearson Chi-Square	1.681[a]	2	.431
Likelihood Ratio	1.668	2	.434
N of Valid Cases	56		

a. 3 cells (50.0%) have expected count less than 5. The minimum expected count is 2.88.

فـى BOT عند تحليل العلاقه بين متغيـرى النـوع و أهميـة نظـام التنميه الاقتصاديه نلخص الى صياغه الفروض الاتيه:-
فرض العدم # لا يوجد إختلافات بين المتغيرين.
الفرض البديل = يوجد إختلافات بين المتغيرين.
نجـد أن قيمـة SPSS بعـد إسـتخراج النتائـج بواسـطه برنامـج Pearson chi-square المحسوبه هى (0.431) وعنـد مقارنـة هذه القيمه مـع مسـتوى معنـويه (0.05) نلخـص إلـى أن القيمـه المحسوبه أكبر من القيمه الجدوليه لـذلك فإننـا م واجهين بقبـول فرضية العدم التى تشير الى عدم وجود إختلافات بين المتغيريــن اى النوع لا يؤثر على استجابات المبحوثين.

العلاقه بين متغيرى النوع وأثر نظام البوت فى دفع عجلة تنميه الخدمات

sex * Q8 Crosstabulation

Count

		Q8			
		yes	no	maybe important	Total
sex	male	26	0	7	33
	female	15	4	4	23
Total		41	4	11	56

Chi-Square Tests

	Value	df	Asymp. Sig. (2-sided)
Pearson Chi-Square	6.181[a]	2	.045
Likelihood Ratio	7.566	2	.023
N of Valid Cases	56		

a. 3 cells (50.0%) have expected count less than 5. The minimum expected count is 1.64.

فـى دفـع BOT عند تحليل العلاقه بين متغيرى النوع و أثر نظام عجلة تنميه الخدمات نلخص الى صياغه الفروض الاتيه:-
فرض العدم # لا يوجد إختلافات بين المتغيرين.

الفرض البديل = يوجد إختلافات بين المتغيرين.
نجـد أن قيمـة SPSS بعـد إسـتخراج النتائـج بواسـطه برنامـج المحسوبه هى (0.45) وعند مقارنة هذه Pearson chi-square القيمــه مــع مســتوى معنــويه (0.05) نلخــص إلــى أن القيمــه المحسوبه أكبر من القيمه الجدوليه لـذلك فإننـا م واجهين بقبـول فرضية العدم التى تشير الى عدم وجود إختلافات بين المتغيريــن اى النوع لا يؤثر على استجابات المبحوثين.

العلاقه بين متغيرى النوع وفوائد نظام البوت فى تنميه الخدمات

sex * Q9 Crosstabulation

Count

		Q9			
		agree	dis agree	others	Total
sex	male	19	6	8	33
	female	14	3	6	23
Total		33	9	14	56

Chi-Square Tests

	Value	df	Asymp. Sig. (2-sided)
Pearson Chi-Square	.266[a]	2	.875
Likelihood Ratio	.271	2	.873
N of Valid Cases	56		

a. 1 cells (16.7%) have expected count less than 5. The minimum expected count is 3.70.

فـى BOT عند تحليل العلاقه بيـن متغيـرى النـوع و فوائـد نظـام تنميه الخدمات نلخص الى صياغه الفروض الاتيه:-
فرض العدم # لا يوجد إختلافات بين المتغيرين.
الفرض البديل = يوجد إختلافات بين المتغيرين.
نجـد أن قيمـة SPSS بعـد إسـتخراج النتائـج بواسـطه برنامـج المحسوبه هى (0.875) وعنـد مقارنـة Pearson chi-square هذه القيمه مـع مسـتوى معنـويه (0.05) نلخـص إلـى أن القيمـه

المحسوبه أكبر من القيمه الجدوليه لـذلك فإننـا م واجهين بقبـول فرضية العدم التى تشير الى عدم وجود إختلافات بين المتغيريــن اى النوع لا يؤثر على استجابات المبحوثين.

العلاقه بين متغيرى النوع وأثر نظام البوت فى ادخل التقنيه وتنميه وتدريب الكوادر المحليه

sex * Q10 Crosstabulation

Count

		Q10			
		agree	dis agree	others	Total
sex	male	16	10	7	33
	female	13	4	6	23
Total		29	14	13	56

Chi-Square Tests

	Value	df	Asymp. Sig. (2-sided)
Pearson Chi-Square	1.212[a]	2	.546
Likelihood Ratio	1.249	2	.535
N of Valid Cases	56		

a. 0 cells (.0%) have expected count less than 5. The minimum expected count is 5.34.

فى ادخال BOT عند تحليل العلاقه بين متغيرى النوع و أثر نظام التقنيــه وتنميــة وتــدريب الكــوادر المحليــه نلخــص الــى صــياغه الفروض الاتيه:-

فرض العدم # لا يوجد إختلافات بين المتغيرين.

الفرض البديل = يوجد إختلافات بين المتغيرين.

نجـد أن قيمـة SPSS بعـد إسـتخراج النتائـج بواسـطه برنامـج المحسوبه هى (0.546) وعنـد مقارنـة Pearson chi-square هذه القيمه مـع مسـتوى معنـويه (0.05) نلخـص إلـى أن القيمـه المحسوبه أكبر من القيمه الجدوليه لـذلك فإننـا م واجهين بقبـول فرضية العدم التى تشير الى عدم وجود إختلافات بين المتغيريــن اى النوع لا يؤثر على استجابات المبحوثين.

العلاقه بين متغيرى النوع أثر نظام البوت فى المقدره على تعجيل تنميه المشاريع الخدميه

sex * Q11 Crosstabulation

Count

		Q11			
		agree	dis agree	others	Total
sex	male	13	9	11	33
	female	12	4	7	23
Total		25	13	18	56

Chi-Square Tests

	Value	df	Asymp. Sig. (2-sided)
Pearson Chi-Square	1.101[a]	2	.577
Likelihood Ratio	1.115	2	.573
N of Valid Cases	56		

a. 0 cells (.0%) have expected count less than 5. The minimum expected count is 5.34.

عند تحليل العلاقه بين متغيرى النوع و أثر نظام BOT فى المقدره على تعجيل تنمية المشاريع الخدميه نلخص الى صياغه الفروض الاتيه:-

فرض العدم # لا يوجد إختلافات بين المتغيرين.

الفرض البديل = يوجد إختلافات بين المتغيرين.

نجد أن قيمة SPSS بعد إستخراج النتائج بواسطه برنامج Pearson chi-square المحسوبه هى (0.577) وعند مقارنة (0.05) نلخص إلى أن القيمه هذه القيمه مع مستوى معنويه المحسوبه أكبر من القيمه الجدوليه لذلك فإننا م واجهين بقبول فرضية العدم التى تشير الى عدم وجود إختلافات بين المتغيرين اى النوع لا يؤثر على استجابات المبحوثين.

sex * Q12 Crosstabulation

Count

		Q12				
		yes	no	maybe	not reported	Total
sex	male	6	18	8	1	33
	female	6	7	10	0	23
Total		12	25	18	1	56

Chi-Square Tests

	Value	df	Asymp. Sig. (2-sided)
Pearson Chi-Square	4.417[a]	3	.220
Likelihood Ratio	4.823	3	.185
N of Valid Cases	56		

a. 3 cells (37.5%) have expected count less than 5. The minimum expected count is .41.

فى تطوير BOT عند تحليل العلاقه بين متغيرى النوع و أثر نظام التنميه الزراعيه نلخص الى صياغه الفروض الاتيه:-

فرض العدم # لا يوجد إختلافات بين المتغيرين.

الفرض البديل = يوجد إختلافات بين المتغيرين.

نجد أن قيمة SPSS بعد إستخراج النتائج بواسطه برنامج المحسوبه هى (0.220) وعند مقارنة Pearson chi-square هذه القيمه مع مستوى معنويه (0.05) نلخص إلى أن القيمه المحسوبه أكبر من القيمه الجدوليه لذلك فإننا م واجهين بقبول فرضية العدم التى تشير الى عدم وجود إختلافات بين المتغيرين اى النوع لا يؤثر على استجابات المبحوثين.

sex * Q13 Crosstabulation

Count

		Q13				Total
		yes	no	maybe	not reported	
sex	male	3	18	11	1	33
	female	11	5	5	2	23
Total		14	23	16	3	56

Chi-Square Tests

	Value	df	Asymp. Sig. (2-sided)
Pearson Chi-Square	13.136[a]	3	.004
Likelihood Ratio	13.510	3	.004
N of Valid Cases	56		

a. 2 cells (25.0%) have expected count less than 5. The minimum expected count is 1.23.

فى تطوير BOT عند تحليل العلاقه بين متغيرى النوع و أثر نظام التنميه الزراعيه نلخص الى صياغه الفروض الاتيه:-

فرض العدم # لا يوجد إختلافات بين المتغيرين.

الفرض البديل = يوجد إختلافات بين المتغيرين.

نجـد أن قيمـة SPSS بعـد إسـتخراج النتائـج بواسـطه برنامـج المحسوبه هى (0.004) وعند مقارنتها Pearson chi-square مع مستوى معنويه (0.05) نرفض فـرض العـدم لصـالح الفـرض البديل وهو انه توجد إختلافات بين المتغيريـن اى ان النـوع يـؤثر على استجابات المبحوثين.

العلاقه بين متغيرى النوع و أثر نظام البوت فى تطوير زراعه الرى الدائم

sex * Q14 Crosstabulation

Count

		Q14				Total
		yes	no	maybe	not reported	
sex	male	1	19	12	1	33
	female	7	9	6	1	23
Total		8	28	18	2	56

Chi-Square Tests

	Value	df	Asymp. Sig. (2-sided)
Pearson Chi-Square	8.559[a]	3	.036
Likelihood Ratio	8.957	3	.030
N of Valid Cases	56		

a. 4 cells (50.0%) have expected count less than 5. The minimum expected count is .82.

فى تطوير BOT عند تحليل العلاقه بين متغيرى النوع و أثر نظام زراعة الرى الدائم نلخص الى صياغه الفروض الاتيه:-
فرض العدم # لا يوجد إختلافات بين المتغيرين.
الفرض البديل = يوجد إختلافات بين المتغيرين.
نجد أن قيمة SPSS بعد إستخراج النتائج بواسطه برنامج المحسوبه هى (0.036) وعند مقارنة Pearson chi-square هذه القيمه مع مستوى معنويه (0.05) نلخص إلى أن القيمه المحسوبه أكبر من القيمه الجدوليه لذلك فإننا م واجهين بقبول فرضية العدم التى تشير الى عدم وجود إختلافات بين المتغيرين اى النوع لا يؤثر على استجابات المبحوثين.

sex * Q15 Crosstabulation

Count

		Q15				
		yes	no	maybe	not reprted	Total
sex	male	2	22	8	1	33
	female	5	9	8	1	23
Total		7	31	16	2	56

Chi-Square Tests

	Value	df	Asymp. Sig. (2-sided)
Pearson Chi-Square	5.115[a]	3	.164
Likelihood Ratio	5.157	3	.161
N of Valid Cases	56		

a. 4 cells (50.0%) have expected count less than 5. The minimum expected count is .82.

فى BOT عند تحليل العلاقه بين متغيرى النوع و أثر نظام تطوير الزراعه المطريه التقليديه نلخص الى صياغه الفروض الاتيه:-

فرض العدم # لا يوجد إختلافات بين المتغيرين.

الفرض البديل = يوجد إختلافات بين المتغيرين.

نجد أن قيمة SPSS بعد إستخراج النتائج بواسطه برنامج المحسوبه هى (0.164) وعند مقارنة Pearson chi-square هذه القيمه مع مستوى معنويه (0.05) نلخص إلى أن القيمه المحسوبه أكبر من القيمه الجدوليه لذلك فإننا م واجهين بقبول فرضية العدم التى تشير الى عدم وجود إختلافات بين المتغيرين اى النوع لا يؤثر على استجابات المبحوثين.

العلاقه بين متغيرى النوع أثر نظام البيت فى تطوير التنميه الصناعيه

sex * Q16 Crosstabulation

Count

		Q16			
		yes	no	maybe	Total
sex	male	7	15	11	33
	female	14	2	7	23
Total		21	17	18	56

Chi-Square Tests

	Value	df	Asymp. Sig. (2-sided)
Pearson Chi-Square	11.752[a]	2	.003
Likelihood Ratio	12.731	2	.002
N of Valid Cases	56		

a. 0 cells (.0%) have expected count less than 5. The minimum expected count is 6.98.

فى تطوير BOT عند تحليل العلاقه بين متغيرى النوع و أثر نظام التنميه الصناعيه نلخص الى صياغه الفروض الاتيه:-

فرض العدم # لا يوجد إختلافات بين المتغيرين.

الفرض البديل = يوجد إختلافات بين المتغيرين.

نجـد أن قيمـة SPSS بعـد إسـتخراج النتائـج بواسـطه برنامـج المحسوبه هى (0.003) وعند مقارنتها Pearson chi-square مع مستوى معنويه (0.05) نرفض فـرض العـدم لصـالح الفـرض البديل وهو انه توجد اختلافات بيـن المتغيريـن اى ان النـوع يـؤثر على استجابات المبحوثين.

العلاقه بين متغيرى النوع و أثر نظام البوت فى تطوير الصناعه التحويليه

sex * Q17 Crosstabulation

Count

		Q17				
		yes	no	maybe	not reported	Total
sex	male	6	17	10	0	33
	female	10	5	6	2	23
Total		16	22	16	2	56

Chi-Square Tests

	Value	df	Asymp. Sig. (2-sided)
Pearson Chi-Square	9.048[a]	3	.029
Likelihood Ratio	9.915	3	.019
N of Valid Cases	56		

a. 2 cells (25.0%) have expected count less than 5. The minimum expected count is .82.

فى BOT عند تحليل العلاقه بين متغيرى النوع و أثر نظام تطوير الصناعه التحويليه نلخص الى صياغه الفروض الاتيه:-

فرض العدم # لا يوجد إختلافات بين المتغيرين.

الفرض البديل = يوجد إختلافات بين المتغيرين.

نجـد أن قيمـة SPSS بعـد إسـتخراج النتائـج بواسـطه برنامـج المحسوبه هى (0.029) وعنـد مقارنـة Pearson chi-square هذه القيمه مـع مسـتوى معنـويه (0.05) نلخـص إلـى أن القيمـه المحسوبه أكبر من القيمه الجدوليه لـذلك فإننـا م واجهين بقبـول فرضية العدم التى تشير الى عدم وجود إختلافات بين المتغيريــن اى النوع لا يؤثر على استجابات المبحوثين.

العلاقه بين متغيرى النوع و أثر نظام البوت فى تطوير الصناعه الثقيله

sex * Q18 Crosstabulation

Count

		Q18				
		yes	no	maybe	not reported	Total
sex	male	8	18	7	0	33
	female	7	6	8	2	23
Total		15	24	15	2	56

Chi-Square Tests

	Value	df	Asymp. Sig. (2-sided)
Pearson Chi-Square	6.557[a]	3	.087
Likelihood Ratio	7.390	3	.060
N of Valid Cases	56		

a. 2 cells (25.0%) have expected count less than 5. The minimum expected count is .82.

فى تطوير BOT عند تحليل العلاقه بين متغيرى النوع و أثر نظام الصناعه الثقيله نلخص الى صياغه الفروض الاتيه:-

فرض العدم # لا يوجد إختلافات بين المتغيرين.

الفرض البديل = يوجد إختلافات بين المتغيرين.

نجـد أن قيمـة SPSS بعـد إسـتخراج النتائـج بواسـطه برنامـج المحسوبه هى (0.087) وعنـد مقارنـة Pearson chi-square هذه القيمه مـع مسـتوى معنـويه (0.05) نلخـص إلـى أن القيمـه المحسوبه أكبر من القيمه الجدوليه لـذلك فإننـا م واجهين بقبـول فرضية العدم التى تشير الى عدم وجود إختلافات بين المتغيريــن اى النوع لا يؤثر على استجابات المبحوثين.

العلاقه بين متغيرى النوع و أثر نظام البوت فى تطوير الصناعه الزراعيه

sex * Q19 Crosstabulation

Count

		Q19				
		yes	no	maybe	not reported	Total
sex	male	4	20	8	1	33
	female	6	7	8	2	23
Total		10	27	16	3	56

Chi-Square Tests

	Value	df	Asymp. Sig. (2-sided)
Pearson Chi-Square	5.378[a]	3	.146
Likelihood Ratio	5.474	3	.140
N of Valid Cases	56		

a. 3 cells (37.5%) have expected count less than 5. The minimum expected count is 1.23.

فى تطوير BOT عند تحليل العلاقه بين متغيرى النوع و أثر نظام الصناعه الزراعيه نلخص الى صياغه الفروض الاتيه:-

فرض العدم # لا يوجد إختلافات بين المتغيرين.

الفرض البديل = يوجد إختلافات بين المتغيرين.

نجـد أن قيمـة SPSS بعـد إسـتخراج النتائـج بواسـطه برنامـج المحسوبه هى (0.146) وعنـد مقارنـة Pearson chi-square هذه القيمه مـع مسـتوى معنـويه (0.05) نلخـص إلـى أن القيمـه المحسوبه أكبر من القيمه الجدوليه لـذلك فإننـا م واجهين بقبـول فرضية العدم التى تشير الى عدم وجود إختلافات بين المتغيريــن اى النوع لا يؤثر على استجابات المبحوثين.

العلاقه بين متغيرى المؤهل العلمى و أثر نظام البوت فى التنميه الاقتصاديه

qualification * Q6 Crosstabulation

Count

		Q6			
		positive	maybe positive	negative	Total
qualification	high secondry	6	0	1	7
	university degree	18	12	1	31
	post graduate	10	6	2	18
Total		34	18	4	56

Chi-Square Tests

	Value	df	Asymp. Sig. (2-sided)
Pearson Chi-Square	5.072[a]	4	.280
Likelihood Ratio	7.217	4	.125
N of Valid Cases	56		

a. 5 cells (55.6%) have expected count less than 5. The minimum expected count is .50.

عند تحليل العلاقه بين متغيرى المؤهل العلمى و أثر نظـام BOT فى التنميه الاقتصاديه نلخص الى صياغه الفروض الاتيه:-

فرض العدم # لا يوجد إختلافات بين المتغيرين.

الفرض البديل = يوجد إختلافات بين المتغيرين.

نجـد أن قيمـة SPSS بعـد إسـتخراج النتائـج بواسـطه برنامـج المحسوبه هى (0.280) وعنـد مقارنـة Pearson chi-square هذه القيمه مـع مسـتوى معنـويه (0.05) نلخـص إلـى أن القيمـه المحسوبه أكبر من القيمه الجدوليه لـذلك فإننـا م واجهين بقبـول فرضية العدم التى تشير الى عدم وجود إختلافات بين المتغيريــن اى المؤهل العلمى لا يؤثر على استجابات المبحوثين.

العلاقه بين متغيرى المؤهل العلمى و أهميه نظام البوت فى التنميه الاقتصاديه

qualification * Q7 Crosstabulation

Count

		Q7			
		yes	no	maybe important	Total
qualification	high secondry	6	1	0	7
	university degree	21	2	8	31
	post graduate	10	4	4	18
Total		37	7	12	56

Chi-Square Tests

	Value	df	Asymp. Sig. (2-sided)
Pearson Chi-Square	4.792[a]	4	.309
Likelihood Ratio	6.195	4	.185
N of Valid Cases	56		

a. 6 cells (66.7%) have expected count less than 5. The minimum expected count is .88.

عند تحليل العلاقه بين متغيرى المؤهل العلمى و أهمية نظام BOT فى التنميه الاقتصاديه نلخص الى صياغه الفروض الاتيه:-

فرض العدم # لا يوجد إختلافات بين المتغيرين.

الفرض البديل = يوجد إختلافات بين المتغيرين.

نجد أن قيمة SPSS بعد إستخراج النتائج بواسطه برنامج Pearson chi-square المحسوبه هى (0.309) وعند مقارنة هذه القيمه مع مستوى معنويه (0.05) نلخص إلى أن القيمه المحسوبه أكبر من القيمه الجدوليه لذلك فإننا م واجهين بقبول فرضية العدم التى تشير الى عدم وجود إختلافات بين المتغيرين اى المؤهل العلمى لا يؤثر على استجابات المبحوثين.

العلاقه بين متغيرى المؤهل العلمى و أثر نظام البوت فى دفع عجله تنميه الخدمات

qualification * Q8 Crosstabulation

Count

		Q8			
		yes	no	maybe important	Total
qualification	high secondry	4	2	1	7
	university degree	24	0	7	31
	post graduate	13	2	3	18
Total		41	4	11	56

Chi-Square Tests

	Value	df	Asymp. Sig. (2-sided)
Pearson Chi-Square	7.755[a]	4	.101
Likelihood Ratio	7.984	4	.092
N of Valid Cases	56		

a. 5 cells (55.6%) have expected count less than 5. The minimum expected count is .50.

عند تحليل العلاقه بين متغيرى المؤهل العلمى و أثر نظـام BOT فى دفع عجلة تنمية الخدمات نلخص الى صياغه الفروض الاتيه:-
فرض العدم # لا يوجد إختلافات بين المتغيرين.
الفرض البديل = يوجد إختلافات بين المتغيرين.
نجـد أن قيمـة SPSS بعـد إسـتخراج النتائـج بواسـطه برنامـج المحسوبه هى (0.101) وعنـد مقارنـة Pearson chi-square هذه القيمه مـع مسـتوى معنـويه (0.05) نلخـص إلـى أن القيمـه المحسوبه أكبر من القيمه الجدوليه لـذلك فإننـا م واجهين بقبـول فرضية العدم التى تشير الى عدم وجود إختلافات بين المتغيريــن اى المؤهل العلمى لا يؤثر على استجابات المبحوثين.

العلاقه بين متغيرى المؤهل العلمى و فوائد نظام البوت فى تنميه الخدمات

qualification * Q9 Crosstabulation

Count

		Q9			
		agree	dis agree	others	Total
qualification	high secondry	4	2	1	7
	university degree	21	1	9	31
	post graduate	8	6	4	18
Total		33	9	14	56

Chi-Square Tests

	Value	df	Asymp. Sig. (2-sided)
Pearson Chi-Square	8.833[a]	4	.065
Likelihood Ratio	9.568	4	.048
N of Valid Cases	56		

a. 6 cells (66.7%) have expected count less than 5. The minimum expected count is 1.13.

عند تحليل العلاقـه بيـن متغيـرى المؤهـل العلمـى و فوائـد نظـام BOT فى تنمية الخدمات نلخص الى صياغه الفروض الاتيه:-

فرض العدم # لا يوجد إختلافات بين المتغيرين.

الفرض البديل = يوجد إختلافات بين المتغيرين.

نجـد أن قيمـة SPSS بعـد إسـتخراج النتائـج بواسـطه برنامـج Pearson chi-square المحسوبه هى (0.065) وعنـد مقارنـة هذه القيمه مـع مسـتوى معنـويه (0.05) نلخـص إلـى أن القيمـه المحسوبه أكبر من القيمه الجدوليه لـذلك فإننـا مـ واجهين بقبـول فرضية العدم التى تشير الى عدم وجود إختلافات بين المتغيريــن اى المؤهل العلمى لا يؤثر على استجابات المبحوثين.

العلاقه بين متغيرى المؤهل العلمى و أثر نظام البوت فى ادخل التقنيه و تنميه وتدريب الكوادر

qualification * Q10 Crosstabulation

Count

		Q10			
		agree	dis agree	others	Total
qualification	high secondry	4	1	2	7
	university degree	20	4	7	31
	post graduate	5	9	4	18
Total		29	14	13	56

Chi-Square Tests

	Value	df	Asymp. Sig. (2-sided)
Pearson Chi-Square	9.748[a]	4	.045
Likelihood Ratio	9.511	4	.050
N of Valid Cases	56		

a. 5 cells (55.6%) have expected count less than 5. The minimum expected count is 1.63.

عند تحليل العلاقه بين متغيرى المؤهل العلمى و أثر نظـام BOT فى ادخال التقنيه وتنميـة وتـدريب الكـوادر المحليـه نلخـص الـى صياغه الفروض الاتيه:-

فرض العدم # لا يوجد إختلافات بين المتغيرين.

الفرض البديل = يوجد إختلافات بين المتغيرين.

نجـد أن قيمـة SPSS بعـد إسـتخراج النتائـج بواسـطه برنامـج المحسوبه هى (0.045) وعنـد مقارنـة Pearson chi-square هذه القيمه مـع مسـتوى معنـويه (0.05) نلخـص إلـى أن القيمـه المحسوبه أكبر من القيمه الجدوليه لـذلك فإننـا م واجهين بقبـول فرضية العدم التى تشير الى عدم وجود إختلافات بين المتغيريــن اى المؤهل العلمى لا يؤثر على استجابات المبحوثين.

العلاقه بين متغيرى المؤهل العلمى وأثر نظام البوت فى المقدره على تعجيل تنميه المشاريع الخدميه

qualification * Q11 Crosstabulation

Count

		Q11			
		agree	dis agree	others	Total
qualification	high secondry	3	1	3	7
	university degree	14	7	10	31
	post graduate	8	5	5	18
Total		25	13	18	56

Chi-Square Tests

	Value	df	Asymp. Sig. (2-sided)
Pearson Chi-Square	.771[a]	4	.942
Likelihood Ratio	.781	4	.941
N of Valid Cases	56		

a. 4 cells (44.4%) have expected count less than 5. The minimum expected count is 1.63.

عند تحليل العلاقه بين متغيرى المؤهل العلمى و أثر نظـام BOT فى المقدره على تعجيـل تنميـه المشـاريع الخـدميه نلخـص الـى صياغه الفروض الاتيه:-

فرض العدم # لا يوجد إختلافات بين المتغيرين.

الفرض البديل = يوجد إختلافات بين المتغيرين.

نجـد أن قيمـة SPSS بعـد إسـتخراج النتائـج بواسـطه برنامـج المحسوبه هى (0.942) وعنـد مقارنـة Pearson chi-square هذه القيمه مـع مسـتوى معنـويه (0.05) نلخـص إلـى أن القيمـه المحسوبه أكبر من القيمه الجدوليه لـذلك فإننـا مـ واجهين بقبـول فرضية العدم التى تشير الى عدم وجود إختلافات بين المتغيريــن اى المؤهل العلمى لا يؤثر على استجابات المبحوثين.

العلاقه بين متغيرى المؤهل العلمى و أثر نظام البوت فى تطوير التنميه الزراعيه

qualification * Q12 Crosstabulation

Count

		Q12				
		yes	no	maybe	not reported	Total
qualification	high secondry	4	3	0	0	7
	university degree	6	12	13	0	31
	post graduate	2	10	5	1	18
Total		12	25	18	1	56

Chi-Square Tests

	Value	df	Asymp. Sig. (2-sided)
Pearson Chi-Square	11.245[a]	6	.081
Likelihood Ratio	12.429	6	.053
N of Valid Cases	56		

a. 7 cells (58.3%) have expected count less than 5. The minimum expected count is .13.

عند تحليل العلاقه بين متغيرى المؤهل العلمى و أثر نظـام BOT فى تطوير التنميه الزراعيه نلخص الى صياغه الفروض الاتيه:-

فرض العدم # لا يوجد إختلافات بين المتغيرين.

الفرض البديل = يوجد إختلافات بين المتغيرين.

نجـد أن قيمـة SPSS بعـد إسـتخراج النتائـج بواسـطه برنامـج المحسوبه هى (0.081) وعنـد مقارنـة Pearson chi-square هذه القيمه مـع مسـتوى معنـويه (0.05) نلخـص إلـى أن القيمـه

المحسوبه أكبر من القيمه الجدوليه لـذلك فإننـا م واجهين بقبـول فرضية العدم التى تشير الى عدم وجود إختلافات بين المتغيريــن اى المؤهل العلمى لا يؤثر على استجابات المبحوثين.

العلاقه بين متغيرى المؤهل العلمى و أثر نظام البوت فى تطوير الزراعه الاليه

qualification * Q13 Crosstabulation

Count

		Q13				
		yes	no	maybe	not reported	Total
qualification	high secondry	3	3	1	0	7
	university degree	9	13	8	1	31
	post graduate	2	7	7	2	18
Total		14	23	16	3	56

Chi-Square Tests

	Value	df	Asymp. Sig. (2-sided)
Pearson Chi-Square	5.519[a]	6	.479
Likelihood Ratio	5.919	6	.432
N of Valid Cases	56		

a. 7 cells (58.3%) have expected count less than 5. The minimum expected count is .38.

عند تحليل العلاقه بين متغيرى المؤهل العلمى و أثر نظـام BOT فى الزراعه الاليه نلخص الى صياغه الفروض الاتيه:-
فرض العدم # لا يوجد إختلافات بين المتغيرين.
الفرض البديل = يوجد إختلافات بين المتغيرين.
نجـد أن قيمـة SPSS بعـد إسـتخراج النتائـج بواسـطه برنامـج المحسوبه هى (0.479) وعنـد مقارنـة Pearson chi-square هذه القيمه مـع مسـتوى معنـويه (0.05) نلخـص إلـى أن القيمـه المحسوبه أكبر من القيمه الجدوليه لـذلك فإننـا م واجهين بقبـول

فرضية العدم التى تشير الى عدم وجود إختلافات بين المتغيريــن اى المؤهل العلمى لا يؤثر على استجابات المبحوثين.

العلاقه بين متغيرى المؤهل العلمى و أثر نظام البوت فى تطوير زراعة الرى الدائم

qualification * Q14 Crosstabulation

Count

		Q14				
		yes	no	maybe	not reported	Total
qualification	high secondry	2	4	1	0	7
	university degree	5	16	10	0	31
	post graduate	1	8	7	2	18
Total		8	28	18	2	56

Chi-Square Tests

	Value	df	Asymp. Sig. (2-sided)
Pearson Chi-Square	7.404[a]	6	.285
Likelihood Ratio	7.954	6	.242
N of Valid Cases	56		

a. 8 cells (66.7%) have expected count less than 5. The minimum expected count is .25.

عند تحليل العلاقه بين متغيرى المؤهل العلمى و أثر نظـام BOT فى زراعه الرى الدائم نلخص الى صياغه الفروض الاتيه:-
فرض العدم # لا يوجد إختلافات بين المتغيرين.
الفرض البديل = يوجد إختلافات بين المتغيرين.
نجـد أن قيمـة SPSS بعـد إسـتخراج النتائـج بواسـطه برنامـج المحسوبه هى (0.285) وعنـد مقارنـة Pearson chi-square هذه القيمه مـع مسـتوى معنـويه (0.05) نلخـص إلـى أن القيمـه المحسوبه أكبر من القيمه الجدوليه لـذلك فإننـا م واجهين بقبـول فرضية العدم التى تشير الى عدم وجود إختلافات بين المتغيريــن اى المؤهل العلمى لا يؤثر على استجابات المبحوثين.

العلاقه بين متغيرى المؤهل العلمى و أثر نظام البوت فى الزراعه المطريه التقليديه

qualification * Q15 Crosstabulation

Count

		Q15				
		yes	no	maybe	not reprted	Total
qualification	high secondry	3	4	0	0	7
	university degree	4	17	10	0	31
	post graduate	0	10	6	2	18
Total		7	31	16	2	56

Chi-Square Tests

	Value	df	Asymp. Sig. (2-sided)
Pearson Chi-Square	13.933[a]	6	.030
Likelihood Ratio	16.469	6	.011
N of Valid Cases	56		

a. 8 cells (66.7%) have expected count less than 5. The minimum expected count is .25.

عند تحليل العلاقه بين متغيرى المؤهل العلمى و أثر نظـام BOT فـى الزراعـه المطريـه التقليـديه نلخـص الـى صـياغه الفـروض الاتيه:-

فرض العدم # لا يوجد إختلافات بين المتغيرين.

الفرض البديل = يوجد إختلافات بين المتغيرين.

نجـد أن قيمـة SPSS بعـد إسـتخراج النتائـج بواسـطه برنامـج المحسوبه هى (0.030) وعنـد مقارنـة Pearson chi-square هذه القيمه مـع مسـتوى معنـويه (0.05) نلخـص إلـى أن القيمـه المحسوبه أكبر من القيمه الجدوليه لـذلك فإننـا م واجهين بقبـول فرضية العدم التى تشير الى عدم وجود إختلافات بين المتغيريــن اى المؤهل العلمى لا يؤثر على استجابات المبحوثين.

qualification * Q16 Crosstabulation

Count

		Q16			
		yes	no	maybe	Total
qualification	high secondry	4	2	1	7
	university degree	12	8	11	31
	post graduate	5	7	6	18
Total		21	17	18	56

Chi-Square Tests

	Value	df	Asymp. Sig. (2-sided)
Pearson Chi-Square	2.647[a]	4	.619
Likelihood Ratio	2.747	4	.601
N of Valid Cases	56		

a. 3 cells (33.3%) have expected count less than 5. The minimum expected count is 2.13.

عند تحليل العلاقه بين متغيرى المؤهل العلمى و أثر نظـام BOT
فى تطويرالتنميه الصناعيه نلخص الى صياغه الفروض الاتيه:-
فرض العدم # لا يوجد إختلافات بين المتغيرين.
الفرض البديل = يوجد إختلافات بين المتغيرين.
نجـد أن قيمـة SPSS بعـد إسـتخراج النتائـج بواسـطه برنامـج
المحسوبه هى (0.619) وعنـد مقارنـة Pearson chi-square
هذه القيمه مـع مسـتوى معنـويه (0.05) نلخـص إلـى أن القيمـه
المحسوبه أكبر من القيمه الجدوليه لـذلك فإننـا م واجهين بقبـول
فرضية العدم التى تشير الى عدم وجود إختلافات بين المتغيريــن
اى المؤهل العلمى لا يؤثر على استجابات المبحوثين.

العلاقه بين متغيرى المؤهل العلمى و أثر نظام البوت فى تطوير الصناعه التحويليه

qualification * Q17 Crosstabulation

Count

		Q17				
		yes	no	maybe	not reported	Total
qualification	high secondry	3	3	0	1	7
	university degree	11	10	10	0	31
	post graduate	2	9	6	1	18
Total		16	22	16	2	56

Chi-Square Tests

	Value	df	Asymp. Sig. (2-sided)
Pearson Chi-Square	9.723[a]	6	.137
Likelihood Ratio	12.276	6	.056
N of Valid Cases	56		

a. 6 cells (50.0%) have expected count less than 5. The minimum expected count is .25.

عند تحليل العلاقه بين متغيرى المؤهل العلمى و أثر نظام BOT فى تطوير الصناعه التحويليه نلخص الى صياغه الفروض الاتيه:-

فرض العدم # لا يوجد إختلافات بين المتغيرين.

الفرض البديل = يوجد إختلافات بين المتغيرين.

نجد أن قيمة SPSS بعد إستخراج النتائج بواسطه برنامج Pearson chi-square المحسوبه هى (0.137) وعند مقارنة هذه القيمه مع مستوى معنويه (0.05) نلخص إلى أن القيمه المحسوبه أكبر من القيمه الجدوليه لذلك فإننا م واجهين بقبول فرضية العدم التى تشير الى عدم وجود إختلافات بين المتغيرين اى المؤهل العلمى لا يؤثر على استجابات المبحوثين.

العلاقه بين متغيرى المؤهل العلمى و أثر نظام البوت فى تطوير الصناعه الثقيله

qualification * Q18 Crosstabulation

Count

		Q18				Total
		yes	no	maybe	not reported	
qualification	high secondry	2	3	1	1	7
	university degree	9	12	10	0	31
	post graduate	4	9	4	1	18
Total		15	24	15	2	56

Chi-Square Tests

	Value	df	Asymp. Sig. (2-sided)
Pearson Chi-Square	4.996[a]	6	.544
Likelihood Ratio	5.168	6	.522
N of Valid Cases	56		

a. 8 cells (66.7%) have expected count less than 5. The minimum expected count is .25.

عند تحليل العلاقه بين متغيرى المؤهل العلمى و أثر نظام BOT فى تطوير الصناعه الثقيله نلخص الى صياغه الفروض الاتيه:-

فرض العدم # لا يوجد إختلافات بين المتغيرين.

الفرض البديل = يوجد إختلافات بين المتغيرين.

بعد إستخراج النتائج بواسطه برنامج SPSS نجد أن قيمة Pearson chi-square المحسوبه هى (0.544) وعند مقارنة هذه القيمه مع مستوى معنويه (0.05) نلخص إلى أن القيمه المحسوبه أكبر من القيمه الجدوليه لذلك فإننا م واجهين بقبول فرضية العدم التى تشير الى عدم وجود إختلافات بين المتغيرين اى المؤهل العلمى لا يؤثر على استجابات المبحوثين.

qualification * Q19 Crosstabulation

Count

		Q19				
		yes	no	maybe	not reported	Total
qualification	high secondry	2	4	0	1	7
	university degree	5	13	13	0	31
	post graduate	3	10	3	2	18
Total		10	27	16	3	56

Chi-Square Tests

	Value	df	Asymp. Sig. (2-sided)
Pearson Chi-Square	9.732[a]	6	.136
Likelihood Ratio	12.637	6	.049
N of Valid Cases	56		

a. 7 cells (58.3%) have expected count less than 5. The minimum expected count is .38.

عند تحليل العلاقه بين متغيرى المؤهل العلمى و أثر نظـام BOT فى تطوير الصناعه الزراعيه نلخص الى صياغه الفروض الاتيه:-
فرض العدم # لا يوجد إختلافات بين المتغيرين.
الفرض البديل = يوجد إختلافات بين المتغيرين.
نجـد أن قيمـة SPSS بعـد إسـتخراج النتائـج بواسـطه برنامـج المحسوبه هى (0.136) وعنـد مقارنـة Pearson chi-square هذه القيمه مـع مسـتوى معنـويه (0.05) نلخـص إلـى أن القيمـه المحسوبه أكبر من القيمه الجدوليه لـذلك فإننـا م واجهين بقبـول فرضية العدم التى تشير الى عدم وجود إختلافات بين المتغيريــن اى المؤهل العلمي لا يؤثر على استجابات المبحوثين.

20- آراء وتعليقات المبحوثين:-

يفيد في تطوير التنمية بكافة المجالات BOT نظام على الرغم من أن هنالك أسباب قد تحول دون أداء أثر ه بصوره فعـاله منهـا عـدم فهـم مقاصـد النظـام الاساسـيه لـدى مـديري المش اريع وعـدم تقبـل بعضـهم بفكـرة إدمـاجه لـذلك فـإن الأثـر الأعظم يقع على كيفية فهـم الشـركاء الاقتصـاديين علـى إرسـاء أساسيات النظام.

ومن ذلك نخلص إلي أن هنالك معوقات أساسيه واجهت النظام بدءاً من التطبيق الفعلي له ومن هذه المعوقات:-

- عدم وجود قانون منظم.
- عدم التوعية الكافية بأهدافه.
- عدم فهم المواطن السوداني لمفهوم النظام.
- لم يجد النظام الفرصه الكافية في التطبيق واقتصاره في حدود ضيقه في المؤسسات الاقتصاديه والخدمية.

- عدم توفير الشراكة بين القطاع العام والخاص .
- عدم دعم النظام بالقرارات السياسية.
- التقلبات ألاقتصاديه في السودان ساهمت في إعاقة النظام.
- عدم توفر الوعي والتدريب والتبشير بأهمية النظام وإفساح المجال لتطبيقه بصوره أوسع.
- البنية ألاقتصاديه المشوهة تحجم من أثر النظام.

-: إيجابيات تطبيق النظام

على الرغم من وجود معوقات واجهت التطبيق الفعلـي للنظـام إلا إن التجربـة قـد أسـهمت فـي إيجـاد فرصـه لتطبيق النظام وهذا ساعد في توضـيح أثـر النظـام فـي التنميـة ألاقتصاديه والاجتماعية حيث طبق في بعض المؤسسات وكان له اثر جيد من واقع التجربة التي أفسحت المجـال لإيجـاد التخطيـط الاستراتيجي الرشيد من خلال دعم النظام بالكوادر المؤهلة.

مناقشة الفروض

-: قامت هذه الدراسة على أربعه فروض

1- نظام BOT له أثر في التنمية ألاقتصاديه في السودان.
أثـر فـي التنميـة BOT ثبتت صحة هذا الفـرض إن لنظـام إلاقتصاديه في السـودان,حيـث كـانت نسـبة (60.7%) مـن فى التنمية ألاقتصاديه في BOT يعتقدون بوجود أثر لنظام السودان في حيـن كـانت نسـبة (7.1%) مـن يعتقـدون ان أثر في التنمية ألاقتصاديه في السودان BOT ليس لنظام.

2- نظام BOT له أثر في التنمية الخدمية في السودان.
أثـر فـي التنميـة BOT ثبتت صحة هذا الفـرض إن لنظـام الخدميـة فـي السـودان,حيـث كـانت نسـبة (73.2%) مـن في التنمية الخدميـة فـي BOT يعتقدون بوجود أثر لنظام السودان في حين كانت نسبة (7.1%) من يعتقـدون بعـدم وجود أثر لنظام BOT في التنمية الخدمية في السودان.

3- نظام BOT له أثر في التنمية الزراعية في السودان.
أثر فـي التنميـة BOT لم ثبت صحة هذا الفرض إن لنظام الزراعية فـي السـودان ’حيـث كـانت نسـبة (44.6%) مـن

أثر في التنمية الزراعية في BOT يعتقدون إن ليس لنظام السودان في حين كانت نسبة (21.4%) من يعتقدون ان أثر في التنمية الزراعية في السودان BOT لنظام.

4- له أثر في التنمية الصناعية في السودان BOT نظام. أثر في التنمية BOT ثبتت صحة هذا الفرض إن لنظام الصناعية في السودان ’حيث كانت نسبة (37.5%) من في التنمية الصناعية في BOT يعتقدون بوجود أثر لنظام كانت نسبة (30.4%) من يعتقدون بعدم وجود أثر لنظام BOT في التنمية الصناعية في السودان.

الخاتمة:

يعد نظام البناء والتشغيل ونقل الملكية المعروف باسم BOT من الأساليب الاستثمارية الحديثة على الساحة الاقتصادية الدولية والمحلية، وقد تلجأ إليه الدول المتقدمة والنامية على حد سواء لإنشاء مشروعات البنية الأساسية التي طالما أثقلت كاهل الدولة مالياً وإدارياً. لذلك وجدت الكثير من الدول خاصة النامية ضالتها في نظام BOT، والذي يعرف بأنه "النظام الذي يتم بموجبه تمويل المشروعات الاستثمارية العامة، وإنشائها وإدارتها، وصيانتها من قبل القطاع الخاص، الذي قد يكون شركة خاصة واحدة، أو عدة شركات خاصة محلية أو عالمية، تعمل من خلال شركة المشروع المتعهدة بإنشاء وتنفيذ وإدارة وصيانة المشروع لفترة زمنية معينة هي فترة الامتياز الممنوحة من قبل الدولة المضيفة ، وتمكن هذه الفترة شركة المشروع من استرداد ما تكبدته من تكاليف في المشروع، مع تحقيق نسبة مرضية من الربح، بعدها تقوم شركة المشروع بنقل ملكية أصول المشروع للدولة المضيفة ، وهو في حالة جيدة دون قيد أو شرط وتنحصر أطراف نظام BOT وفق الدراسة في طرفين أساسين هما الدولة المضيفة والشركة المنفذة للمشروع وتعدد أوجه التعامل مع أنظمة البناء التشغيل والنقل ليوجد صوراً عديدة تشترك في المضمون ولكنها تختلف في طريقة التطبيق. ومن هذه الصور، BTO، BOO، BOOT، BOT تنصب جميع الصيغ السابقه فى تمويل وإنشاء وإدارة وتشغيل مشروعات البنية الأساسية بالدولة، والمجمعات الصناعية، والسكنية وإستصلاح الأراضي لتشكيل مجالات تطبيق نماذج الإستثماربإستخدام نظام BOT وصوره المختلفه ،ويمر تنفيذ مشروعات BOT بثلاثه مراحل زمنيه المرحله الاولى هى المرحله التحضريه للمشروع من قبل الدولة المضيفة، المرحلة الثانية تختص بها شركه المشروع وهى مرحلة تنفيذ المشروع من حيث بناءه وتشغيله وإدارته ، والمرحله الثالثه التى يتم فيها نقل ملكيه المشروع للدوله المضيفه بعد إنقضاء فترة الإمتياز الممنوحه بين الدوله وشركة المشروع.

تمت بحمد الله هذه الدراسه التى كانت تهدف الى التعرف على نظام البناء والتشغيل والنقل، ومعرفة أثر النظام فى تمويل التنميه الاقتصاديه وتحديد أثر النظام كأداه هامه وأساسيه فى البنيات التحتيه والتنميه الاقتصاديه، حيث تعرض الفصل الاول إلى مفهوم نظام البناء والتشغيل والنقل،وكذلك الفصل الثاني تعرض إلى التنمية الاقتصادية، وتعرض الفصل الثالث إلى أثر

نظام البوت فى التنميه الاقتصاديه فى السودان مركزا على أثره فى (التنميه الزراعيه،الخدميه،الصناعيه) فى السودان فى الفتره من 2002-2013م.

النتائج:-

1. يوجد لنظام البوت أثر إيجابي في التنمية الاقتصادية في السودان.
2. يوجد لنظام البوت أثر إيجابي في التنمية الخدمية في السودان.
3. لا يوجد لنظام البوت أثر إيجابي في مجال التنمية الزراعية في السودان.
4. لا يوجد لنظام البوت أثر إيجابي في مجال التنمية الصناعية في السودان.
5. يواجه نظام البوت في السودان كثيرا من المعوقات والمشاكل الإدارية والتشريعات السياسية والأوضاع الاقتصادية المتدهورة.

التوصيات:-

1. تعميق الدراسات حول نظام البوت و أهدافه وأهميته.
2. اصدار تشريعات تدعم نظام البوت.
3. تكثيف دور الإعلام في زيادة الوعي بأهمية النظام.
4. زيادة الوعي لدى المديرين بالتدريب وإتاحة الفرصة للتعرف على نظام البوت.
5. تدريب المواطنين من مهندسين وفنين وعمال على نظام البوت.

توصي الدراسة بإجراء دراسات مستقبلية في:-

1) نظام البناء والتشغيل والنقل لإنشاء البنيات الأساسية.
2) تطبيق نظام البناء والتشغيل في إنشاء المرافق العامة.
3) تطبيق نظام البناء والتشغيل في معالجة تدوير النفايات.

قائمة المصادر والمراجع:

1) القرآن الكريم.
2) انطونيوس كرم ، (1963م)، اقتصاديات التخلف والتنمية، الطبعة الثانية، مصر ، مكتبة دار الثقافة للنشر.
3) حربي محمد موسى عريقات ، (1999م)، مبادئ التخطيط الاقتصادي ، الطبعة الأولى، دار الفكر للنشر والتوزيع.
4) حمدي عبد العظيم، 2003م، دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات الاستثمارية ومشروعات البوت B.O.T، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، الطبعة الثالثة.
5) سمير التنير وآخرون، (1978م)، تنظيم المشروع الصناعي، الطبعة الأولى، معهد الإنماء العربي، بيروت.
6) عبد الرحمن ذكي إبراهيم ، (1999م)، قضايا التخلف والتنمية، مصر، دار الإشعاع، القاهرة.
7) عبد الرحيم إبراهيم ، (2009م، 1427هـ)، نظام البناء والتشغيل ونقل الملكية، الطبعة الأولى.
8) عبد القادر محمد عطية ، (2000-2001م) ، دراسات الجدوى التجارية والاقتصادية والاجتماعية مع مشروعات البوت، الطبعة الثانية، جامعة الاسكندرية.
9) عبده محمد الحمصي، (1992م)، اقتصاد وتخطيط الصناعة، منشورات جامعة دمشق، دمشق.
10) عزيز أحمد أمين، (1988م)، أسس الكيمياء في الصناعة، جامعة البصرة، البصرة.
11) محسن حرفش السيد، (1988م) التخطيط الصناعي، جامعة البصرة، البصرة.
12) محمد عبد العزيز عجيمة ، محمد علي الليثي، 2004م، التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية الإسكندرية.
13) محمد عبد العزيز عجيمة، إيمان ناصف، (2005م)، التنمية الاقتصادية، مصر، الناشر قسم الاقتصاد ، جامعة الاسكندرية.
14) محمد علي الليثي، (1979م)، التنمية الاقتصادية، مصر، جامعة الاسكندرية ، دار الجامعات المصرية.
15) محمد متولي وأخرون، (2008م)، إدارة مشروعات البنية الأساسية بإستخدام نظام البناء والتشغيل والتحويل ، ج 1، القاهرة، اكاديمية السادات للعلوم الإدارية.
16) محمد نصر الدين دمير (1988م)، تكنولوجيا هندسة الإنتاج، الجزء الثاني، دار الراتب الجامعية، بيروت.

17) محمود احمد الشافعي، (1989م)، اقتصاد وتخطيط الصناعة، مطبعة خالد بن الوليد، دمشق.
18) محمود شاكر (1988م)، اقتصاديات العالم الإسلامي، الطبعة السادسة ، بيروت.
19) مدحت القرشي ، (2007م) ، التنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى، الأردن ، دار وائل للنشر.
20) المرشد في تطوير البنية التحتية من خلال مشاريع البناء والتشغيل ونقل الملكية (البوت)، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية فينا.
21) مطاينوس حبيب، (1993م)، التنمية الاقتصادية، منشورات جامعة دمشق، دمشق.
22) ممدوح علي هيرة (1984م)، صناعة الحديد والصلب ، مجلة التعاون الصناعي في الخليج، العدد (15)، السنة الرابعة.
23) منصور فهمي، (1978م)، إدارة الإنتاج وتقييم المصانع، دار المعارف القاهرة.
24) ميشيل نوادر ، (2006م)، التنمية الاقتصادية، السعودية، دار المريخ، تعريب حسن محمود حامد.
25) هوشيار معروف، (1999م) ، تحليل الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، جامعة البلقاء التطبيقية السلطنة، الأردن ، دار صنعاء للنشر والتوزيع.

أوراق العمل:-

1) أحمد بن حسن أحمد الحسني، دراسات شرعية لخصصة مشاريع البنية التحتية بأسلوب البناء والتشغيل ثم الإعادة، كلية الشريعة جامعة أم القرى، ورقة بحثية قدمت في جامعة أم القرى ، مكتبة المعهد العالمي للدراسات المصرفية والمالية.
2) أحمد محي الدين أحمد، 21-22/1/2003م، تمويل المشروعات التي تنفذ وفقاً لنظام البوت (BOT) ، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر السودان وفقاً لعقود البناء والتشغيل ونقل الملكية (B.O.T) والأنظمة الأخرى بمشاركة القطاع الخاص في مشروعات البنية التحتية ، الخرطوم.
3) مؤتمر السودان وفقاً لنظام البناء والتشغيل ونقل الملكية والأنظمة الأخرى بمشاركة القطاع الخاص في مشروعات البنية التحتية.

4) والتريكان، ترجمة محمد عبدالعزيز، مقدمة في التنمية الصناعية، ليبيا ، بنغازي ، مطبعة قاريونس ، بدون تاريخ.

الدوريات:-

1) عبد الستار أبو غرة ، عقد البناء والتشغيل والإعادة وتطبيقه في تعمير الأوقاف والمرافق العامة، الدورة التاسعة عشرة ،. إمارة الشارقة ، دولة الأمارات العربية المتحدة
2) دورة تدريبية حول نظام الإنشاء والتشغيل ونقل الملكية (BOT)، 5/10/2002م، الخرطوم، جمهورية السودان.
3) شركة القوم الاستشارية، الدورة التدريبية لنظام البناء والتشغيل ونقل الملكية، المقامة بقاعة الهيئة القومية للطرق والجسور، دراسة مياه المنارة ، الخرطوم ، مارس 2010م.

المجلات:-

1) مجلة إقراء ، 2006م، السودان (سلام وتنمية) ، وزارة النقل والطرق والجسور، الهيئة القومية للطرق والجسور.

التقارير:

1) تقرير بنك السودان 2007م.
2) التقرير السنوي لأوضاع الأمن الغذائي في السودان للفترة (من 2002-2013م)

الرسائل الجامعية:

1) أمين عبدالقادر، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في الدراسات المصرفية والمالية، بعنوان : (أثر التمويل بنظام البناء والتشغيل ونقل الملكية على اقتصاديات الدول النامية) دراسة حالة قطاع الطرق في السودان في الفترة من (2000-2006م) ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، إشراف د/ عبدالرحمن الزاهي ساعد، 2006م.
2) جاد السيد الحاج محمد، بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه، بحث بعنوان (أثر الإدارة على تطوير صناعة قطع الغيار في السودان مدخل السياسات والممارسات ، دراسة حالة شركة مسبك الخرطوم المركزي، الفترة من (1971م-2001م)، إشراف د/ علي عبدالله الحاكم، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا.
3) حسن عثمان علي وآخرون، بحث مقدم لنيل درجة البكالريوس في الاقتصاد، بحث بعنوان (نظام البناء والتشغيل ونقل الملكية وأثره على الاقتصاد السوداني)

(دراسة حالة الهيئة القومية للكهرباء) ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات التجارية، إشراف د/ خالد حسن البيلي، يوليو 2008م.

4) روليت العبود، نظام البناء والتشغيل ونقل الملكية وتشييد مشروعات البنية التحتية، جامعة دمشق، كلية الهندسة المدنية، قسم الإدارة الهندسية والإنشاء.

5) فيصل عليان الياس الشديفات ، بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه ، بحث بعنوان (تمويل مشروعات البوت) ، إشراف د/ محمد يوسف ، جامعة دمشق، كلية الحقوق – قسم القانون العام.

6) مجدي مصطفى الزين مصطفى، بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد، بحث بعنوان (العوامل المؤثرة في ضعف مساهمة قطاع التامين في التنمية الاقتصادية، دراسة تطبيقية على سوق التأمين السوداني للفترة من (1998م -2010م)، إشراف د/ بابكر الفكي المنصور، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، سبتمبر 2012م.